



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة

- الواقع والآفاق -

مذكرة مقدمة لاكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم

السياسية: فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية

إشراف الدكتور:

عبد العظيم بن صغير

إعداد الطالبة:

مريم قروشي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	عمر فرحاتي
مشرفا و مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	عبد العظيم بن صغير
عضوا مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	صالح زباني
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	زهير بوعمامة

السنة الجامعية 1435هـ/2013-2014م



الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة

- الواقع والآفاق -

- مريم قروشي -

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث وبعد:

أقدم هذا العمل إلى كل طلاب العلم النافع في كل زمان و مكان...

إلى فلسطين الحبيبة...

إلى أرض الشهداء و الأحرار بلدي الجزائر الغالية...

إلى قلعة الصمود ، موطن الجبال الشامخة و أم الشوار الأوراس العالية...

إلى من قال: " الصمت موت فإن التزمت الصمت ستموت و إن تكلمت ستموت ، إذن

تكلم و مت " الصحفي الجزائري الطاهر جاووت رحمه الله...

إلى أجيال الغد...

وفاء و عرفان

إلى الوالدين الكريمين و ساعدي الأيمن أخي صلاح الدين و كل أفراد عائلتي...
إلى كل من ساهم و سهر على تعليمي من أول حرف إلى هذا اليوم و لو بكلمة ،
تشجيع، نصيحة...

إلى شموع دربي العلمي الذي ضننت يوماً أنه أظلم: الأستاذة صليحة، نسرين ، خديجة
، عبد الحميد ، فوزي، و كل عائلة نزار و على رأسهم " عمي جمال"، و كل عائلة
كداد، الأستاذ علي بلخير، الأستاذة نورة، الأستاذة فاطمة ، الأستاذة حسينة .
إلى كل زملاء الدراسة على التشجيع و التمنيات بالنجاح و التوفيق...

شكر و تقدير

للأستاذ المشرف الدكتور: عبد العظيم بن صغير على تقبله مسؤولية الإشراف على هذا

البحث ، على نصائحه ، توجيهاته و تشجيعاته.

إلى كافة أساتذة العلوم السياسية على مجهوداتهم المبذولة لتكويننا خلال مرحلتي

التدرج و ما بعد التدرج.

إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تقبلهم مسؤولية مناقشة هذا العمل.

إلى الدكتور : مصطفى بخوش بصفته مشرفا سابقا على هذا البحث لم يكتب له اتمام

هذه المهمة.

ملخص الدراسة :

يجري الاجماع على أن مفهوم الأمن القومي العربي غير موجود في الوقت الحاضر ، و يلمس ذلك من خلال التحول الواضح في اتجاهات السياسة الخارجية لأغلب الدول العربية منذ حرب الخليج الثانية التي تزامنت مع ضمور الحرب الباردة ، إلا أن المفارقة البارزة بهذا الشأن تقع بين طبيعة مواقف هذه الدول العربية على المستوى الرسمي الممثلة في جامعة الدول العربية التي أسست لهذا المفهوم ، حيث تستخدمه عند كل أزمة يتعسر حلها في إطار الدولة القطرية، غير أن مرجعياتها في التعامل مع المفهوم كان يفترض أن تركز على التاريخ و الحضارة التي يمكن أن تحول دون الاستخدام غير الفعال لهذا المصطلح الإستراتيجي الحيوي.

لكن الواقع أن المفهوم اتجه نحو التضاؤل و الاضمحلال بصفة تدريجية ، دون أي تفسير موضوعي مقنع لحقيقة التحلي غير المباشر عن مفهوم الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية مستقبلية لوضع مفترض ، اذ غالبا ما يجيد الجانب العلمي الاستشرافي في هذا المجال تاركا المجال مفتوحا أمام التحليلات بالأمامي المتميزة بالذاتية بمختلف أبعادها ، لتحتفي ضمن هذا السياق أي مبادرة أو محاولة موضوعية لمعالجة هذا الموضوع الجوهرى .

لذا فإن الهدف المحوري لهذا البحث هو محاولة تخطي القصور السابق من خلال محاولة الباحثة تقديم مقارنة حديثة للأمن القومي العربي ذات أفق استشرافي تركز في ذلك على جانب التحديد النظري في مجال الدراسات الأمنية كمدخل و وسيلة أقرب للحيادية و البحث و التقصي ، مما يتيح للباحثة ترتيب العديد من الملاحظات و تبرير الأدوات النظرية و المنهجية المستخدمة ، و تقديم لوحة معلومات منظمة مما يفضي إلى صياغات حديثة و قيمة للموضوع و تحليلات علمية دقيقة و عميقة.

فالبحث إذن يهتم بإيجاد رؤية استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي لفترة ما بعد الحرب الباردة ، و ذلك بغية ايجاد تفسير لما يبدو متناقضا أحيانا و غامضا أحيانا أخرى في هذا الشأن خاصة منذ نهاية الحرب الباردة و الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، ولذلك فموضوعه لا يمتد أساسا نحو عرض و تقييم تاريخ الأمن القومي العربي (و ذلك فقط وفقا لحدود الدراسة الزمانية و المكانية و الموضوعية والمنهجية

(، لذا فإن وظيفة البحث هي تفسير تطور اتجاهات الأمن القومي العربي ، و عليه فالبحث لا يسعى للإجابة أساسا عن السؤال الكلاسيكي بالنسبة لهذا الموضوع و هو: هل الأمن القومي واقع أو أمل؟ (إلا في حدود ما يخدم الاجابة عن السؤال الرئيسي للبحث ، لذا فان منهجية البحث تتخذ من الأمن القومي العربي كمتغير تابع تشكله جملة من المتغيرات المستقلة أبرزها (التسلح ، الاقتصاد ، الهوية ، العناصر الثقافية) ، وخدمة لهذا المسعى البحثي جرى تقسيم البحث وفقا للخطة التالية :

يهتم الفصل الأول بتقديم أربع مقاربات نظرية رئيسية لتفسير واقع الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة ، كل من هذه المقاربات مأخوذ عن مدارس نظرية كبرى في العلاقات الدولية ، و تحديدا مناقشة و تحليل رؤى الواقعية بشقيها التقليدي و الجديد ، الليبرالية ، النقدية و البنائية حول السلوك المفترض للوصول إلى الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية مستقبلية لوضع مفترض ، إضافة الى محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تأخذه المقاربة الاقليمية لتكون بمثابة أساس نظري لتحليل موضوع الأمن القومي العربي .

ليتم الانتقال في الفصل الثاني لتقديم رؤية معمقة عن واقع الأمن القومي العربي من حيث كونه معرضا للتهديدات و المخاطر الأمنية بعد الحرب الباردة أكثر من أي وقت مضى ، حيث يشرح هذا الفصل إمبريقيا - مستخدما المقارنة بين الفترات التاريخية لتطور التهديدات و المخاطر الأمنية - المميزات العامة لهذا الفضاء العربي الواقع في سياق عالمي ذو ميزة استراتيجية عالية الدلالة.

ليرصد الفصل الثالث الآفاق و التوجهات المستقبلية لدراسة و بحث موضوع الأمن القومي العربي، من خلال اختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالاعتبارات النظرية و الإمبريقية ،ليتم طرح محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي تتضمن ثلاث سيناريوهات رئيسية تتضمن جزئيا الإجابة على الأسئلة التي لا تحظى بالإجماع حول موضوع الأمن القومي العربي ، إضافة الى انها تبرز المناحي الكبرى و بذور القطيعة في محيط الأمن القومي العربي العام و التنافسي على المستوى العالمي، زد على ذلك أنها تتضمن فحصا منظما للمستقبلات الممكنة للأمن القومي العربي.

Abstract

Being consensus that the concept of Arab national security does not exist in the time being, it is seen through the clearcut shift in the trends of the foreign policy of most Arab countries since the Second Gulf War, which coincided with the end of the Cold War, but the notable irony in this regard underlies between the nature of the positions of these Arab countries on the official level represented in the League of Arab States which established the concept, considering that they use it in every crisis which is hard to solve in the framework of each state, whereas their backgrounds in dealing with the concept were supposed to be based on history and civilization which could prevent inefficient use of this strategic vital term.

As a matter of fact, the concept was gradually diminishing and disappearing, without any objective and convincing explanation of the fact of the indirect abandon of the concept of Arab national security as a strategic and future matter of a supposed situation, because the scientific prospective side is often excluded in this regard leaving the door open for the wishful analyzes characterized by subjectivity with its different dimensions, so that every initiative or objective attempt to tackle this fundamental issue will fade away within this context.

Therefore, the central objective of this research is to try to overcome the previous deficiencies, and the researcher is trying here to give a modern approach of a prospective horizon for the Arab national security, based in that on the side of theoretical innovation in the field of security studies as an entrance and a way closer to neutrality, research and investigation, allowing the researcher to arrange many observations and justify the theoretical and methodological tools used, and provide an organized data panel leading to modern formulations and giving a value to the subject and suggesting accurate and deep scientific analysis.

The search, then, is about finding a prospective vision for the future of the Arab national security for the period coming after the Cold War, in order to find an explanation of what seems sometimes contradictory and vague at other times in this regard, especially since the end of the Cold War and the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, therefore, its subject does not extend mainly to show and evaluate the history of Arab national security (only in accordance with the limits of the study : time, space, objectivity and methodology), so the research's aim is to give an explanation to the evolution of trends in the Arab national security. Therefore, the reasearch does not seek to give essentially an answer to the classic question for this subject which is: Is national security a reality or a hope? (Within the limits

that serve answer the main question of the research, so, the methodology of the research takes the Arab national security as a dependent variable consisted of a number of independent variables notably (armament, economy , identity, cultural elements), and to serve this objective, the research was divided according to the following plan:

The first chapter is about providing four main theoretical approaches to explain the reality of Arab national security after the Cold War, each of these approaches is taken from major theoretical schools in international relations, and specifically to discuss and analyze the insights of traditional and new Realism, Liberalism , Criticism and Constructivism about the supposed behavior to reach to the Arab national security as a strategic and future matter for a supposed situation, in addition to the attempt to highlight the role which may be taken by a territorial approach to serve as a theoretical basis for the analysis of the issue of Arab national security .

And then, move to the second chapter to provide a deep insight into the reality of Arab national security in terms of being exposed to security threats and risks after the Cold War, more than ever. This chapter tends to explain empirically - using a comparison between the historical periods of the evolution of security threats and risks – the general features of this Arab space situated in a global context of a strategic feature of high significance.

The third chapter monitors the prospects and the future trends to study and examine the issue of Arab national security, by testing a number of hypotheses related to theoretical and empirical considerations, and then suggest a prospective attempt for the future of the Arab national security, it consists of three main scenarios which include a partial answer to the questions that are not unanimous on the subject Arab national security, as well as it highlights the major aspects and estrangement in the general environment of Arab national security and global competitive environment, Moreover, it includes a systematic examination of the possible futures for Arab national security.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري للدراسة.

المبحث الأول: تصورات و مضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية : المرجعيات الفكرية و دلالاتها .

المطلب الأول : تعريف مفهوم الأمن القومي في إطار العلاقات الدولية .

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها المفاهيمية.

المبحث الثاني: دور التجديد النظري للدراسات الأمنية في تأطير مفهوم الأمن القومي.

المطلب الأول: أهمية المقاربات التقليدية في تأطير مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثاني: دور الطرحات الحديثة في تكوين مفهوم أمن قومي جديد.

المطلب الثالث: الإفرازات المفاهيمية الأمنية لحركة التجديد النظري.

المبحث الثالث: دور المقاربة الإقليمية في بناء مفهوم أمني عربي: بين المتطلبات التحليلية و المعوقات العملية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ضمن مقاربة إقليمية.

المطلب الثاني: المحددات الفكرية لمفهوم الأمن القومي العربي ضمن تصور إقليمي.

الفصل الثاني: التهديدات و المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي: مصادرها و طبيعتها.

المبحث الأول: المصادر الخارجية للتهديدات و المخاطر الموجهة للأمن القومي العربي.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الانفرادية للقوى الكبرى و الكيان الاسرائيلي.

المطلب الثاني: طموحات القوى المحيطة (إيران- تركيا).

المبحث الثاني: المصادر الداخلية للتهديدات و المخاطر السالبة للأمن القومي العربي.

المطلب الأول: هشاشة البنى الاقتصادية.

المطلب الثاني: إشكالات الفئة الحاكمة و الديمقراطية.

المطلب الثالث: ظواهر اللأمن المجتمعية.

المبحث الثالث: الطبيعة المركبة للتهديدات الأمنية و انعكاساتها على واقع مقارنة أمن المنطقة

العربية.

المطلب الأول: محدودية المقاربة القطرية لأمن المنطقة العربية.

المطلب الثاني: استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية.

الفصل الثالث: الآفاق و التوجهات المستقبلية لدراسة الأمن القومي العربي.

المبحث الأول: حدود و إشكالات مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: المعوقات على المستوى الإستيمولوجي: جدلية المفهوم.

المطلب الثاني: المعوقات على المستوى الإمبريقي: تحديات التطبيق.

المبحث الثاني: نحو محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للأمن القومي العربي.

المطلب الثاني: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر مشروع الأمن القومي العربي.

المطلب الثالث: تغير الحالة الراهنة للأمن القومي العربي.

خاتمة.

مقدمة

يتميّز العالم العربي بتكامل جغرافي موحد ، حيث عبّر عنه أحد الباحثين* بكونه " بُحَيْرَةٌ " قومية حضارية متجانسة داخل الرقعة الجغرافية السياسية للعالم الاسلامي .

و نظراً لهذه الميزة الإستراتيجية العالية الدلالة ، فقد شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة منعطفًا خطيرًا بالنسبة للأمن القومي العربي - كمسألة إستراتيجية مستقبلية لوضع مُفْتَرَضٍ - حيث جاء الغزو العراقي للكويت عام أوت 1990 ليحدث شرخًا عميقًا داخل أحد الركائز الأساسية لمنظومة الأمن القومي العربي ، حيث تضافرت الجهود الاقليمية و الدولية للسيطرة على المنطقة و ثروتها على حساب الاستعمار التقلّيدي ، كما تصدّرت سلّم الأولويات الإستراتيجية لواشنطن و حلفائها الإستراتيجيين ، إذ ترسّخ وجودها الفعلي بالمنطقة منذ حرب الخليج الثانية و ساد التنافس بينها و بين القوى الاستعمارية القديمة (أوروبا تحديدًا) كلُّ مدّعياً الدّفاع عن أمن و استقرار المنطقة العربية .

أمام هذا الوضع الإستراتيجي الجديد ، أضحت الدول العربية بعد تَحْلِيهَا غير المباشر عن مشروعها القومي تقع بين دفتي التعامل الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية و/أو دول الاتحاد الأوروبي ، حيث اعتبرت مسألة التحالف مع هاتين القوتين من صميم الدفاع عن أمنها القومي (المُهَجَّن) ، و رضيت أغلب النظم العربية بهذه المعادلة الأمنية "المُفَبَّرَكَة" في دوائر القرار الإستراتيجي الغربية .

غير أن تحولاً جذرياً في السياسة الأمنية لقوى التحالف تجاه المنطقة العربية غُدَاةً أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، حيث جاءت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2002 من البيت الأبيض الأمريكي لتقلب موازين المعادلة الأمنية بالمنطقة العربية - تحديداً - و تضعها أمام خارطة أمنية جديدة يصعب قراءتها أو التعامل معها من طرف صنّاع القرار التقليديين بالمنطقة العربية ، كونهم بعيدين كل البعد عن أي

* علاء طاهر في كتابه " العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة " سنة 1998 .

تفكير إستراتيجي استشرافي (مُؤَصَّل) يهتم بالشأن الأمني القومي العربي كمسألة إستراتيجية حيوية . و مع تطور الأوضاع الأمنية بالمنطقة العربية - نحو الأسوأ بطبيعة الحال - إذ شكلت سنة 2011 سنة بارزة لعودة "الهاجس الأمني" بقوة إلى اهتمامات دوائر القرار الأمني بالمنطقة العربية ، فبعد هجرهم الغامض و المتناقض لمفهوم الأمن القومي العربي ، عرفت البيئة الأمنية العربية هزات أمنية أقل ما يقال عنها أنها عنيفة ، حيث كان لها الدور البارز على مدار أكثر من عشرين سنة (منذ فترة الحرب الباردة) في تعقد البيئة الأمنية العربية بصفة تصاعدية ، إذ أصبحت المنطقة العربية تتسم باللاأمن و الفوضى و الاضطراب ...، ضمن هذا السياق تأتي التدخلات الخارجية بالمنطقة العربية كأحدى المؤشرات القوية على واقع توجُّه الأمن القومي العربي نحو مزيد من الاضمحلال ، هذا ما تستند اليه الدراسة لتأكيد كمدخل يسير الموضوع نحوه.

1/ التعريف بالموضوع Subject definition:

أسست نهاية الحرب الباردة و حرب الخليج الثانية لعلاقات عربية- عربية هشَّة سارت بموضوع الأمن القومي العربي ليصل إلى مراحل يمكن أن توصف ب"اللأيقين الإستراتيجي" ففضلاً عن تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي كتهديد تقليدي قائم منذ أكثر من ستين سنة ، فإن الدول العربية أصبحت تواجه تهديدات و مخاطر ناجمة عن بيئتها الداخلية و قد تجذَّرت لتصل إلى أعلى درجات الخطورة الأمنية على مسألة الأمن القومي العربي كمفهوم إستراتيجي مستقبلي " ضروري " .

حيث أشبع الموضوع بتحليلات " المؤامرة " التي لم تزد الموضوع سوى تراجعاً إلى الوراء ، إذ لا يمكن إنكار الخطر الإسرائيلي الواضح على الأمن القومي العربي منذ عقود ، إلا أن التمسك بتحليلات أحادية الاتجاه لا تعطي للموضوع بعداً علمياً ذو أفق استشرافية ، بل تجعله مشحوناً بالإيديولوجية و النظرة الأحادية التي تفتقر إلى تحليل علمي متعدد الأبعاد و متماسك يستجيب لطبيعة التغيرات الإستراتيجية

الحاصلة على المستوى الدولي ، لذا فإن القراءة الشاملة للمواقف العربية من الأمن القومي العربي لفترة ما بعد الحرب الباردة ، تؤكد على سياسة " الهروب إلى الأمام" و هو ما يبدو جلياً في مسألة الثورات العربية (التي تزامنت و فترة إعداد الدراسة) ، حيث أن كل دولة عربية تسعى للحصول على أمنها القومي (الممثل في أمن الفئة الحاكمة) بأي ثمن ، دون النظر إلى تبعات هذا المسعى الانفرادي البعيد كل البعد عن أي تفكير إستراتيجي استشرافي ، و يصبح الأمر أكثر وضوحاً إذا تم النظر إلى المعارضة على مستوى الدول العربية ، حيث أصبحت قياداتها أيضاً تتميز بنفس ميزات القادة التقليديين ، أي غياب البعد الإستراتيجي الاستشرافي في مشاريعها "المزعومة" المقدمة لإحداث التغيير (الذي يتطلب قبل كل شيء وضع هدف إستراتيجي يؤسس لعقيدة أمن قومي عربي إزاء عقائد الأمن القومي الغربية الرامية لمحو هذا الهدف من أي حسابات إستراتيجية لأي دولة عربية مهما كان حجمها ، بعدما تم إسقاطه من أولوياتها الأمنية الإستراتيجية.

أمام هذا الواقع يبدو أن هناك تناقضات بين واقع السياسة الأمنية المعلنة للدول العربية تجاه بعضها البعض في إطار جامعة الدول العربية و سياستها الأمنية المعمول بها على المستوى الدولي ، و هو ما يحتاج إلى تفسير يتحرى إجابة موضوعية توضح الصورة المبهمة للأمن القومي العربي كمشهد مستقبلي مطلوب.

2/أهمية الموضوع :Importance of the subject

أ. الأهمية العملية :Practical importance

- حالة اللأمن التي تعيشها المنطقة العربية منذ أكثر من عقدين تبعث على البحث في مسبباتها و فحص و تفكيك بيئتها الداخلية و الخارجية المليئة بالتهديدات و المخاطر الأمنية ، كون فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت انعكاساً خطيراً على المنطقة العربية ، تمثل في حرب الخليج الثانية 1990 كمحطة تاريخية هامة في تحول مسار الأمن القومي العربي ، و ما تبعها من انعكاسات خطيرة على أمن المنطقة العربية الذي خرج

عن محتواه القديم التقليدي - حيث يلاحظ تصاعد حدة العنف بالبيئة المحلية العربية، الذي قابله عجز و اضح للنظم الحاكمة في استعاب الوضع و التعامل معه •. - إضافة إلى تصاعد طموحات دول الجوار الاقليمي (تركيا و ايران) للعب دور اقليمي نافذ.

ب. الأهمية العلمية Scientific importance:

- اتجاه موضوع الأمن القومي العربي نحو إفراغه من محتواه الحقيقي الذي قام عليه (معاهدة الدفاع العربي المشترك و التعاون الاقتصادي عام 1950) لذا تبرز ضرورة تقصي و تعقب تطور اتجاهات الموضوع كحاجة و مطلب بحثي ملح خاصة في الفترة الحالية المتميزة بالأمن في المنطقة العربية بصفة غير مسبوقة ، سواء على مستوى حركيات البيئة الداخلية أو العالمية بمختلف أبعادها.

- إدراك الباحثة بأن تغيّر منطق التفكير بالموضوع من شأنه الإسهام و لو بجزء يسير في تطويره بشكل يتلاءم و طبيعة التغيرات و التهديدات (المُتَهَاطِلَة) على المنطقة العربية خاصة في الآونة الأخيرة، لذا يجدر عدم ترك موضوع الأمن القومي العربي كانشغال بحثي ينفلت على المستوى العلمي كما انفلت على المستوى العملي.

- توافد موجة من المفاهيم الأمنية مختلفة المصادر على المنطقة العربية ، التي تحاول الجهات القائمة عليها جاهدةً خلق فضاء أمن لها بالمنطقة (تأمين مصالحتها الاقتصادية بالدرجة الأولى) مع التجاهل المقصود لأي دور يمكن أن تلعبه دول هذه المنطقة في وضع مفهوم أمن قومي عربي يحافظ على الاعتبارات الرئيسية التي يتوجب مراعاتها من طرف المتخصصين بدراسة الموضوع و المتمثلة في:

• إلا أن هذا يبقى نسبياً، حيث لا يمكن تعميم هذه الحالة على كل الدول العربية إذ يلاحظ أن تجربة الجزائر في تعاملها مع هذه الحركات صارت متميزة، حيث أصبحت مرجعا لا يستهان به بالنسبة للعديد من دول العالم في هذا المجال.

أ. خصوصية الوسط الأمني العربي الذي يتشكل حالياً.

ب. ترابط التحديات و تجاوزها للإطار التقليدي للحدود السياسية.

ج.

أخذ عناصر الاستقرار التقليدية و الجديدة.

3/ إشكالية الدراسة : Problematic study

وعليه فإنَّ إشكالية الدراسة لا تخرج عن الانشغالات البحثية عند دارسي العلاقات الدولية على بحث و دراسة الطرائق التي يمكن من خلالها تحليل الظواهر الدولية و من ثم تحديد المنهجية الملائمة لتفسير الوقائع الجارية على الساحة الدولية حيث أن إشكالية بحثنا لا تحيد عن هذا المسعى العلمي ، فالهدف منه هو محاولة تقديم إطار نظري ملائم لتفسير واقع الأمن القومي العربي - كمسألة إستراتيجية مستقبلية لوضع مفترض - من خلال تحليل المتغيرات التي تقدمها الأطر النظرية الرئيسية ، فيما يشكل الأمن القومي العربي متغيراً تابعاً لجملة من المتغيرات المستقلة (التسليح ، الاقتصاد ، الهوية، العناصر الثقافية) و بهذا صيغت إشكالية الدراسة كما يلي :

كَيْفَ تَتِمُّ مُعَالَجَةُ مَوْضُوعِ الْأَمْنِ الْقَوْمِيِّ الْعَرَبِيِّ - كَمَسْأَلَةٍ إِسْتِرَاطِيجِيَّةٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ لَوْضِعِ مُفْتَرَضٍ -
ضِمْنَ عَلاَقاتِ دَوْلِيَّةٍ تَتَسِمُ بِالِاضْطِرَابِ وَ اللَّايِقِينَ خَاصَّةً خِلالَ الْفَتْرَةِ الَّتِي أُعْقِبَتْ
الْخ_____تَرْبَ الْبَارِدَةِ؟

و لمناقشة و تحليل هذه الإشكالية تم توظيف بعض الأسئلة الفرعية بوصفها أسئلة مساعدة و هي كالاتي :

* ما هي المحددات الفكرية لمفهوم الأمن القومي العربي في إطار العلاقات الدولية؟

* هل يمكن التمسك بطرح الأمن القومي العربي التقليدي في ضوء علاقات دولية أضحى الأمن فيها يخضع

لمعايير و مقاربات جديدة؟

* ما طبيعة التّهديدات و المخاطر التي أثرت على ضُمور مفهوم الأمن القومي العربي ، و تَرَدّي البيئة الأمنية العربية ، و ما مصادرها؟

* ما دور جامعة الدول العربية كآليّة جماعية يتعين عليها التعامل مع تعقد البيئة الأمنية العربية و الحفاظ على الأمن القومي العربي؟

* هل من الممكن إيجاد منافذ إستراتيجية استشرافية للتعامل مع الوضع الأمني الجديد بالمنطقة العربية و السّير به نحو وضع أفضل ؟

4/فرضيات الدراسة Hypotheses:

- إنَّ عدم امتلاك مقارنة نظرية واضحة للأمن القومي العربي ضمن علاقات دولية متسارعة و شديدة التعقد ، يزيد من تعريض مسألة الأمن القومي العربي للأخطار الجسيمة.

- إنَّ الواقع الإستراتيجي الأمني الذي تعيشه المنطقة العربية ، يجعل من قضية مستقبلها مسألة تتحكم فيها العديد من القوى الخارجية التي لا يهتمها سوى تحقيق مكاسبها.

- إنَّ عدم امتلاك دوائر القرار العربية لصناعة فكرية إستراتيجية استشرافية ، يجعل من مستقبل المنطقة الأمني يخضع لاعتبارات عشوائية متضاربة.

5/تبرير خطة الدراسة Justify the study plan:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بالطريقة الآتية:

يهتم الفصل الأول بتقديم أربع مقاربات نظرية رئيسية لتفسير واقع الأمن القومي العربي بعد الحرب

الباردة ، رغم أن هناك فرق كبير بين نظريات العلاقات الدولية التي تقدم مفاهيم أمن قومي ليس لها صلة

بمفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم خاص ، إلا أن عملية الاستعانة بالمفاهيم التي تقدمها و ما تقوم عليه

من فرضيات لتكييفها مع مفاهيم الأمن القومي العربي التقليدية أمر مُحاطٌ بالغموض إلا أن هذا الفصل يسعى لتقديم ما يثبت عكس ذلك ، فنظريات العلاقات الدولية في حقل الدراسات الأمنية ستشكل مصدرا مفيدا من شأنه تطوير مفهوم أمني قومي عربي حديث ، لذا سنتناقش الباحثة المفاهيم الأمنية التي قدمتها المقاربات النظرية الأربع السابق ذكرها ، لاستخدامها كأدوات منهجية لتفكيك و فهم واقع الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة .

أما بالنسبة للفصل الثاني ، فإنه يَصْطَلَعُ برصد التهديدات و المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي ، كمدخل تطبيقي هام لفهم تفاعلات البيئة الأمنية العربية ضمن نظام لا يوجد في شكل محدد ، **Concrete Forme** في العالم الواقعي و ذلك من خلال ملاحظتها في بعدها الداخلي و الخارجي، و الإطار الزمني الذي تطورت فيه هذه التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي أي فترة ما بعد الحرب الباردة ، إذ يتم ذلك من خلال تتبع تطور التهديدات و المخاطر الأمنية بالمنطقة العربية و ربطها بِحَرَكَية التغيرات في البيئة العالمية و التحديات ، لتحليل المشكلات الداخلية و الخارجية بوصفها تهديدات أخذت منحى خطير أعقاب الحرب الباردة.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لإبراز الآفاق و التوجهات المستقبلية لدراسة و بحث موضوع الأمن القومي العربي . من خلال اختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالاعتبارات النظرية و الإمبريقية ، ليتم طرح محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي تتضمن ثلاث سيناريوهات رئيسية.

6/المقاربة المنهجية **Methodology Approach**: لقد اقتضت طبيعة الدراسة توظيف أكثر

من مدخل منهجي و ذلك كون أن دراسة الأمن القومي العربي لها عدة رَوَافِدٌ بحثية مهمة و خِصْبَةٌ ، لهذا السبب فقد تم الاعتماد على التكامل المنهجي كوسيلة علمية يرجى نجاعتها في تحقيق معرفة علمية منظمة و دقيقة لموضوع الأمن القومي العربي حيث يمكن ترتيبها كالاتي :

المنهج التحليلي Analytical Approach : حيث سيتم التركيز على تحليل بعض

السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأمن القومي العربي ، وذلك لأن أخذ الموضوع بظَاهِرِهِ لا يفيد خاصة إذا

تعلق الأمر بالأمن القومي العربي كموضوع إستراتيجي مستقبلي لوضع مُقْتَرَضٍ .

المنهج الوصفي Descriptive Approach : حيث سيتم توصيف بعض معالم وضع الأمن

القومي العربي لما بعد الحرب الباردة لإظهار الصورة واضحة و إعطاء المعلومات الكافية عن الموضوع.

المنهج التاريخي Historical Approach : حيث تم توظيفه للتتبع التاريخي لبعض مراحل تطور

موضوع الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة .

المنهج المقارن Comparative Approach : لمقارنة المراحل التاريخية لتطور اتجاهات الأمن

القومي العربي .

7/ نطاق الدراسة : Scope of the study

النطاق الموضوعي Subjective Scope : تتمحور حول طرح الأسئلة المناسبة التي لا تحظى

بالإجماع حول موضوع الأمن القومي العربي و إعادة تنزيل موضوع الأمن القومي العربي داخل محيطه ، مع

اعتبار خصوصياته و الميزات الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة ، إضافة إلى إبراز المناحي الكبرى و بدور

القطيعة في محيط الأمن القومي العربي العام و التنافسي على المستوى العالمي، هذا إلى جانب الفحص

المنظم للمستقبلات الممكنة للأمن القومي العربي .

النطاق التاريخي Historical Scope : يحاول تغطية بعض الأحداث و الأفكار العربية و غير

العربية بشأن الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة.

8/أدبيات الدراسة **Literature Review** : قد تم الاعتماد على الدراسات السابقة من خلال

مجموعة من المراجع و الدوريات و المقالات ، و التحاليل السياسية التي تطرقت لموضوع الأمن القومي العربي و آراء العديد من الدارسين و المتخصصين ، إلا أن الشيء الملاحظ من خلالها هو أنها تفتقر إلى مسألة ملحة بالنسبة لهذا النوع من الدراسات ، و هي أنها لم تسعى لبناء مقارنة أو حتى رؤية حديثة للأمن القومي العربي ذات بعد استشرافي خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة.

على هذا الأساس فقد اعتمدت الباحثة على ثلاث دراسات رئيسية سابقة حاولت معالجة هذا الجانب الملح و الضروري الذي يتطلبه الموضوع و لو كان ذلك بصفة جزئية (و هو نفس الجانب الذي اشتغلت به الباحثة) و هي كآآتي:

- مصطفى علوي ، الأمن الاقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، سلسلة مفاهيم ، العدد:

04 ، السنة الأولى، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، أفريل ، 2005.

- Christian Harbulot, "L'Absence de stratégie de puissance des pays arabes", école de guerre économique, Group ésisca, Janvier 2007.

- عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية ، العدد :

133، ربيع 2008.

9/أسباب اختيار الموضوع **Reasons for choosing subject**:

Objective Reasons : الأسباب الموضوعية

- افتقار المكتبة العربية عموما و الجزائرية بصفة خاصة لهذا النوع من الدراسات المشتغلة ببناء رؤية او

مقاربة حديثة للأمن القومي العربي ، ذات أفق استشرافي.

- محاولة استثمار المادة العلمية المحصلة خلال السنة النظرية ، خاصة في مقاييس: " اتجاهات حديثة في العلاقات الدولية " New trends in international relations ، " جدلية العولمة و العمل الإستراتيجي " Dialectic of globalization and strategic action ، " الاستشراف و المستقبل " Prospective and future التي شكلت حافزا علميا للبحث في أحد أكثر الجوانب المُمَيِّدَة في مجال دراسة الأمن القومي العربي ، مما ساهم في الحد من أفق دراسة التوجهات المستقبلية للموضوع.

الأسباب الذاتية Subjective Reasons :

أما السبب الذاتي لاختيار الموضوع ، فهو مسعى بحثي قدم من طرف الباحثة لإيجاد إجابة مقنعة (إلى حد ما) لما يبدو تناقضا في التوجهات الأمنية للدول العربية في تعاملها مع مسألة الأمن القومي العربي بشكل مخالف لما تتطلبه مصلحتها الحالية و المستقبلية ، حيث أنها تتعامل وفق منطق العداء أمام الجار و الانكشاف أمام العدو ، إضافة إلى ابقائها للموضوع حبيسا لسؤال كلاسيكي يتمحور أساسا حول ما إذا كان الأمن القومي العربي موجود أو غير موجود... ، بدل التعامل مع الموضوع وفق منطق إستراتيجي استشرافي.

10/الصعوبات المواجهة في إعداد البحث Difficultes encountered in the

:preparation of search

أغلب الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إعداد الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي • ، كما قد فرضت طبيعة الموضوع على الباحثة الاعتماد على العديد من المراجع العربية ذات الطرح الستاتيكي للموضوع، إذ ارتكزت في معالجتها له على العمل بمفاهيم أمن قومي غربية تحمل عنصر الخصوصية

• و ن كانت هناك بعض الخصوصية بالنسبة لفترة إعداد هذه الدراسة التي تجاوزت آجالها المحددة نظرا للظروف الصحية للطالبة القائمة على إعداد هذه الدراسة مما فرض عليها في فترة لاحقة إعادة تكييف الدراسة تبعاً للتطورات الأمنية الحاصلة بالمنطقة العربية محل البحث.

للمنطقة المدروسة مما وضع الباحثة أمام مفارقة مفاهيمية سعت لمناقشتها وفقا لمعنى مقارب للأمن القومي العربي ، و ذلك لنقص الكتابات في هذا الشأن.

-ندرة المراجع المشتغلة ببحث موضوع الأمن القومي العربي كمسألة إستراتيجية مستقبلية لوضع مُفْتَرَضٍ ، رغم أن العكس هو الذي كان مَرْجُوحًا في ظل ما تشهده الساحة العربية من اضطرابات أمنية و لا يقين إستراتيجي .The uncertainty strategist

الفصل الأول

يحاول هذا الفصل وضع موضوع الدراسة "الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق" ضمن سياق مفاهيمي نظري، بهدف استنباط وضبط المتغيرات الرئيسية (المفتاحية) المؤثرة في مساره والمحددة لطبيعته؛ إضافة إلى السعي لتوضيح المجال أو الفضاء المناسب لتحليله، تبعاً للمتطلبات التي تفرضها السياسة العالمية؛ بكل ما تحمله من قيم وحركات سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية... مؤثرة في البيئة موضوع الدراسة؛ وبالتالي إعادة صياغة الأسس المفهومية بإدخال أبعاد تحليلية جديدة للموضوع.

فإذا كانت القيم والحركات السالفة الذكر تشكل أساساً لتطور الموضوع فإن مقتضيات التفكير الاستراتيجي الإستراتيجي تفرض فهم الواقع - وليس (تجاهله) - من خلال وضعه ضمن إطار تحليلي ملائم (نظري مفاهيمي) وتبعاً لأسس ممنهجة بهدف التمكن من إستخلاص سيناريوهات جزئية تعين الدارس على إدراك المشاكل والتحديات التي تفرضها البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة على مسألة الأمن القومي العربي بأسلوب منطقي و متسق يقف على المسببات الرئيسية المحركة للمشكلة في محاولة للإجابة ولو جزئياً على سؤال هام وهو: ما الذي يسهم في زيادة درجة عدم اليقين بشأن الأمن القومي العربي ؟

وهو الأمن الذي يصعب على الدارس تأكيده التام أو نفيه القاطع، كأمن موجود أو منشود؛ في ضوء صعود الخطاب الأمني العالمي خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما لحقها من تدخلات عسكرية مباشرة خاصة بالمنطقة المسماة بالشرق الأوسط (المنطقة العربية) وبالتالي تعقد المشهد الأمني العالمي عموماً والعربي على وجه التحديد، كل هذا الواقع أدى إلى فتح المجال الواسع أمام العديد من المقاربات والتفسيرات الفكرية و المفاهيمية النظرية لتقدم

تصوراتها وتحليلاتها لهذا الواقع الأمني المعقد والذي يبدو أنه يتجه نحو مزيد من التشابك والفوضى في ظل ترابط وتداخل التهديدات والمخاطر.

وهو ما سيتم معالجته وتحليله في ضوء المباحث التالية:

● المبحث الأول: تصورات ومضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية: المرجعيات

الفكرية ودلالاتها.

● المبحث الثاني: دور التجديد النظري للدراسات الأمنية في تأطير مفهوم الأمن

القومي.

● المبحث الثالث: دور المقاربة الإقليمية في بناء مفهوم أمني عربي: بين المتطلبات

التحليلية والمعوقات العملية.

المبحث الأول: تصورات ومضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية: المرجعيات الفكرية ودلالاتها.

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولا في نمط سير العلاقات الدولية، وهو ما شكل إطارا ملائما لظهور وانبثاق فواعل جديدة أدت إلى بروز متغيرات مؤثرة في طبيعة سلوك الدول؛ حيث اتجهت العديد من الأطراف الرئيسية في المحيط الدولي إلى إعادة ترتيب أهدافها وتوجهاتها للتموضع بشكل أفضل في بيئة دولية تتسم بتشابك الأحداث وتسارعها وعدم الاستقرار. وهو ما أدى إلى انعكاسات هامة في مجال الأمن والسلم الدوليين، فمع سقوط جدار برلين وزوال المعسكر الشيوعي الذي لم يعد -كما كان سابقا- يشكل أساسا للصراع الدولي ومصدرا لتهديد الأمن العالمي، برزت توجهات وانشغالات جديدة للباحثين في حقل الدراسات الأمنية security studies في إطار العلاقات الدولية حول المصادر الجديدة المهددة للأمن الدولي، وبالتالي ضرورة إعادة فحص "الأمن" security كإحدى المفاهيم الغامضة والمرتبكة في عالم يتجه نحو مزيد من التفاعلات المتداخلة التي تطرح قيما واتجاهات جديدة تعيد النظر في العديد من الحقائق والمفاهيم.

من هنا تعددت مضامين ودلالات مفهوم الأمن (على اختلاف توجهات تعريفه قومي إقليمي وطني...) إذ سيتم التركيز على مناقشة مفهوم "الأمن القومي" وبعدها يتم توضيح الإشكالات الإبستمولوجية المنبثقة عنه؛ وهو ما يستوجب تناوله من زاوية تحليلية جدلية لما له من أهمية وتأثير واضح على طبيعة سيرورة العلاقات الدولية، وعليه تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

➔ المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي في إطار العلاقات الدولية .

➔ المطلب الثاني: طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها

المفاهيمية.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي في إطار العلاقات الدولية

اهتم العديد من الباحثين والمنظرين في مجال العلاقات الدولية أعقاب نهاية الحرب الباردة بتوصيف **Description** وتحليل **Analyses** العديد من الظواهر والمفاهيم لأجل الكشف عن دلالاتها وحقيقتها. إذ شكل "الأمن" كظاهرة و مفهوم اتسم بالالتباس وعدم الوضوح محور بحث و نقاشات فكرية عديدة، عززتها البيئة الدولية الجديدة والمفاهيم المصاحبة لها مثل: القوة، السيطرة، التفوق... إلخ التي فرضت على باحثي حقل العلاقات الدولية تكييفها ضمن سياق يتلاءم وطبيعة الظروف الدولية المستجدة.

من هذا المنطلق اختلفت تصورات الباحثين بشأن وضع تعريف موحد ومحدد لمفهوم الأمن، وهو ما انعكس مباشرة على تعدد وتنوع التعريفات التي يرى فيها البعض مؤشرا على حيوية الحقل المدروس، في حين يرى فيها البعض الأخر مدعاة لخلق الاضطراب والغموض في ذهن الباحثين⁽¹⁾.

لكن بالرغم من هذا لا يمكن تجاهل المفهوم أو إخراجه من دائرة التحليل والمناقشة، فمن الأهمية بمكان إعادة طرحه وفحص دلالاته ضمن علاقات دولية تشهد العديد من التطورات والتغيرات على أكثر من صعيد، المتسمة بالسرعة في إيقاعها، والعميقة في تأثيرها.

فعلى هذا الأساس تبرز أهمية تحليل المفهوم تبعا لما عرفه من تحولات نابغة أصلا من ملامح البيئة الفكرية والنظرية بعد الحرب الباردة، حيث تميزت هذه الفترة بظهور اتجاهات متباينة وحتى متناقضة، منها ما يدعوا إلى التوجه نحو إنشاء كتلتا كبيرة خاصة في المجال الاقتصادي، ومنها ما يسعى إلى التفكك والتوجه نحو كيانات صغيرة. أضف إلى ذلك إفراسات البيئية التكنولوجية الجديدة التي كان لها التأثير على طبيعة الترابط في النظم الإقليمية **Regional Systems** التي كانت تقوم على أسس وعوامل الاتصال الجغرافي، والحدود المشتركة. فتغيرت ملامح الترابط واتجهت نحو مرجعيات أخرى كالمصالح المشتركة

¹ - عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجية وطرق بحث الظواهر السياسية: سلسلة الكتب الدراسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000، ص130-131.

مثل: التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تزيد من تدويل الحياة الاقتصادية⁽¹⁾. كل هذا أدى إلى اختلاف المقاربات النظرية لمفهوم "الأمن" في إطار العلاقات الدولية.

فعلى المستوى الاستيمولوجي Epistemology شكل البعد المفاهيمي Conceptual

لدراسة الظواهر الدولية عموماً و"الأمن" خصوصاً نقطة رئيسية سعى من خلالها العديد من الباحثين والمفكرين - على اختلاف مرجعياتهم النظرية التي سيتم التطرق إليها لاحقاً- إلى تقديم تفسيرات أكثر دقة وقدرة على فهم مختلف أبعاد وجوانب هذا المفهوم في حقل الدراسات الأمنية⁽²⁾. وهو ما سيتم إيضاحه بعد تحليل المفهوم ضمن إطاره التاريخي، إذ لا يمكن تناول أية أفكار (أو مفاهيم) سياسية بإبعادها أو فصلها كجزء مستقل عن النظام الذي أفرزها⁽³⁾.

- التأسيس التاريخي لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية:

يعود ظهور مفهوم الأمن إلى بداية نشوء التجمعات السياسية المنظمة، التي تشعر بتمييزها عن الجماعات الأخرى. وبالتالي لكل جماعة مصالح تختلف عن الجماعات الأخرى، وقيم خاصة بها، إذ تواجه تهديدات متنوعة، فمع بداية تشكل العلاقات بين هذه الجماعات أو الدول تنشأ شبكة متداخلة من التفاعلات التي يمكن أن تحمل العديد من المضامين مثل: الصداقة، التعاون، العداوة أو التنافس؛ من هنا ظهرت قضايا "نحن والآخرين" وبالتالي بروز العديد من المسائل مثل: الدفاع عن المصالح والقيم الخاصة بالجماعة في إطار مواجهتها للآخرين، كذلك مسألة كيفية مواجهة التهديدات بين تلك الجماعات المتصارعة.

¹- ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 127، 1997، ص 32.

²- وليد عبد الحفي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص 17.

³- المرجع نفسه، ص 155.

لكن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة يتمثل في توظيف تعبير "الأمن القومي" في أوقات الأزمات من طرف القادة ورجال السياسة للحصول على تأييد الشعب. إلا أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت ملامح اهتمام الساسة والباحثين بالمفهوم عن طريق تناولهم له بالدراسة والتحليل⁽¹⁾. وذلك لما تميزت به هذه الفترة من تصاعد الاهتمام بوسائل الأمن، واستخدام مصطلح "الأمن القومي". كل هذا كان نتيجة لإفرازات الحرب العالمية الثانية والتطورات التي رافقتها؛ أضف إلى ذلك الاكتشافات العلمية الحديثة وتطور وظيفة الدولة خلال العصر الحديث. مما أدى إلى انفراد هذه المرحلة بحملة من الحقائق التي تأتي في طليعتها:

1- تصاعد حدة الصراع الدولي تزامنا مع تشكل المعسكر الاشتراكي وما لحقه من تجليات الحرب الباردة.

2- التطور العلمي والتقني وما تبعه من تقدم واضح في وسائل الاتصال، وصناعة الأسلحة إذ ظهرت أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾.

3- ظهور أبعاد جديدة لطبيعة مفهوم الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من مرجعيات ضيقة في مضامينها ودلالاتها.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن مصطلح "الأمن" يعتبر من المفاهيم الحديثة والتي استخدمت أول مرة عام 1947 عند إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي، لكن الواقع أن الأمم المتحدة كانت لها الأسبقية على الدول في استخدام مصطلح الأمن بمدلوله الدولي، من خلال نص الميثاق في المادة 1/1 على أن مقاصد الأمم المتحدة حفظ الأمن والسلم الدولي⁽³⁾.

¹ - ودودة بدران، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 03.

² - معمر بوزنادة، الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 17.

³ - المرجع نفسه، ص 17.

إلا أن العالم الأمريكي "والتر ليبمان" Walter Lippman كان أول من وضع مفهوما للأمن القومي عام 1943، وفي العصر الحديث تطور هذا المفهوم ليأخذ صورا جديدة قد لا تكون واضحة، فأصبح الحديث عن أمن قومي يشمل تهديدات من نوع جديد⁽¹⁾. على عكس ما كان عليه في السابق، فقد كان ينظر إليه على أنه يضمن الدفاع عن حدود الدولة وامتداداتها إذ شكل الموقع الجغرافي والمسافات والمناطق مرجعيات السياسة الخارجية للدول التي كانت متأثرة لحد كبير بالبعد العسكري للأمن. إضافة إلى أن المبادئ الوستفالية هي التي كانت سائدة، إذ لم تكن قضية الأمن الداخلي تدرس في إطار اختصاص العلاقات الدولية، ولكنها كانت مجال خاص بكل دولة.

أما على مستوى الأمن الخارجي، فقد كان أعداء الدولة عموما يتمثلون في دول أخرى، لكن كانت هناك استثناءات مثل: الحرب ضد القرصنة أو الاستعباد⁽²⁾. لكن مع تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية وبرز فواعل جديدة خاصة بعد الحرب الباردة؛ كل هذا أدى إلى الابتعاد عن نمطية الحرب الباردة، ووضع الأمن العالمي على المحك، وبالتالي فعلى العالم أن يتعامل مع وضع شبيه ببداية التاريخ. من هنا توجب على باحثي العلاقات الدولية إعادة إختبار تصوراتهم النظرية حول "الأمن". وهو ما عبر عنه "ستيفن وولت" Steven Walt بوصفه لهذه المرحلة بأنها مرحلة النهضة للدراسات الأمنية للتنويه بأهميتها في تطور العلاقات الدولية⁽³⁾.

إذن فالتحولات التي تلت الحرب الباردة لم تكن تحولات سطحية، وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه "مارسيل ميرل" Marcel Merle إذ يرى أن "التغيير ليس هو الشكل الخارجي، وإنما هو تغيير

¹-ودودة بدران، مرجع سابق، ص04.

²-M. Gén. Carlejean, **conséquences politiques et sécuritaire de la Globalisation : Mondialisation et sécurité**, Algérie , édition ANEP, 2002, pp. 162-163.

³- يامامورا تاكاويكي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، (تم فحص الموقع يوم: 2006/10/22).

<http://www.geocities.com/adelzghagh/pub>.

الاستراتيجيات وطبيعة التهديدات والمصالح إضافة إلى تغيير هوية الفاعلين القادرين على ممارسة التأثير ولعب الأدوار الأكثر فاعلية"⁽¹⁾. وما يدعم هذا الرأي هو ما يتصف به الواقع الدولي المعاصر من تسارع Acceleration ومؤقتية Transience وتنوع Diversity حسب موقف "ألفين توفلر" Alvin Tofler⁽²⁾، وبالتالي يكون المجال مفتوحا أمام العديد من الاحتمالات للتهديدات المتوقعة وغير المتوقعة.

من هنا يمكن القول أن "الأمن" كمفهوم لم يكن بمنأى عن هذه التغيرات التي كان لها بطبيعة الحال الأثر المباشر وغير المباشر على طبيعة مضامينه ؛ وبهدف قراءة وتحليل جملة من التصورات المختلفة التي تسعى لشرح وتفسير هذا المفهوم وإيضاح مفرداته ودلالاته في إطار علاقات دولية تسير نحو مزيد من التعقيد والغموض، وجب طرح سؤال رئيسي ألا وهو: أمن من؟ على هذا الأساس سيتم مناقشة و تحليل هذا السؤال في ضوء العنصر الموالي.

- تعريف مفهوم الأمن القومي:

قبل التطرق إلى جملة التعاريف أو الجهود التي حاولت وضع مفهوم "الأمن القومي" في إطار ملم بالتغيرات الحاصلة في السياسة العالمية؛ يجب التنويه بأهمية العنصر المفاهيمي الذي يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في وضع أسس النماذج المعرفية من خلال صياغة الفروض التي ترهن صحة ومصداقية نموذج نظري عن آخر. ونظرا لما يحوي هذا العنصر من أهمية نظرية ومنهجية؛ كونه مكتملا للنظرية السياسية؛ يجب توضيحه والوقوف على أهم المفصلات الأساسية التي تتحكم به وأن لا يبقى مفهوم "الأمن القومي" خاضعا لدلالات غير واضحة المعالم، ودون أدنى خصوصية أو تنظيم وإطار نظري ملائم؛

¹ - مارسل ميزل، العلاقات الدولية المعاصرة، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار العالم الثالث، 1999، ص 85.

² - وليد، عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص 107.

فهذا يتناقض والقواعد العلمية لصياغة المصطلح. وما يدعم هذا التوجه نحو إعادة فحص المفهوم هو توسيع دائرة فهمه واستيعابه نظرا لحيويته والتحامه بمسألة البقاء، هذا دون إغفال عامل "الزمن" الذي يحتضن هذا المفهوم.

أضف إلى ذلك ما لهذا المفهوم من أهمية استراتيجية وسياسية في عالم يتجه نحو مزيد من الاضطراب واللامن؛ وبالتالي يتوجب عدم تركه مجالا يتحدث عنه الكثير لكن يبقى فهمه عند فئة قليلة. مثل ما عبر عنه "جوزيف ناي" J.Nay في حديثه عن مفهوم آخر وهو: القوة" إذ يرى أنها: "تشبه الطقس الجميع يتحدث عنه لكن القليل يفهمون"، (وهي مفهوم على صلة كبيرة بالأمن بصفته أحد وسائل تحقيقه مهما كان نوع القوة).

من هذا المنطلق يتعين ذكر بعض التعاريف التي حاولت مقارنة هذا المفهوم.

فتتجه موسوعة العلوم الاجتماعية إلى القول بأن "الأمن القومي" هو: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، أو هو حماية القيم التي سبق اكتسابها".

فيما تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه: "حماية الأمة من خطر السيطرة الأجنبية"⁽¹⁾.

في حين يعرف "وولتر ليبمان" w.Lippman بما يلي: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"⁽²⁾.

أيضا يعرفه "روبرت مكنامارا" Robert McNamara وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله: "إذا كان الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية،

• - لمزيد من التفاصيل حول موضوع القوة الأمريكية، يمكن الرجوع إلى كتاب: جوزيف ناي: حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية".

¹- عصام اسماعيل، "الأمن القومي العربي في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق"، شؤون الأوساط، عدد111، صيف 2003، ص 93.

²- جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا... إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن" فالأمن من وجهة نظر مكنامارا أساسا يكمن في التنمية⁽¹⁾.

إضافة إلى ما يراه "هنري كيسنجر" Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن يعني: "التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

أما "بطرس غالي" فيذهب إلى أن "مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي" فحسب بطرس غالي الأمن الداخلي امتداد للأمن الخارجي.

كما يرى "محمد طلعت الغنيمي" أن "المفهوم الواسع يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها ويمسه أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على كيان الدولة"⁽²⁾ فحسبه الأمن مرتبط بالعامل السياسي الجغرافي.

أما بالنسبة إلى "عباس نصر الله" فيعرفه بقوله: "الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

1- تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها، وهو ما أدى

إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

2- لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة، أو الجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر

أو استخدامها لتحقيق هدف ما.

¹ - روبرت مكنامارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: دار القومي، 1970، ص120.

² - معمر بوزنادة، المرجع السابق، ص16.

وعرفه " تريجر، وترمنبرج " بأنه: "حماية القيم القومية الحيوية، أي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق ظروف دولية ومحلية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين والمحتملين"⁽¹⁾.

لكن على خلاف ما سبق يرى "باري بوزان" Barry Buzan أنه "في حالة الأمن يكون النقاش دائر حول السعي للتححرر من التهديد. أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمر يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"⁽²⁾. إذن فبوزان يفرق بين الأمن على المستوى الجزئي والمستوى الكلي.

بالمقابل يقترح "كارل فيليب دافيد" Charles Philippe David، في كتابه "نظرية الأمن" تعريفاً للأمن على أنه: "غياب التهديدات العسكرية وغير العسكرية، التي من شأنها أن تضع القيم الأساسية التي ترفع من شأن الفرد والجماعة أمام خطر استخدام القوة"⁽³⁾. إذن يبدو ومن خلال تعريف "فيليب دافيد" أنه يركز على متغير القيم في تعريفه للأمن سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. ولكن بتفحص تعريف "صباح محمود محمد" بقوله "أن الأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" فهو بذلك يربط الأمن بمصالح الدولة الآنية والمستقبلية، ويحدد دلالاته بالإجراءات المتخذة من طرف هذه الأخيرة.

¹ - عصام اسماعيل، المرجع السابق، ص93.

² - جون بيليس، ستيف سميت، المرجع السابق، ص414.

³ - Charles-Philippe Davide et Jean- Jacques Roche, **Théorie de la sécurité**, clefs politiques, Paris, Montchrestien, 2002,p14.

كما أن هناك من الباحثين من ينبه إلى توسيع مفهوم الأمن، وظهور إشكالات تحقيق الأمن المشترك وهو ما يوضحه التعريف الأتي: "الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب، إن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار وتشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدولة وفيما بينها، إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية. وإذا لم توجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للدولة المتخلفة، فإن الأمن المشترك لا يمكن تحقيقه⁽¹⁾.

فمحمل هذه الجهود لوضع تعريف محدد للأمن القومي، لم تكن لتكفي مع ما يطرأ على المفهوم في كل مرة من تغيرات مهما تعددت أنواعها ومستوياتها وتأثيراتها وشدتها، وبالتالي فمن المهم التفصيل في منظومة المفاهيم فتحليلها تبعا لمتطلبات الواقع المدروس، وبحكم طبيعة الأمن المتعلقة بالمنطقة موضوع الدراسة بصفة خاصة والنسق المحيط بها والمؤثر فيها عموما؛ كل هذا يجعل من المفهوم حالة مركبة تحتاج إلى التفكير العلمي الفعال من خلال محاولة وضع رؤية علمية تمكن من التوصل إلى مناطق بحث مهمة ومتجددة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اعتماد مناهج تحليلية من شأنها تسيير وتدبير وتغيير الرؤى المؤثرة فيه و تمنح المتفحص للمفهوم قدرا من التمكين الموضوعي.

- علاقة مفهوم الأمن القومي بالاستشراف:

من هنا يشكل الاستشراف في العلاقات الدولية مدخلا منهجيا ملائما لتجدد الفهم الدقيق لمفهوم الأمن القومي، حيث تحركه جملة من المفاهيم ذات الصلة. على هذا الأساس فإن الاستشراف من ناحية المفاهيم والمصطلحات -كركيزة منهجية- يستعين بالتقنيات والمفاهيم المستعملة في الميادين العلمية الأخرى، لكنه لا يحمل نفس مضامين ومقارنات

¹-عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلوم الدولية، الجزائر: د.د.ن، 2005، ص28.

وأهداف هذه الأخيرة⁽¹⁾. لذلك يطلق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية Integrative أو الدراسات العابرة للتخصصات Transdisciplinary. وسيتم التفصيل أكثر فيما يخص الدراسات المستقبلية في الجزء الثالث من الدراسة، إذ ما يهم في هذا المقام هو توضيح أهمية ودور العنصر المفاهيمي في بناء نظرة مستقبلية، ووضع مفهوم الأمن القومي ضمن إطار فكري يحدد ويفسر طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التطور الإنساني في المستقبل (الخاصة بالمنطقة العربية). وهو هدف الاستشراف في العلاقات الدولية بالدرجة الأولى⁽²⁾.

فإذا تم تعريف المستقبل على أنه الآتي بعد الحال، فإنه يتوجب التعامل مع بعض المسلمات المفاهيمية Conceptual paradigm، على أنها قابلة كإمكانية وليس بالضرورة لأن تصح خلاف ذلك^{*} (ولو اعتاد الفكر والسياسة العربية على استخدام التحول في المسلمات لأمكنه العمل على تفادي الصدمات). وعلى هذا الأساس يرى نيكلسون Michael Nicholson "إن المسلمات المفاهيمية توفر مجموعة من المفاهيم تعطينا قدرة أكبر على تقديم تفسير أكثر دقة لجوانب رئيسية من ظاهرة معينة، أو اكتشاف ظواهر يصعب ربطها بتلك الظاهرة" هذا إضافة إلى ما يكملها من مسلمات ميتافيزيقية Mitaphysicl paradigm، التي تعتبر حسب نوع من الشواهد أو الأدلة التي يقبلها الفرد لتقرر كيفية تقييم شيء بأنه صحيح أو خاطئ. هل هي أدلة دينية؟ أم إيدولوجية؟ أم علمية تجريبية؟ أم علمية نظرية؟⁽³⁾.

¹ - حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جوان 2004، ص 191.

² - نفس المرجع، ص 197.

^{*} - مثل ما ساد في الفكر السياسي العربي مسلمة فكرية باستحالة اعتراف دولة عربية بإسرائيل، و تحول هذا الفكر بعد كامب دفيد إلى مسلمة جديدة هي استحالة الصراع مع إسرائيل.

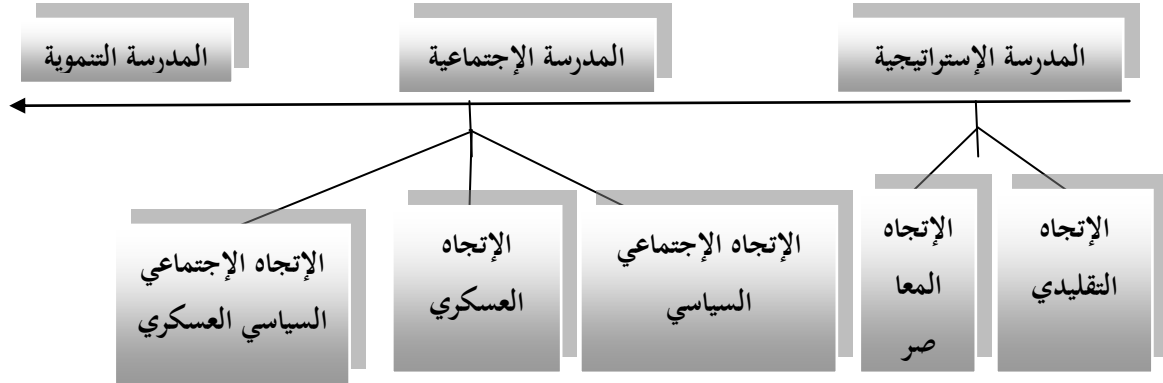
³ - وليد عبد الحفي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 85-86.

فتبرز مشكلة عندما يحدث التصادم بين هذه الأدلة، من هنا تصبح (أداة المفاهيم) إذا تم استخدامها للنظر إلى المستقبل التعامل معها من منطلق حذر، بمعنى ماذا لو تبين أن كذا ليس صحيحا؟ أو تبين كذا صحيحا؟⁽¹⁾. وهو ما سيتم الاعتماد عليه لفحص اتجاهات التعريف -السابقة- للأمن القومي ودلالاتها، بهدف وضع موضوع الدراسة ضمن إطار مفاهيمي نظري ملائم لتفسير وتحديد طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي في المستقبل القريب أو المتوسط.

إذن فقد دأبت محاولات تعريف الأمن القومي على مقارنة المفهوم بمضامين ودلالات متباينة، واتجاهات مختلفة وحتى متضاربة لتعزيز منطلقاتها الأمنية. لكن السؤال المطروح: هل منطلقاتها المفاهيمية تصمد أمام طبيعة الأولويات الأمنية المتغيرة بتغير الظروف والحاجات؟

وهو ما يمكن فهمه من خلال عرض الاتجاهات الأساسية (المركزية) لتعريف الأمن القومي، إذ يمكن رصد ثلاث اتجاهات يوضحها الشكل الأتي:

الشكل رقم: 01 مسار تطور وتجدد مضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية



المصدر: الشكل من اقتراح الباحثة استنادا إلى محتوى المبحث المتضمن تعريفات مفهوم الأمن

القومي في العلاقات الدولية.

¹ - نفس المرجع ، ص 87.

إذن يتضح من الشكل السابق أن مفهوم الأمن القومي لا يتسم بالثبات أو الاستقرار في مضمون محدد بل هو متغير تبعاً للأولويات الأمنية المتبدلة بتطور الحاجات والظروف، وطبيعة التهديدات والمخاطر ضمن البيئة الداخلية والخارجية. فما هو مصدر أمن اليوم يمكن أن يصبح مصدر تهديد غداً؛ وعليه فمن الصعوبة بمكان أن يوصف مفهوم الأمن بالثبات - أمام التغيرات الدولية الحاصلة - المطلق أو النسبي في العديد من الحالات^{*}. وهو ما يضع مفهوم الأمن القومي أمام تحديات واقعية تفرضها إفرزات العولمة وحركياتها، التي تمخض عنها تغير في طبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية و مستويات تأثيرها و الفواعل المحركة لها؛ إضافة إلى تغير فلسفة التهديدات ومنطق إدراك الأمن.

على هذا الأساس سيتم توضيح طبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية بعد الحرب الباردة، وتغير إدراكات الأمن من خلال العنصر الموالي وهو ما يستوجب طرح سؤال مركزي هام: ما مخاطر تغير مفاهيم الأمن القومي ذات المصادر الغربية - في معظمها - على التفكير والتصور الاستراتيجي العربي وحتى الإسلامي؟ الذي له التأثير المباشر على مستقبل الأمن القومي العربي المنشود.

لكن قبل هذا لا بد من البدء بفحص وتقييم التهديدات والمخاطر الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتغير فلسفة إدراك الأمن في العصر الحديث.

^{*} وهو ما ينطبق على مفهوم الأمن القومي العربي الذي من أسسه عدم اعتداء أي طرف عضو في جامعة الدول العربية، ومصادق على اتفاقية الأمن والتعاون العربي المشترك، على دولة أخرى لها نفس الوضعية أي دولة عربية أخرى، لكن مع الغزو العراقي للكويت عام 1991 حدث اختراق لأسس هذا المفهوم، حيث أصبح الجوار العربي - العربي مصدر تهديد أمني، بعدما كان مصدراً آمناً.

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها المفاهيمية.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة حالات متنوعة لوضعية اللاأمن **Insecurity**، حيث لم يعد البعد العسكري العامل الوحيد المعتمد من طرف المنظرين في صياغة مفهوم الأمن ، لذا يمكن القول أن هذه النقلة النوعية في مفهوم الأمن مهدت لها العديد من الأسباب التي يمكن ذكر أهمها من خلال النقاط الآتية:

- 1- ازدياد ظاهرة أطلق عليها البعض اسم "الدول الفاشلة" **Failed States**، والتي تعني فيما تعني انفجار الدول من الداخل مثل: روندا، الصومال...، إذ تشكل هذه الدول الضحايا الأكثر بروزا من ناحية **التعرض للضغوط والأخطار** التي تعاشيها، ورغم هذا تبقى دول أخرى تتعرض لنفس هذه الأخطار ولكنها استطاعت التكيف معها بنجاح، ولو لوقت معين.
- 2- بروز عدد من الدول التي أطلق عليها جيمس روزناو **James Rosneau** من جامعة جورج واشنطن اسم: **الدول الهائمة على وجهها Adrift Nation States** حيث يوجد فيها واحد أو أكثر من الظروف التالية:

- عدم قدرة الدولة على تقديم أي شيء مثل: الخدمات المناسبة لمواطنيها.
- تعرض قواها الاقتصادية للنهب وتجاهل المظالم.
- قمع القوى السياسية المعارضة و تفكك النسيج الاجتماعي.
- عدم قدرة الزعامة السياسية على التكيف مع التوترات المتنامية بين مختلف الجماعات العرقية والإقليمية والطبقية، أو محاولتها ضرب الجماعات المختلفة بعضها ببعض في محاولة منها لإطالة جلوسها على كراسي الحكم⁽¹⁾.

¹- مايكل زينر، "إحداث التحول في الأمن"، في تقرير أوضاع العالم 1997: معهد بيرلد وتش حول التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء، ترجمة: علي حسين حجاج، عمان: الدار الأهلية للنشر، 1999، ص220.

3- الحروب الأهلية التي غالبا ما ترجع إلى عامل واحد وهو طفو "الأحقاد العرقية القديمة" على السطح من جديد، و التي تبدو كأنها تدور حول خلافات دينية وثقافية لا يمكن تسويتها، من هنا يذهب "صاموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington من جامعة هارفرد إلى حد افتراض "تصادم بين الحضارات" وهو أمر عنف جماعي كبير تحفزه دوافع عرقية⁽¹⁾.

كل هذه الأوضاع مجتمعة يمكن أن تشكل مزيجا قويا لزعزعة مفهوم الأمن، وبالتالي يمكن استخلاص ملاحظة هامة في هذا الصدد؛ وهي تنوع التهديدات وتشابك ارتباطاتها. وهو ما يلمس من خلال تغير طبيعة الصراعات لفترة ما بعد الحرب الباردة؛ وما عقبها من تطورات في المنظومة الأمنية العالمية. فانتقلت من نماذج مبسطة تكون فيها وظيفة تحقيق الأمن مقتصرة على العلاقات ما بين الدول، وبعض الأحيان المنظمات الدولية والإقليمية، إلى نماذج صراع مركبة في بيئة دولية جديدة تتعدد فيها المصالح والفواعل، وهو ما يؤكد "ميكائيل كلار" Michael Klare من خلال تقديمه تصنيفا لأنواع الصراعات الحديثة تتلخص فيما يلي:

- على مصادر الطبيعة (المياه، النفط، ...).
- انفصالية أو قومية (الصرب، البوسنيين، الشيشان...).
- انضمامية (هي التي تعبر عنها جماعات أجنبية أو قومية تعيش خارج جغرافيتها الوطنية وترغب بالانضمام إلى دولتها القومية، أو العكس حين تسعى الدولة القومية لضم جماعات من قوميتها وذلك بتوسيع حدودها الجغرافية ليصبحوا جزءا منها، مثل مشاريع صربيا الكبرى).
- إثنية، دينية، قبائلية (الصومام، روندا...).
- ثورية أصولية لغرض الإيديولوجيا.

*- العنوان الأصلي للمقال: Michael-Renner, Transforming Security.

¹- نفس المرجع.

- نضالية من أجل الديمقراطية أو التحرر من الاستعمار⁽¹⁾.

إذ يمكن من خلال هذا التصنيف رصد ملاحظة هامة تتعلق ب بروز موجة تفاعلات دولية مركبة ومتشابكة، تعقد وظيفة الدولة في تحقيق الأمن؛ وتزيد من مسؤولياتها.

فقد أصبح الأمر يتطلب البحث في كينيات التعامل مع الشبكات المتعددة الفوق قومية Transnational، و التحت قومية Sub-National المحركة للصراعات الحديثة، المتميزة بحدّة العنف؛ وتجدر الإشارة هنا إلى ما يراه هولستي K.Holsti في سياق مماثل بشأن النزاعات الحديثة التي سماها "النزاعات من النوع الثالث" في كتابه الذي نشر سنة 1996 بعنوان: "الدولة الحرب ودولة الحرب" The state, war and the state of war، حيث وضع لهذه النزاعات ثلاث خصائص:

- لم تصبح الحروب بين القوى الكبرى، بل من خلال أطراف ووسائل صغيرة تبحث عن توسيع تأثيرها الإقليمي.

- أصبحت هذه الحروب غير واضحة الأطراف وذات جبهات محددة ومنظمة.

- لم يعد فرق بين المدنيين العسكريين؛ وكنتيجة لهذا تصاعدت حدة العنف ضد المدنيين⁽²⁾.

فأصبحت التهديدات الجديدة متعددة المصادر، إذ لم يعد مصدر الاضطراب و اللاأمن مقتصرًا على الجانب العسكري المادي فحسب، وهو ما يعمق من ضرورة طرح التساؤلات التي تفرض نفسها بقوة حيال مسألة الأمن في ضوء حركات العولمة التي يبدو أنها مستمرة في إعادة صياغة وتشكيل فلسفة التهديدات ومنطق الأمن؛ وبالتالي يمكن إجمالها فيما يلي:

¹- قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين: مؤشرات استراتيجية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 136-137.

²- Jean-Jacques Roche, **Quelle politique de Sécurité pour l'après- guerre froide ? une approche de la sécurité à l'aube de xxi Siècle.** dans : www.dandurand.Uqam.ca/download/pdf/étude/Roche/politique de sécurité.pdf.21/06/2007.

- فلسفة التهديدات ومنطق الأمن:

- 1- يجب معرفة من، وماذا يجب تأمينه؟ بمعنى ما هو الشيء المرجعي للأمن؟ إذ يعتقد اليوم العديد من المختصين في العلاقات الدولية أن الدولة هي المرجع الوحيد للأمن، ولكن منذ أكثر من عقد هناك حديث عن المجتمع، الفرد، والجماعات القابلة للتقسيم.
- 2- ما هي طبيعة التهديدات؟ والتي تركز أساسا على التهديدات العسكرية.
- 3- من يضمن الأمن؟ ومرة أخرى الإجابة التقليدية الدولة؛ فلم يعد الاكتفاء بالدولة لوحدها، فمن جهة، يجب على المؤسسات الدولية تخصيص دورا أكثر أهمية في مخطط الأمن الدولاتي والأمن الداخلي للدول، ومن جهة أخرى تعمل على تخصيص متزايد للأمن ليس فقط بإجراءات داخل الدول السائرة في طريق النمو ولكن أيضا بالنسبة للدول المصنعة أين يكون للمجتمعات حيزا أكبر للأمن.
- 4- كيف يضمن الأمن؟ في فترة لم يعد الأمن محصورا في المجال العسكري، فالوسائل العسكرية لم تعد كافية تمام للحماية أمام أنواع التهديدات.
- 5- هل لدينا مفهوم أساسي سلبي أو إيجابي للأمن؟

- المفهوم السلبي للأمن:

يعتمد على أن الأمن قبل أي شيء يعني غياب التهديد وأفضل طريقة لضمان هذه الحالة، القضاء العملي على التهديد محل السؤال، دون التحقق بماذا يجب تدعيم الدفاع ضد⁽¹⁾ هذا الأخير، فالمفهوم السلبي للأمن يعتمد على عدم الثقة في الآخر والتواجد المستمر للمعضلة الأمنية.

¹- Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, « Identité national, sécurité et la théorie des Relations internationales », **Revue études internationales**, volume xxxv, N°1, mars, 2004, pp. 10-11.

- المفهوم الإيجابي للأمن:

يطرح المفهوم الإيجابي للأمن فكرتين؛ إذ غالباً الطريقة الأفضل لتحقيق الأمن هي إعادة ضمان جهة عدم الثقة، والأمن لا يعني فقط القضاء على التهديد بسرعة، ولكن العمل على إدراك مصادر اللأمن؛ إذ عملياً غالبية الدول الصناعية تخلط بين هذين المفهومين.

وفي الأخير يجب البدء من سؤال أساسي: بأي مقياس يمكن التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي والدولي؟

ففي التحليلات التقليدية، كان هناك فصل واضح بين هذه الأنواع الثلاثة للأمن، لكن الأخيرتين (الأمن الخارجي والدولي) وحدهم يمتلكون جزءاً من أخلاقيات العلاقات الدولية، فالأمن الخارجي ينتمي إلى مجال السياسة الخارجية، بينما الأمن الدولي يشكل الهاجس الأساسي للتابعين للعلاقات الدولية بالمعنى الحقيقي للكلمة وفي زمن العولمة (وما بعدها من تداعيات) بإمكاننا تحقيق الأمن بصفة أقل إقناعاً ووضوحاً¹.

هذا ما يؤدي إلى ضرورة الرجوع إلى الإجابة على السؤال السابق حول مخاطر التغير المستمر لمفاهيم الأمن القومي ذات المرجعية الغربية في معظمها على التفكير والتصورات الإستراتيجية العربية، هنا يلاحظ أن تغير هذه المفاهيم أدى إلى تغير التصور الاستراتيجي للأمن بعيداً عن مصلحة الهوية الحقيقية للإقليم.

فمفهوم الشرق الأوسط وما تفرع عنه من مفاهيم: الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير، السوق شرق أوسطية؛ قد تم إيجادها على يد المفكرين الاستراتيجيين الغربيين. والمفارقة الهامة هنا هي أنها تشكل خطورة تتمثل في الصورة الخاطئة التي يكونها الشعب عن نفسه مما يؤدي إلى تفكير

¹ Idem.

بعيد تماما عن بناء رؤية واضحة و محددة للأمن القومي العربي و تشويه بعده الإسلامي كإطار أشمل من خلال تسخير العديد من الآليات الفكرية و التنظيرية لخدمة هذا الغرض . وبالتالي الابتعاد بالمفهوم عن الأطر الإستراتيجية ذات الطابع الاستشراقي التي تساهم في تذليل المخاطر والتهديدات .

لذا لا بد من التذكير في هذا المقام بعلاقة الدراسات الإستراتيجية بالاستشراق التي يبدو أنها علاقة غامضة في كثير من الأحيان، حيث يتعين توضيحها لما لها من أهمية في تفكيك الإشكالات التي يطرحها مفهوم الأمن القومي. حيث أن الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية يصنفون الإستشراق ضمن النظريات السلوكية السلمية، فإنهم استعاروا تقنيات ونظريات تتناقض والطبيعة السليمة للاستشراق مثل: الدراسات الإستراتيجية التي ارتبطت منذ ظهورها بمسائل الحرب والسلم وسياسات الدفاع... إلخ .

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنه رغم قدم الاستشراق في العلاقات الدولية، ورغم أهميته البالغة، فإن الجهود المبذولة في هذا الميدان مازالت بحاجة إلى العديد من التغييرات واسعة النطاق، كون أن الجانب المنهجي -كأساس- غير واضح المعالم، الأمر الذي يفسر أحيانا تضارب وجهات النظر حول الموضوع وغموضها مما يعيق من تطور هذا الحقل الفرعي من حقول العلاقات الدولية. لذلك يبدو أن ما تم تحقيقه في هذا الحقل لا يرقى إلى مستوى النظرية إذ لا يتعدى مستوى ما قبل النظرية -pre- theory⁽¹⁾ .

إذن كان لا بد من التنويه بهذه النقاط منذ البداية لتوضيح الأساس المفاهيمي النظري وإشكالاته الإستيمولوجية والمنهجية. وعموما ورغم كل النقاشات وتعدد وتنوع مفاهيم الأمن القومي إلا أنه يظل يُعنى بمنع مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، ويعمل على إرساء قواعد الاستقرار والرفاهية

¹ - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 197.

للأفراد والمجتمع والأمة والنظام حاضرا ومستقبلا. وتبعًا لذلك فإنه بات من الصعوبة بمكان أن يوصف أو يُنعت الأمن بالثبات المطلق أو حتى النسبي في العديد من المواقف الأمنية ضمن علاقات دولية تتسم بالحراك المستمر و التغير المتسارع خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

إذ كخلاصة لما سبق يمكن رصد أبرز النقاط التي يجب مراعاتها عند دراسة موضوع الأمن القومي عموما ومفهومه خصوصا والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ الأمن مفهوم إشكالي مركب حتى على مستوى الفرد الواحد.
- ❖ اختلاف مصادر التهديد وأنواعها ودرجاتها من حيث الشدة.
- ❖ طريقة إدراك التهديد أو الخطر أو الخوف (فالخوف يعني الشعور بالخطر وعدم ضمان الأمن، الذي هو عكس الخوف إذ يعني الطمأنينة بالنسبة للشخص الذي يشعر بعدم وجود أي خطر يتهدهده أو يخفيه)⁽¹⁾.
- ❖ طريقة تعامل كل فاعل مع التهديد.
- ❖ زيادة مستوى تعقيد المفهوم عند الانتقال إلى مستويات تحليله (أمن وطني إقليمي عالمي).
- ❖ ماهية القيم والمصالح المهددة، وترتيبها من حيث الأولوية والأهمية.
- ❖ افرازات الخلافات النظرية وتأثيرها على مستويات التحليل، أي أنها تخلق إشكالات تحليلية.

وبمراعاة هذه العناصر يكون قد تم عمليا إعادة صياغة تصورات ومضامين الوضع الحالي لمفهوم الأمن القومي وما يرتبط به من مفاهيم أمنية ذات الصلة الوثيقة التي تطبعه أو تضيفي عليه الطابع الإشكالي المركب؛ مما يمكن أن يشكل قاعدة مفاهيمية ذات عناصر ديناميكية مرتبطة ببعضها البعض.

¹- Dictionnaire Hachette encyclopédique illustré, paris, 1998, p 1716

وهذه العناصر بدورها مرتبطة بالمحيط الخارجي للمنطقة موضوع الدراسة لذا يتعين حسب مقتضيات إعداد

السيناريوهات **Sénarios**، وما تتطلبه الدراسة في المراحل الآتية ما يلي:

- تحديد النظام ومحيطه (الذي سيتم التطرق له في الفصل الثاني).
- تحديد المتغيرات الأساسية (وهو ما تم مناقشته ضمن هذا المبحث والتي سيتم التوسع في مناقشتها من خلال المبحث الموالي "الثاني" الذي يتطرق إلى التجديد النظري ومدى إسهامه في إدخال متغيرات جديدة لتحليل الأمن و التي أصبحت أساسية في الدراسات الإستراتيجية المعاصرة).
- تحليل (بعض جوانب) إستراتيجية الفاعلين (من خلال الفصل الثاني ومباحثه الذي يعالج نقطة هامة تتمثل في دور بعض الفواعل **Actors** الداخلية والخارجية في تهديد الأمن القومي العربي من خلال استراتيجياتها وأجنداتها الأمنية)⁽¹⁾.
- كل هذا يشكل مرحلة بناء القاعدة لإعداد السيناريوهات.

¹ - ميشال غودي، الاستشراف الإستراتيجي: المشاكل والمناهج، ترجمة: قيس الهمامي، الكراس رقم: 20، (تم تصفح الموقع يوم: [http:// www.lapropective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf](http://www.lapropective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf) (2011/10/ 16

المبحث الثاني: دور التجديد النظري للدراسات الأمنية في تأطير مفهوم الأمن القومي.

يبدو أن حسم الجدل المفاهيمي حول "الأمن القومي في العلاقات الدولية" أمر في غاية التعقيد والصعوبة؛ إذ تعد مسألة تكوين المفاهيم **concept formation** من أهم انشغالات البحث العلمي، حيث تتم في حقل العلاقات الدولية دراسة مجموعة من المفاهيم غالبا ما تتضمن دلالات وتوجهات معينة.

فإذا تم الإقرار بالطابع الاستراتيجي لمفهوم الأمن القومي، الذي خضع للعديد من التأويلات والتحليلات النظرية، التي وصلت نقاشاتها أحيانا إلى حد التناقض، فإنه يتعين التطرق للمقاربات النظرية كضرورة ومطلب "منهجي تحليلي" يساعد على وضع رؤية علمية موضوعية تمكن من الوصول إلى مناطق بحث مهمة ومتجددة، نظرا لكون مفهوم الأمن القومي مفهوم مركب وديناميكي كما تم توضيحه في المبحث السابق.

زد على ذلك أن الهدف من هذا المبحث هو تقديم مخطط سهل التصور للعملية المعبر عنها نظريا، حيث يستخدم المفهوم لوصف نظرية لا يفترض أن عناصرها تتطابق بصفة دقيقة مع الواقع أو الظاهرة السياسية الفعلية (المدروسة)، لكنها على الأقل تقدم تفسيراً مبسطاً لعمليات ذات صلة^{•(1)}. فالمسعى البحثي في هذا المقام هو تبسيط مفهوم الأمن القومي كمتغير رئيسي، إضافة إلى قيمة ما تزودنا به النظريات من مفاهيم جديدة تساعد على التحليل الموضوعي والمنهجي للأمن القومي ضمن العلاقات الدولية ووضع محور الدراسة ضمن أطر فكرية ملائمة تسير به في اتجاه نقاشات نظرية ذات صبغة أكاديمية؛ حيث أنها تقرر □ ب موضوع الأمن القومي العربي من ما يحدث في العالم من أمننة securitization

• يمكن الرجوع إلى: جوفر زوبرت وأليستار، إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999).

¹ - عامر، مصباح، مرجع سابق، ص. 157.

العديد من القضايا السياسية العامة، بدلا من الابتعاد به نحو اتجاهات فكرية لا تعبر سوى عن نفسها أو إيديولوجيتها (مهمتها الأساسية إرضاء الشعوب من خلال اعتماد التحليل بالأمني Wishful Analysis) أكثر من سعيها للإقناع الموضوعي العلمي.

إذن يتضح مما سبق مدى ضرورة التطرق لهذه المقتربات، لما من أهمية في تفكيك الإشكالات التي يطرحها مفهوم الأمن القومي العربي على وجه التحديد.

فعلى سبيل المثال لا الحصر يبرز تساؤل هام في هذا الصدد:

هل تعقد البيئة الأمنية العربية وتشابك أبعادها واتجاهها نحو أخذ أشكال غير مسبوقة ومحددة المعالم، يمكن أن تفكك بعض جوانبها الإشكالية من خلال المضامين المفاهيمية لحركة التجديد النظري للدراسات الأمنية؟

فإذا كان هذا ممكنا، فإنه يتوجب فحص المقاربات الرئيسية للأمن القومي والتساؤل حول مدى ثبات مرتكزاتها أمام موجة الاضطرابات الأمنية العديدة والمتنوعة خاصة في العالم العربي؟ أضف إلى ذلك، هل كون المنطقة العربية ميدانا خصبا لهذه الاضطرابات الأمنية، يجعل من هذه المقتربات النظرية غير مجدية لفهم وتحليل ما اصطلح عليه ب: الأمن القومي العربي كمفهوم خاص؟...

فالهدف إذن هو إعداد لوحة مفاهيمية نظرية متجانسة لتنسيق وجهات النظر المختلفة[•] وهو غاية التحليل السياسي.

إذ تفترض حالة عدم اليقين التي تطبع المشهد الأمني بكل مشتملاته التعامل مع هذا الواقع من منطلقات تحليلية علمية، من خلال استخدام المداخل النظرية وما تحمله من مفاهيم تساعد على فهم

[•] - وهو ما تحدث عنه ماكس فيبر max weber عندما تطرق إلى تعريف النموذج the model المثالي الذي يقوم على إبراز العديد من وجهات النظر وربط مجموعة ظواهر منفصلة منتشرة وخفية، نجدها تارة بعدد كبير وطورا بعدد ضئيل في غير مكان ونسقتها.

وتفكيك بعض جوانب القصور والغموض التي تميز "مفهوم الأمن القومي العربي" في العديد من أبعاده، إضافة إلى أنها تجنب الدارس النظرة الأحادية للموضوع.

من هنا تم تقسيم المحبث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

- ➔ **المطلب الأول:** أهمية المقاربات التقليدية في تأطير مفهوم الأمن القومي.
- ➔ **المطلب الثاني:** دور الطرحات الحديثة في تكوين مفهوم أمن قومي جديد.
- ➔ **المطلب الثالث:** الإفرازات المفاهيمية الأمنية لحركة التجديد النظري.

المطلب الأول: أهمية المقاربات التقليدية في تأطير مفهوم الأمن القومي.

الحقيقة التي أصبحت بارزة في اهتمامات دارسي العلاقات الدولية هي البحث عن الأدوات المنهجية والمصطلحات الدقيقة والمحددة التي من شأنها كشف وتحديد التحولات والتغيرات المنظورة كون أن التغيير أصبح السمة الرئيسية التي تطبع هذا الحقل.

إضافة إلى الاعتقاد بأن سرعة التغيير تبعاً للتطور التكنولوجي أصبحت تشكل الاهتمام المحوري للقادة السياسيين وعمامة الناس في كل مكان⁽¹⁾.

من هذا المنطلق دأبت الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية على الاهتمام بالعديد من المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بالأمن الذي شكل محور انشغالها البحثية كمفهوم مرن، لذا فإنه لم يكن بمنأى عن هذه التطورات الحاصلة في مجال السياسة العالمية، حيث تعددت وتنوعت المقاربات النظرية لهذا المفهوم؛ حيث تتقارب أحياناً وتتنافر أحياناً أخرى، وهو ما يقود الدارس إلى ضرورة التساؤل الآتي: كيف تطرح وتعالج قضايا الأمن اليوم؟...

فإذا ثبت التحول في مفهوم الأمن كمتغير تابع • **Dépendent variable**⁽²⁾ خاضع

للعديد من التأثيرات والمتغيرات، فإن المقاربات التقليدية Traditional Approaches لمفهوم الأمن تفقد أهميتها التحليلية وتتراجع لصالح مقاربات جديدة، تبدو أكثر ملاءمة وجاذبية للتحليل.

لكن بالمقابل ومع بقاء الدولة واحتفاظها بمكانتها التحليلية كمرجعية معتمدة لدى أغلب الدراسات؛ التي تحاول جاهدة إيجاد منافذ تحليلية أكثر ملاءمة للواقع الجديد، لكنها لا تلبث أن تعود

¹ - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 186.

• وهو المتغير المراد فهمه وتفسيره ويسمى أحياناً النتيجة والمعلوم، فهو يتأثر بمتغيرات أخرى ويتغير طبقاً لها .

² - حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص 135.

للدولة كوحدة تحليل يصعب الاستغناء عنها ببساطة في ضوء تداخل الفواعل الدولية (وغير الدولية) التي يصعب حصرها وتحديدتها أو التحكم في حركياتها وإفرازاتها اللامحدودة.

وهو ما يحيل بالضرورة إلى التذكير بمكانة المقاربات التقليدية في اكتشاف مفهوم الأمن كاهتمام مركزي للدولة، إضافة إلى دورها في تحديد طبيعته ووسائل تحقيقه؛ إذ ما يدعم هذا التوجه هو السعي إلى اعتمادها كمنطلقات مفاهيمية نظرية لمحاولة بناء فضاء إبستمولوجي ملائم، يدفع قدما للبحث في ميدان نظرية العلاقات الدولية المنشغلة بحقل الدراسات الأمنية كحقل فرعي بطرح العديد من الإشكالات خاصة تلك المتعلقة بمكانة الاستشراف بين الدراسات الأمنية، إذ يتطلب التعامل معها أخذ بعض المحاذير الإجرائية بحسب ما تقتضيه المتطلبات الموضوعية للدراسة، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة تجديد الاهتمام بهذا الحقل ورصد اتجاهاته[•]، تبعاً لاستعجال المشاكل والتحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات والأنظمة...

- العمل على إبراز أهمية ودور الاستشراف في تفكيك إشكالات هذا الحقل، دون إهمال أو تجاهل الأسس الفكرية النظرية التقليدية المفسرة لمفهوم الأمن التي تشكل قاعدة معرفية لتفسير الماضي الذي له تأثير على الحاضر والمستقبل؛ إذ يعد تفسير الماضي من المهام تضطلع بها الدراسات المستقبلية التي تحدث عنها ويندل بيل Wendell Bell^{•(1)}.

- الإقرار بأن الاستغناء عن هذه المقاربات التقليدية المفسرة لمفهوم الأمن يشكل نوعاً من القصور والخلل المنهجي التحليلي.

[•] المقصود بالاتجاه في هذا المقام هو: احتمال وقوع سلوك محدد في موقف محدد.

[•] يعد أحد أعلام الدراسات المستقبلية، وقد وضع مهام الدراسات المستقبلية في كتابه المنشور عام 1997 بعنوان: « foundations of Futures studies ».

¹ - إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، القاهرة: منتدى الثالث، سبتمبر 2000، ص 10.

وعليه تم التركيز في هذا المطلب على المقاربات التقليدية التي شهدت نقاشات قوية وبارزة فيما يتعلق بالافتراضات المركزية لمفهوم الأمن، وتحديد طبيعته ومضامينه؛ وغيرها من العناصر ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بهذا المفهوم وهو ما تمثله الحوارات النظرية الواقعية والبرالية في حقل العلاقات الدولية على اعتبار أن المقاربة الواقعية للأمن تسعى جاهدة للدفاع عن مفهوم ضيق يقع في إطار عسكري، بينما تعمل المقاربة الليبرالية على توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا أخرى تبدو أكثر تفاعلا وسلمية.

من هنا يتضح أن جوهر النظرية هو تفسير الظاهرة السياسية Political Phenomenan⁽¹⁾، وبما أن الدارس لموضوع الأمن القومي بصفته ظاهرة بارزة في السياسة العالمية، تواجهه العديد من التفسيرات النظرية التي تحاول من خلال افتراضاتها الرئيسية وضع إطار نظري ملائم له القدرة على فهم وتفسير الأمن القومي ضمن العلاقات الدولية، فهل نجحت هذه المقاربات النظرية – تقليدية كانت أم حديثة- في تحقيق غايتها؟ ومن ثم الاقتراب من صياغة ملائمة لمفهوم الأمن القومي كفيلة بوضع فهم توافقي بين الباحثين؛ يساعد على تذليل الإشكالات الإستمولوجية والمنهجية لعملية البحث في الموضوع؛ وبالتالي التفرغ البحثي للتركيز على جوانب تبدو أكثر أهمية وإلحاحا مثل الاستشراف من ناحية المفاهيم –كركيزة منهجية- تساعد على التحكم بأبعاد الموضوع وفهمه في سياق واضح المعالم والمتغيرات؛ وبالتالي توفير فضاء (أفق) بحثية جديدة، تهتم بدراسة مستقبل الأمن القومي بكافة أبعاده أو جزء منها؛ بدلا من التوقع والاكتفاء بالنقاشات النظرية التي يظهر أنه لا طائل منها إذا لم تسخر لخدمة أغراض بحثية أكاديمية جادة ومتحددة، تكون قادرة على في كل مرة على تقديم أطر ومداخل تحليلية من شأنها تفسير ومواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية؛ وبالتالي تحقيق التراكم العلمي في حقل الدراسات الأمنية، فحيوية الحقل تفترض التعامل مع مفهوم

¹ - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - إنجليزي) القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص. 458.

الأمن القومي وما يتصل به من متغيرات ومفاهيم ذات صلة بنوع من المرونة التحليلية (مع مراعاة الدقة في المفاهيم)، للتمكن من تبسيط الإشكالات الأمنية التي تفرضها البيئة العالمية والإقليمية وحتى الوطنية، وفهمها ضمن أطر تحليلية محددة يمكن أن تسهم في إجلاء الغموض عن كثير من المسائل التي تبدو معقدة، إذن وبحسب ما يفرضه الواقع من معطيات أمنية وما يتصل بها من قضايا إشكالية تضع الدارس أمام العديد من المقاربات النظرية المختلفة التي يتعين فحصها ومراجعتها للتذكير بأهميتها ودورها في وصول مفهوم الأمن القومي إلى ما هو عليه اليوم، ولتجيب أو تساهم في الإجابة عن سؤال أساسي ثم طرحه في بداية المطلب ألا وهو: كيف تطرح وتعالج قضايا الأمن اليوم؟... إضافة إلى وجوب التساؤل: ما علاقة الطرحات النظرية للأمن (بصفتها طرحات غريبة) بطبيعة الفهم والإدراك العربي لمفهوم الأمن القومي؟...

- المقاربة الواقعية: Realism Approche

ينظر للواقعية كاتجاه نظري تقليدي، أنها تأسست لتعبر عن جملة من الافتراضات المبنية على الجانب العسكري للأمن، إذ سيتم التفصيل في مضامين هذه المقاربة بحسب ما يسمح به البحث أو يتطلبه.

حيث إذا تم فحص المقترَب الواقعي بمختلف اتجاهاته يتضح للدارس أن الواقعيين Realists يتوحدون حول هدف بارز في السياسة الدولية، ألا وهو هدف البقاء إذ لا يختلفون عن الرأي القائل: "إن الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن" وهو شرط مسبق لتحقيق الأهداف الأخرى جميعاً.⁽¹⁾

فتأسيساً على هذا الهدف يقول "كنيث ولتز" Kenneth Waltz: "يعد دافع البقاء، قد

تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها"، وقد عبر "هنري كسنجر" H.Kisinger • عن

¹ - جون بيليس، سيف سميث، مرجع سابق، ص 242.

نفس الفكرة حيث رأى أن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر.

من جهة أخرى اعتبرت الأدبيات الواقعية أن الدولة هي مرجع الأمن نظرا لإحتكارها لشرعية العنف بهدف ضمان أمن المواطنين ضد التهديدات الداخلية كما الأخطار الخارجية⁽¹⁾.

إذ ما يدعم هذا الافتراض هو طرحهم لمفهوم الأمن على أنه يقوم على جملة من النقاط الأساسية:

- لكل دولة قيمها ومعتقداتها الخاصة.
- الدولة هي الخير الأسمى وليس هناك مجتمع وراء الحدود.
- إن فكرة قيام مجتمع دولي فكرة غير ناضجة وخطيرة في ظل غياب مؤسسات مشتركة...⁽²⁾.
- يعتبرون أن إقرار حقوق الإنسان في السياسة الخارجية ما هو إلا قيام إحدى الدول بفرض مبادئها الأخلاقية الخاصة على دولة أخرى حسب ما يراه "هانس مورغانثو"

H.Morgenthau.

فإذا كانت هذه العناصر تشكل جزءا من مضامين مفهوم الأمن في الطرح التقليدي، فإن الأدبيات الواقعية لم تكتف بهذا القدر بل سعت من خلال دراساتها الأمنية إلى إبراز الدور الرئيسي للدولة في حفظ الأمن. إذ أن أمن المواطنين يحدد حسب الواقعيين بالدولة كضامن ففشلها في الحقل الأمني يعني أن الدولة في خطر. إذ أن العلاقات الدولية والأمن الدولي حسب وجهة نظر الواقعيين، تدور حول مركزية الدولة ودورها في ضمان أمن المواطنين. وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه إذا لم توجد

* - أكاديمي واقعي، وزير خارجية أمريكي في عهد نكسون.

¹ - Gérard Dussauy, **Les théories de l'interétatique** : Traité de Relations international, Tome :II, collection pouvoirs comparés, paris : édition l'harmatton, 2008, p. 95.

² - جون بيليس، سيف سميث، مرجع سابق، ص 244.

الدولة، لا وجود لأمن الشعب ولا يمكن ضمانه⁽¹⁾. فتركز جهد للدولة حول ضمان أمنها أصبح مصدر لا أمن بالنسبة للدول الأخرى. إذ في ضوء هذه التفاعلات الأمنية التي يشكل النظام الدولي بمستوياته فضاء لها ، قام "كنيث والتز" K.Waltz بوضع تصور أعمق لفهم هذا النظام، حيث تأسس هذا التصور على العناصر التالية:

- السياسة الدولية ليست فريدة بسبب مسار الحرب والصراع في النظام الدولي مادام ذلك أمراً مألوفاً في السياسة الداخلية أيضاً.

- في السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين الدفاع عن أنفسهم.

- في النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها، لذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا من خلال العون الذاتي Self-help أو الإعتماد على النفس⁽²⁾.

وتأسيساً على ما سبق حددت الواقعية مجال تنافس الدول في السعي للحصول على الأمن ، الأسواق والنفوذ... إضافة إلى تركيزها على أن إرساء قواعد الأمن يُمكن من إحلال المجتمع المدني؛ وما يدعم ويعزز الأمن هو استخدام القوة الذي يعبر عن سيادة الدولة، فقد عبر "ماكس ويبر" Max Weber عن البعد الداخلي للقوة وعلاقتها بالعنف والدولة بقوله: "احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"⁽³⁾

من هنا تتحدد علاقة القوة بمفهوم الأمن حسب المقرب الواقعي، حيث أن امتلاك القوة من شأنه تعزيز وزيادة الأمن. فقد شكل الانشغال بزيادة القوة محور الاهتمام النظري، (الذي انعكس على

¹ -Nizar Messari,"the state and dilemmas of security : the middle east and the Balkans", security dialogue, vol.33 N°04. December 2002, p415.

²-جوان بيليس، ستيف سميت، مرجع سابق ص 239.

³-نفس المرجع، ص 239.

الجانب العملي) في التصور الواقعي لمفهوم الأمن، فحصر المفهوم ضمن مسائل ضيقة، تدفع بالدول إلى تطوير وزيادة قدراتها العسكرية بصفة مستمرة، ومن خلال آليات عديدة كالتحالفات، التسليح...، وهو ما يتوافق عمليا مع الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. إذ لا يوجد أي مانع لاستخدام القوة ومواجهتها (حسب ما يراه "والترز" في نقطة سبق ذكرها).

فالتركيز على متغير القوة في تحليل مفهوم الأمن، شكل أساسا لظهور وترسيخ العديد من المفاهيم التحليلية الجزئية مثل: **مفهوم المعضلة الأمنية**. الذي جاء ليعبر عن التوجه المتصاعد لعسكرة المفهوم، خاصة على المستوى الوطني؛ من هنا يتعين فحصه كمفهوم تحليلي لحالة اللأمن التي يفرضها الواقع الدولي من خلال سعي كل دولة لتحقيق أمنها. وهو ما سيتم شرحه في العنصر الآتي:

- مفهوم المعضلة الأمنية: Security Dilima

شكل التركيز المكثف للطرح الواقعي على **البعد العسكري للأمن**، إضافة إلى اعتماده على الدولة كفاعل أمني وحيد في السياسة العالمية، منطلقات لبروز مفهوم المعضلة الأمنية الذي تطور في ضوءه العديد من المفاهيم ذات الصلة، حيث يمكن رصد موقف "جون هرتز" John Hertz الذي كان أول من استخدم مصطلح المعضلة الأمنية إذ أكد أن الدولة تبقى بصفة دائمة تتسلح بهدف حماية حدودها كنتيجة لظروف الفوضى الدولية. فاستقر علماء الواقعية بداية من "هرتز" J.Hertz إلى "كينيث والترز" K.waltz على فرضية أساسية مفادها:

الدولة تطوق بإحكام في الفوضى الدولية، حيث المضمون الوحيد لضمان الأمن هو العون

الذاتي. Self. Help⁽¹⁾

¹ -Nizar Messari,Op cit. p 416.

وما يعزز هذا التوجه هو انعدام الأمن بصفة تلقائية لدى الدول، في ظل سعي دول أخرى لتحقيق أمنها، إذ يطلق عليها السياسة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن.

فيحدد كل من "بوث" Booth و"ويلر" Weeler كيفية ظهور المعضلة الأمنية: "حيث تُحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير أو لأغراض هجومية (أي تغيير الوضع الراهن لمصلحتها) وللخروج من هذه المعضلة انقسمت مواقف وأراء المذهب الواقعي إلى شقين:

الاتجاه الأول:

- رأى أن المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية⁽¹⁾.
- اعتبر أن نظام العون الذاتي □ يبرز توازن القوى حتى في غياب سياسة ترمي للحفاظ عليه.
- يبين أن موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن أي نوايا لدولة بعينها.

الاتجاه الثاني:

- يرى أنه يمكن التخفيف من آثار المعضلة الأمنية ضمن نظام العون الذاتي، من خلال تفعيل آلية ميزان القوى.
- يوضح أن مفهوم ميزان القوى كان يعتبر طوال فترة نظام الدولة الحديثة من ضرورات حفظ حرية الدول.
- أن ميزان القوى هو هدف جوهري للسياسة الخارجية بالنسبة للدول العظمى.

¹-جون بيليس، سيتف سميث، مرجع سابق، ص 246.

لكن لم يكن لهذه الاتجاهات والتفسيرات أن تحتوي و تفسر الإشكالات الأمنية الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية كما الداخلية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وما تبعها من محطات تاريخية حاسمة ومؤثرة في تطور اتجاهات تعريف الأمن القومي. حيث بدأ جليا □ تراجع في مكانة المقترَب الواقعي (بصفة نسبية)، إذ شكل إرتكازه على الجانب العسكري للأمن قصورا تحليليا واضحا، فقد سعى إلى معالجة الوضع القائم والحفاظ عليه وهو ما وضع مفهوم الأمن ضمن أطر ضيقة، دون محاولة إدخال أبعاد أخرى تبدو أكثر إلحاحا □ وإقناعا □ مع التطورات الحاصلة في السياسة العالمية؛ هذا ما أسفر عن صياغة مفهومية "للأمن" لا تنسجم وطبيعة تطور التهديدات الأمنية بوصفها المتغير الأكثر تأثيرا على تطور حقل الدراسات الأمنية. لذا فإنه لا يمكن تقزيم موضوع الدراسات الأمنية والاكتفاء بالأطر الضيقة التي وضعها المقترَب الواقعي التقليدي لمفهوم الأمن، التي يمكن إجمالها في موقف "ستيفن والت" Steven Walt من موضوع الدراسات الأمنية، حيث رأى أنه يمكن تعريفها: "بأنها دراسة التهديدات الناجمة عن استخدام ومراقبة القوة العسكرية، وتفحص شروط استخدام القوة العسكرية لتصبح ممكنة، حيث أن هذا الاستخدام يؤثر على الأفراد، الدول، المجتمعات كما سياسات الخاصة المعتمدة من الدول لتحضير أو توقع أو الشروع في الحرب"⁽¹⁾

إذ يجب التساؤل حول ما إذا كان هذا التراجع للمقترَب الواقعي في تحليله لمفهوم الأمن ، أساسه تراجع أولوية البعد العسكري في تقديرات الأمن القومي لفترة ما بعد الحرب الباردة؟ وهذا لصالح أبعاد أخرى تبدو أكثر تفاؤلا وسلمية؛ من شأنها نقل انشغالات الباحثين إلى مواضيع بحثية نظرية جديدة ذات أفق واسعة، لتوفير أطر تحليلية أكثر ملائمة لدراسة واقع الأمن بمستوياته المختلفة (وطني، إقليمي، دولي)؛ وهو ما تحاول تجسيده المقاربة الليبرالية من خلال ما تطرحه من نقاشات مفاهيمية نظرية.

¹ -Gérard Dussauy, Op. cit, PP155-156.

– المقاربة الليبرالية: Libiral Approche

شكل ضمور العامل العسكري (نسبيا) لفترة ما بعد الحرب الباردة أساسا لظهور إسهامات و نقاشات نظرية سعت إلى إضافة أبعاد جديدة لدراسة الأمن، و تهدف لتوفير أدوات مفاهيمية منهجية جديدة تساعد الباحث على وضع تحليل متماسك وموضوعي يقترب من الواقع؛ وإذا تعلق الأمر بدراسة الأمن القومي العربي، فإنه يتعين على الباحث عدم إبعاد الموضوع رغم خصوصيته عن الأطر النظرية التقليدية منها والحديثة، وهذا نظرا لصلتها الوثيقة بطبيعة الإدراك والفهم العربي لمفهوم الأمن القومي. وهو ما أفرز العديد من المفارقات والإشكالات المفهومية للموضوع؛ إذ يتعين عدم تجاهل هذا الجانب النظري بمختلف تجلياته المفاهيمية في دراسة موضوع الأمن القومي العربي، حيث أن هذا التجاهل من شأنه أن يحدث نوعا من القصور التحليلي، كونه جانب ضروري من الناحية المنهجية لتحديد المتغيرات الأساسية المؤثرة في الموضوع.

إذن استكمالاً لما جاءت به المقترحات التقليدية الواقعية، ومع تراجع دور الدولة و بروز أدوار جديدة يشكل فيها الفرد، المجموعات والشركات متعددة الجنسيات... مرجعا أساسيا في تحليل السياسة الدولية، ظهرت العديد من الإسهامات النظرية في هذا المجال التي أعادت توجيه الدراسات الأمنية نحو مواضيع أخرى، ذات أبعاد اقتصادية مؤسسية... تساعد على تذليل المخاطر والتهديدات، وتوفر بيئة أكثر استقرارا لنشاط فواعل جديدة داخل وخارج الدول، من هنا يمكن التذكير بإسهام "جون بورتون" John Burton الذي يرى:

"أن التفاعل بين الدول ما هو إلا واحد من العديد من مستويات التفاعل في نطاق المجتمع العالمي. ويرى أن علينا أن ننظر إلى العلاقات الدولية لا على أساس صورة لدول ككرات البلياردو يضرب

بعضها بعضا بشكل عشوائي، بل على أساس أنها نموذج لشبكة بيت العنكبوت. تتفاعل وتترابط في إطاره عناصر فاعلة متعددة كالشركات والأفراد والمجموعات... " (1).

وعليه بدأ المنشغلون بالدراسات الأمنية يوجهون اهتماماتهم نحو مواضيع التعاون والديمقراطية، التنمية... كمدخل جديدة لعلاقات دولية أكثر أمنا واستقرارا، حيث قاموا بتوظيف مفاهيم جديدة "كالأمن المشترك" Common Security والأمن الجماعي Collective Security في سعيهم لتوسيع مفهوم الأمن، وإعادة صياغته وهو ما تجسد من خلال اسهامات "روبرت كيوهان" R.O.Keohane و"جوزيف ناي" J.NYE و"باري بوزان" Barry Buzan وغيرهم من المنظرين ذوي التوجه التوسعي لمفهوم الأمن ضمن التيار الليبرالي وحتى الواقعي المحافظ حيث قام "بوزان" بخطوة هامة في تطوير الدراسات الأمنية، إذ جاء عمله ليضع خمس جوانب للأمن بدل التوجه التقليدي الذي يعتمد فقط على البعد العسكري للأمن، حيث أضاف الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. هذه الجوانب التي كانت محل نقاش بسبب التغيرات التي طرأت على البيئة السياسية للدولة خلال عقد الثمانينات، إذ ركز "بوزان" B.Buzan خلال هذه الفترة على أن الأفراد لا يمكن اعتبارهم مرجع تحليل للأمن، وتمحور تحليله للمفهوم على ثلاث مستويات:

- مستوى شبه الدولة.

- مستوى الدولة.

- مستوى النظام الدولي.²

¹-جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 253.

² Steve Smith, "The concept of security before and after September 11th", working paper n°23, Singapore, Institute of defence and strategic studies, My 2002, p01-02.

هنا حدث تحول هام في المفهوم التقليدي للأمن وجرى تراجع نسبي لهيمنة المنظور الدولاتي على تحليل المفهوم؛ كمسلمة مركزية لدارسي هذا الحقل، وهو ما يعبر عن محدودية و نسبية النظرة التقليدية في اقتربها من مفهوم الأمن.

فجاء كل من "روبرت كيوهان" Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye عام 1977 في كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل" Power and Interdependence ليعبر عن كيفية تراجع دور الدولة، كفاعل وحدوي على الساحة الدولية، إذ اقترحا مفاهيم السياسة العبر قومية Transnational politics والاعتماد المتبادل Interdependence لتأصل هذا التحول؛ فحسب النموذج الذي طرحاه "الاعتماد المتبادل المعقد" ينطبق على الظواهر الدولية من خلال العديد من الافتراضات إذ يمكن التركيز على بعضها التي تتعلق بتحول مفهوم الأمن، وهي:

- تعريف أو تحديد المصلحة الوطنية National Interest يفتح إشكالية على مستوى الدولة نفسها.

- القوة العسكرية لا يمكن أن تبنى أو تكون وسيلة فعالة للنوع الجديد من الصراعات.

- الحوادث الدولية يمكن لها أن توضح وتبرز من هذا النموذج انطلاقا من الظواهر الاقتصادية⁽¹⁾.

ويضيف "روبرت جيلبين" Robert Gilpin في نفس السياق حسب ما جاء في كتابه:

"الحرب والتغيرات في السياسة الدولية" War and changing World polities عام

1981 أن النظام الدولي يتضح من خلال مجموعة من الدول التي تحاول زيادة قوتها بأقل تكلفة ممكنة، إذ

يدخل العامل الاقتصادي في تحليله للعلاقات بين الدول⁽²⁾.

¹ - Pierre de Senarels, Yohan Ariffin, **La politique internationale : théories et enjeux contemporains**, paris : Armand colin, 2006,p 109.

² -Ibid, p 106.

كما توصل "ريتشارد روزكرانس" Richard Rosecrance إلى أن الأساس الاقتصادي للعلاقات الدولية ذو أهمية بالغة، لأنه يمكنه بنفس القدر أن يُشعل نيران الصراع بين الدول القومية، أو يخمدها⁽¹⁾. بمعنى أنه عامل بإمكانه الإخلال بالأمن كما من شأنه توفير مناخ أمني مستقر.

لكن رغم أهمية العامل الاقتصادي في توفير الأمن، إلا أنه حسب الليبراليين لا تفقد القوة العسكرية أهميتها، فالمنهج الليبرالي ليس مقيدا إلى درجة المنهج الواقعي، فهو ذو نظرة أوسع من المنظور العسكري⁽²⁾؛ من خلال إضافته أبعاد أخرى لمفهوم الأمن كالبعد السياسي الذي يتضمن طرحات السلام الديمقراطي Democratic peace للإقتراب من مفهوم الأمن؛ فجاءت كتابات كل من "مايكل دويل" Michael Doyle و"بروس راسست" Bruce Russett لتعبر عن فكرة أساسية مؤداها أن توفر الشروط الآتية يؤدي إلى اتجاه سلوك الدول نحو السلام الذي تشكل الديمقراطية أساسا له:

- التمثيل الديمقراطي.

- الالتزام بحقوق الإنسان.

- الترابط العابر للحدود الوطنية.

كما يركز هذا الاتجاه على أن عدم توفر هذه الشروط من شأنه أن يعيد منطق القوة الواقعي كآلية لتحقيق الأمن⁽³⁾؛ وعليه أخذ الأمن مكانة هامة في المحافل الدولية ونال قدرا معتبرا من انشغالات الباحثين في حقل الدراسات الأمنية، كونه ارتبط بالتطور الاقتصادي والسياسي والصناعي...، فبرزت فكرة هامة من خلال هذا الطرح لتعزيز الأفكار السابقة، وهي أنه مهما سعت الدولة لتوفير عناصر الدفاع (حسب الواقعية) فإنه لا يمكن الوصول إلى منتهى الأمن كهدف نهائي، حيث يجب أخذ

¹ - ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد إلى الخارج، ترجمة: عدلي برسوم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص 17.

² - جون بيليس ستييف سميث، مرجع سابق، ص 09.

³ - نفس المرجع، ص 428-429.

الاعتبارات الاقتصادية، السياسية، لوضع اقتراب أكثر مرونة يتكيف مع معطيات البيئة الأمنية المتطورة.

وهو ما لاقى نجاحا خلال الثمانينات حيث يمكن إيجاز أهم المرتكزات التي تأسس عليها الاقتراب

الدبرالي من مفهوم الأمن في النقاط الآتية:

- التأكيد على تعدد الفواعل الدولية.
- أهمية العوامل السياسية الداخلية في تعريف وتفسير سلوك الدول (السلوك الأمني)
- دور المؤسسات الدولية في تدعيم قواعد سلوك الدول ونظام العوامل الأخرى.
- توسيع أجندة الدراسات الدولية خاصة فيما يتعلق بمضامين الاقتصاد السياسي الدولي.

من خلال التركيز على إصدار أوضح ومحدد لمناطق أكثر من التركيز على البقاء في البيئة الفوضوية

الدولية⁽¹⁾.

إذن فإن ضرورة التذكير بالمقاربات التقليدية السابقة للإقتراب من صياغة ملائمة لمفهوم الأمن

تضع الدارس أمام نظريات متنافسة تساعد على معرفة مواطن الخلل والقصور ومكامن القوة لتفسير

تعقيدات البيئة الأمنية العالمية للفترة التي سبقت ومهدت لبروز انتقادات ونقاشات كبيرة بعد الحرب الباردة،

والتي سيتم توضيحها من خلال المطلب الموالي الذي يحاول إبراز دور الطرحات الحديثة في إعطاء وتقديم

مفهوم أمن قومي جديد ملائم ومتكيف مع التطورات الحاصلة أعقاب الحرب الباردة.

¹ -Johan Eriksson, Gaimpiero Gaieamello, The International Relations : (IR) Relevent theory ?, International political Science Review, Vol : 27, N=° 3, 2006, p p 229-230.

المطلب الثاني: دور الطرحات الحديثة في تكوين مفهوم أمن قومي جديد.

بما أن الوقائع هي التي □ تسهم في إعادة صياغة النظريات، كما تشكل أساس رفض تلك النظريات التي لا تتلاءم معها⁽¹⁾، فإن أهمية إبرازها تبقى أساسية كمنطلقات زمكانية تساعد على تفسير تغير محور الاهتمام في نظرية العلاقات الدولية عموماً، وحقل الدراسات الأمنية خصوصاً. فعليه شكلت الفترة التي لحقت الحرب الباردة وما خلفته من انعكاسات على البيئة الأمنية العالمية بمختلف مشتملاتها، نقطة تحول هامة في اهتمامات باحثي الدراسات الأمنية، وجهودهم النظرية للاقتراب من مفهوم الأمن القومي؛ إذ توسعت دائرة النقاش لتقدم أطر حديثة تسعى لتغطية الثغرات ومواضع النقص التي ميزت المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن القومي في تركيزها الجانب العسكري. وبعض المحاولات لإضافة عوامل سياسية واقتصادية... بقي البعد العسكري أساساً فيها.

حيث شهدت هذه الفترة حركية غير مسبوقة على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، التكنولوجية...) صعبت من مهمة وضع تصور نظري لهذا المفهوم المركزي للدراسات الأمنية؛ وهو ما شكل أساس منطقياً لإعادة صياغة باحثي الحقل لتصوراتهم النظرية للأمن، إذ تجسد ذلك عبر العديد من الإسهامات لذا سيتم التركيز على كل من المقاربة النقدية للأمن والمقاربة البنائية؛ لأجل تحديد مجال نظري يمكن في ضوئه تقديم تصور منظم ومنطقي حول مفهوم الأمن القومي، يمكن من تجاوز القصور الذي احتوته التحليلات التقليدية للأمن، وتتيح للباحث إمكانية الكشف عن تصورات تبدو أكثر قدرة على الاستجابة لمعدلات التغيير في البيئة الأمنية وما تفرزه من تهديدات بنيوية نسقية، فما هي أهم مرتكزات هاتين المقاربتين؟ وما طبيعة المفاهيم الأمنية التي حاولت تكريسها لتجاوز الإشكالات المركبة للمفهوم؟ كما يتعين على الدارس

¹ - محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 72.

لموضوع الأمن القومي العربي طرح سؤال هام وهو: ما علاقة الإفرازات المفاهيمية الحديثة للمقاربات النظرية الأمنية، بحركيات البيئة الأمنية العربية؟ وهو ما سيتم مناقشته من خلال العناصر الآتية:

- المقاربة النقدية للأمن: Critical Approche

مع حلول أوائل التسعينات، والتغيرات الهائلة التي حدثت في مجال الأمن الأوروبي، وهو ما يعني أنه من الصعب على "بوزان" B.Buzan الإحتفاظ بنفس وجهة النظر، لذا قام من خلال كتاباته بتطوير مفهوم "الأمن المجتمعي" كأبجج وسيلة للتفاهم حول الأعمال الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد كان هذا التحول في غاية الأهمية، فبعدها كان يركز على أمن الدولة وسيادة القيم الأساسية والأمن المجتمعي ركز بدلا من ذلك على الهوية Identity والمتمثلة في قدرة المجتمع الحفاظ على اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات....

كذلك أصبح لقضايا جديدة مثل الهجرة أهمية بالنسبة للمناقشات التي لا يمكن وضعها ضمن نقاشات أمن الدولة⁽¹⁾. كمستوى أساسي لتحليل الأمن.

وعليه يلاحظ أن الكثير من المقاربات النقدية سعت لتحريك تحليلات الأمن وجعلها أكثر وضوحا، فتساءلت حول كيف للدولة أن تستمر في حفظ الأمن، في الوقت الذي أصبح فيه الأمن يحمل مضامين اقتصادية وبيئية أكثر منها عسكرية⁽²⁾ فمثلا تحظى الصفقات الكبرى للاستثمار والتجارة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة بنفس مستوى الاهتمام الذي كانت تعطيه السلطة التنفيذية قبل عقدين من الزمان للمسائل العسكرية والسياسية⁽³⁾.

¹ -Steve Smith, ,Op.cit, p 02.

² -J.Ann Tinckner, " Re- Visioning Security", in : International theory Today, Writen by : Ken Booth and Steve Smith, 2 nd printing, Great Britain , the Pennsylvania state university press, 1997, p 187.

³ -ريتشارد روزكرانس، مرجع سابق، ص 05.

فأصبحت العديد من الأبحاث حول السلم والصراع تعرف الأمن من زوايا ومستويات عديدة، ففي مقدمة كتاب "ميشال كلار" Michael klare و"دانيال توماس" Daniel Thomas سنة 1991 عرفا الأمن بأنه "ليس مفهوم ستاتيكي، بل هو محاولة تمديد المفهوم إلى ميادين الصحة، الحماية الاجتماعية للعائلة، والأفراد إضافة إلى تقليص المعاناة".

كما يضيف "ريتشارد فالك" Richard Falk أن "الأمن يعود إلى النظام الدولي، ويرى أن الدولة وحدها لا تستطيع حماية حدودها "حيث عقد من افتراضات الواقعية الخاصة "بالعون الذاتي" Self- Help ويطالب بإطار جديد لتحليل الأمن يكون أكثر وضوحاً⁽¹⁾.

فعندما يتحرك هذا المفهوم من قومي إلى منظور عالمي يكون التهديد للنظام العالمي. وهذه النظرة الإنسانية للأمن يجب أن يكون أساسها الفرد، مثل المشاركين في النظام الدولي، يؤكد "كين بوث" Ken Booth أن الفرد يجب أن يكون المرجع الأساسي للأمن وليس الدول.

إن هناك العديد من منتقدي الواقعية يتفقون مع "بوث" بأن ضمان أمن الفرد هو الأساس، مما يعني إعادة التفكير في الفهم التقليدي للأمن وبالتالي إعادة النظر في الكثير من المواضيع مثل: الحدود، الهويات... التي كانت تشكل الأساس التقليدي لمفهوم الأمن.

إذ عندما يعرف هذا الأخير على أنه حماية ضد الأخطار العسكرية الخارجية، يصبح معنى التهديد متعلق بسيادة الدولة، وبالتالي البيئة الخارجية. لهذا يرى العديد من منتقدي الواقعية أنه إذا كان أساس الأمن هو الفرد، يجب أن تكون سيادة الدولة مضمونة.

لكن عوامة العواصم، أدت إلى بروز العديد من الظواهر كالهجرة نحو الشمال، مما يرفع من أمن الأغنياء ويزيد من لا أمن الفقراء؛ ويضيف "يات فالك" Yet Falk وآخرون أن القوى العاملة هي

¹ -J. Ann Tinchner, Op- cit, p 188.

التي تحول الحدود بين القوي والضعيف والغني والفقير، يكون الفاعل الأساسي فيها هو الدولة والعالم. ويرون بأن إعادة تشكيل الأمن أصبح من خلال الحراك الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود ليشمل أمن الإنسان والاقتصاد والبيئة ويتجاوز المفهوم السياسي العسكري⁽¹⁾.

فاستخلاصا لما سبق يمكن رصد جملة من الملاحظات الهامة التي استندت إليها الدراسات الأمنية

النقدية في تصورها للأمن:

- الانتقال من الاعتماد على الدولة ذات السيادة إلى الإنسان أو الفرد، كانت في سياق إحياء أفكار "كانط" Kant لنظام كوسموبوليتاني Cosmopolitan لأمن سياسي عام يأخذ الأفراد أكثر من الدول كمواضيع للأمن.

- الأمن لا يمكن فهمه ضمن المعنى الاستراتيجي التقليدي، ولكن يجب أن يعمم عبر العلاقات الإنسانية والاجتماعية وكل الاتصالات. فتوصل "بوث" Booth إلى أن "الأمن الحقيقي يمكن فقط أن ينبج من طرف الشعب والجماعات، دون حرمان الآخرين منه".

- الشيء الأساسي الذي يجب مراعاته في المفهوم المراجع للأمن هو ما يلي:

"الفرد الواحد يمكن أن يكون آمنا، إذا كان الآخرون فقط مؤمنون، فالأمن يقوم على

الاعتماد المتبادل⁽²⁾.

إذن يتبين من خلال التصورات المختلفة "للأمن النقدي" أن هذه المقاربة حاولت تقديم فهم

وإدراك جديد يجل مكان التصورات التقليدية لمفهوم الأمن؛ ورغم تباين وجهات النظر ضمن هذا الاتجاه

كونه لا يعبر عن نظرية واحدة بل مجموعة نظريات تلتقي في العديد من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ -Ibid pp 188- 190.

² - Richard Devetak, **Critical Theory**, in : Theories of international Relations, written by: Scott Burchill and Andrew Linklater, London : Macmillon, 1996, p.p 167- 168.

- البنى الأساسية للسياسة العالمية هي بنى اجتماعية وليست مادية صرفة.
- تغيير طريقة التفكير في شأن العلاقات الدولية يمكن أن تقود إلى مزيد من الأمن الدولي.
- الجماعة الأمنية هي بنية اجتماعية مختلفة نوعاً ما، فهي حسب "الكسندر ووندت"
- Alexander Wondt "بنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد..." وتحل المنازعات دون اللجوء إلى الحرب.

- الدور الحاسم للبنية الاجتماعية في تطوير التفاعلات التي يمكن أن تؤدي إلى التعاون بدلاً من الصراع⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول أن المقاربة النقدية استطاعت لحد معين توسيع دائرة فهم الأمن ليشمل أبعاداً اجتماعية تبدو أكثر إلحاحاً لتحليل الواقع الأمني المركب لعالم ما بعد الحرب الباردة، فهي أبعاد تجاهلها التصور التقليدي.

كذلك قدمت الحركات الاجتماعية على أنها أساس تقديم مضامين جديدة للأمن كمفهوم مراجع.

هذا على المستوى الإستمولوجي للنظرية النقدية؛ لكن في الواقع ولأجل عدم إبعاد مفهوم الأمن القومي العربي عن هذه التحليلات الأكاديمية، أو إخراجه عن دائرة الفهم العلمي لحقل الدراسات الأمنية، خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وما لحقها من محطات تاريخية هامة كمتغير زمني كان له الأثر الكبير على طبيعة مسار المفهوم وتغير اتجاهاته.

¹ - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 433-435.

من هنا يتعين على الباحث طرح السؤال الآتي: ما علاقة الحركات الاجتماعية كمضمون جديد للأمن (حسب المقاربة النقدية)، بالحراك الاجتماعي الواسع الذي عرفه المشهد الأمني العربي في الآونة الأخيرة؟

إذ يجب التنويه بأنه متغير ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة للموضوع في بعده الاجتماعي، (وهو ما سيتم التفصيل فيه ومناقشته في ثنايا الفصل الثاني من الدراسة).

هذا ولم يتوقف النشاط التنظيري عند ما قدمته المقاربة النقدية لمفهوم الأمن فهي لا تعدو أن تكون محاولة للإقتراب من فهمه لوضعه ضمن سياق مفاهيمي أكثر ملاءمة؛ و رغم هذا فإنها لا تخلوا من جوانب القصور، كونها اكتفت بنقد الطرحات التقليدية للأمن فأعدت صياغة هذه التصورات في قالب جديد، مما جعل التطورات المتسارعة في البيئة الأمنية العالمية عموماً (والبيئة الأمنية الإقليمية العربية تحديداً)، تضع هذه المقاربة على محك التفاعلات و الحركات الأمنية الجديدة المتعددة المصادر (ثقافية، معرفية، تكنولوجية...) التي أفرزتها العولمة و التي لم تتمكن المقاربة النقدية من تغطية كل تجلياتها، لذا لا يمكن ضبط المفهوم على نحو واضح و دقيق دون التطرق لأطر مفاهيمية نظرية جديدة تبدو أكثر نضجا وتعبرا عن التغيرات الحاصلة (عربيا وعالميا) وذلك لتقدم تصور أكثر إستجابة لهذه التغيرات العميقة لمفهوم الأمن القومي في العلاقات الدولية، وهو ما جاءت لتعبر عنه المقاربة البنائية للأمن التي سيتم مناقشة أفكارها ضمن العنصر الموالي:

المقاربة البنائية: Constructivist Approche

الأساس في هذه المقاربة أنه بعد الحرب الباردة ظهرت مرحلة وصفت بـ "المرحلة للدراسات الأمنية"، إذ برز التأكيد على ضرورة الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة الأمني إلى التركيز على الأفراد والمجتمع والهوية؛ حيث اهتمت هذه المقاربة بتشجيع الكثير من التوجهات لدراسة

"وتطبيق الأمن" كما ركز اتجاه ثانٍ ضمنها على الإجابة عن سؤال مركزي هو ماذا تعني الدراسات الأمنية؟.

ضمن هذا السياق يمكن إجمال أبرز رواد هذه المقاربة البنائية من خلال الكتاب الذي قدمه كل من "رونالد جييرسون" Ronald L. Jepperson و"ألكسندر واندت" Alexander Wendt و"بيتر كاتزنشتاين" Peter J. Katzenstein بعنوان « Norms, Identity and culture in National Security »، ففي مقدمة الكتاب تبنى أصحابه افتراضاً أساسياً يتضمن فكرة مركزية مفادها أن: "الهويات تشمل وتشكل المصالح"، وبصفة أكثر توسعاً يرى أصحاب الكتاب أن للعوامل الثقافية في مجملها تأثير مباشر أو غير مباشر على مصلحة أمن الدول⁽¹⁾.

هذا من جهة، و من جهة أخرى أسهمت الدراسات البنائية في تنظيم مفهوم الأمن بصفة أكثر عمقا في التحليلات السياسية الأمنية⁽²⁾، حيث اعتمدت في ذلك على جملة من الأطر المفاهيمية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- الأمن المجتمعي كنهج يجب أن يتطور، إذ أن الجهة التي يمكنها تحقيق الأمن تتمثل في المجتمع وليس القوة، حيث الأمن يمكن أن يبنى – Constructed.

- ثقافة الأمن التي يتعين على الدول العمل على تحقيقها للوصول إلى الأمن، بمعنى آخر مصلحة الأمن القومي تحددتها الفواعل المسؤولة على العناصر الثقافية.

- أهمية المعرفة لإعادة إنتاج الوضع الدولي وسياسة الأمن⁽³⁾.

¹ – Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, Op. cit, pp 15-16.

² –Johan Eriksson, Gaimpiero Gaicamello, Op cit, p 233 .

³ –Steve Smith, Op cit, p 03.

وعليه وجد الإطار النظري - المفهوماتي للبنائية بيئته المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ فمثلا: شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا بارزا لمفهوم الثقافة. وهو تطور قامت البنائية بمعابنته، حيث استخدم "بيتر كاتزينشتاين" P.J.Katzenstein **متغيرات ثقافية** لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بكل من ألمانيا واليابان إلى عدم اعتمادهما على سياسة عسكرية لتحقيق الأمن رغم أنهما يمتلكان تكنولوجيا عالية للقيام بذلك. حيث أرجع ذلك إلى الصراع الحضاري بمضمونه المعاصر إضافة إلى الصراعات الإثنية والعرقية التي تصاعدت أعقاب زوال الاتحاد السوفياتي⁽¹⁾ (سابقا).

إذن فالمتغيرات الثقافية المستخدمة لتفسير تراجع العامل العسكري بالنسبة لألمانيا واليابان لتحقيق الأمن لم تكن في الحقيقة كافية، فالدولة والفواعل الأخرى مرتبطين بالقوة، والأمن يساعد على فهم سلوكهم، وليست فقط اعتمادا على الهوية والثقافة.

لكن رغم هذا تبقى الدولة في التصور البنائي الفاعل الأساسي للتحليل والأمن العسكري هو الضامن (صمام أمان)⁽²⁾.

غير أن هذا لا يعني أن البنائية - كنظرية جاءت لتعيد صياغة تصورات الواقعية، لكنها حاولت تحريك وإخراج مفهوم الأمن من دائرة الفهم الضيق إلى مفهوم أوسع من خلال:

- رفض التصور المادي لبنية المنظومة الدولية.
- رفض الحتمية التاريخية.
- تفعيل وإبراز الوكالة البشرية في إحداث التغيير والتطور.

¹ - عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 447.

² - Steve Smith, OP cit, P 03

حسب هذه المنطلقات انتقل مفهوم الأمن في الطرح البنائي من المضمون الستاتيكي (العسكري) ليأخذ دلالات أوسع خاصة فيما يتعلق بثقافة الأمن كمنطق سائد داخل المنظومة الدولية والإقليمية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

حيث شهد المتغير الثقافي للأمن اهتماما واسعا من طرف المشتغلين بمجمل الدراسات الأمنية، في سعيهم لتقديم مفهوم وتصور مرن ينبع من صميم الوعي الإنساني Human Consciousness وإدراكه، مستخدمين في ذلك مفاهيم: (البنية Structure، الفاعل Actor، الهوية Identity، المصالح Intrests، المعايير Norms)⁽¹⁾ التي تدخل في عمق أفكار رواد المقاربة البنائية كإطار مفاهيمي.

وبهدف عدم إخراج مفهوم الأمن القومي العربي عن دائرة هذه التحليلات المتخصصة التي تأخذ المتغير الثقافي كمتغير أساسي لتشكيل مفهوم الأمن يبرز تساؤل هام:

هل تعتبر الثقافة من الثوابت المحددة لمفهوم الأمن القومي العربي؟ أم أنها تخضع للتغيرات الجزئية والكلية لبنية النظام الدولي والإقليمي؟

إذ سيتم شرح المتغير الثقافي كعامل ذو صلة وثيقة بمسألة الأمن القطري والإقليمي؛ وإن كان يخضع للعديد من التأويلات والتحليلات، فإنه يبقى متغيرا هاما لفهم وتحليل الطبيعة المركبة (المعقدة) لمفهوم الأمن القومي العربي. كل هذا سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

لكن قبل هذا لا بد من التذكير بأن مجمل الجهود النظرية للأمن التي تم التطرق إليها، عانت من مشكلة غياب فهم مشترك حول ماهية الأمن، وكيف يمكن تعريفه، وما هي أنسب الأسئلة البحثية له...

¹ - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 448.

من هنا يسعى الباحث إلى محاولة إيجاز إسهامات هذه المقاربات من حيث المفاهيم الأمنية التي أفرزتها حركة التجديد النظري لفترة ما بعد الحرب الباردة، بهدف وضع الموضوع ضمن سياق مفاهيمي يتناسب وحركيات العولمة مع ما تبعها من تطورات وتهديدات شكلت أساس واقعا يمد الباحث بمفاهيم أمنية متجددة ذات أهمية تحليلية نظرية تواكب التطورات الحاصلة في المحيط الدولي والإقليمي، وتساعد على تحديد أبرز المسائل البحثية للأمن التي تشغل مختصي الحقل. وهو ما يقع ضمن عناصر المطلب الآتي.

المطلب الثالث: الإفرازات المفاهيمية الأمنية لحركة التجديد النظري.

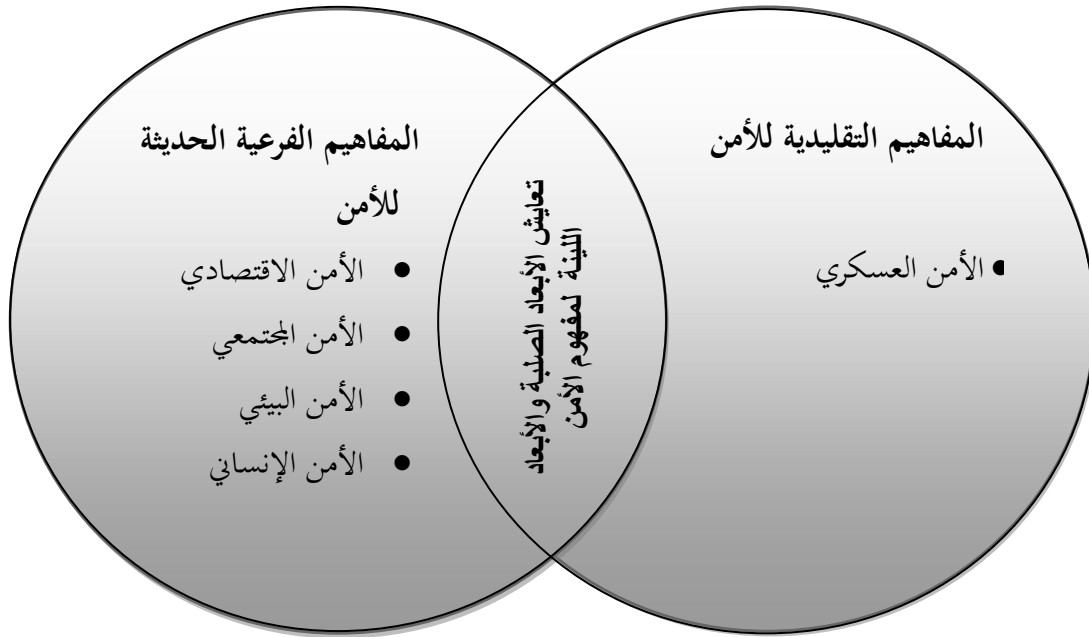
لقد أسفرت النقاشات النظرية لحركة التجديد النظري للدراسات الأمنية عن بروز العديد من المفاهيم الأمنية الفرعية، التي تشكل تعبيراً مجرداً عن التهديدات المتطورة والمتجددة. لكن يجب التنويه إلى ملاحظة عملية (منهجية) هامة، مفادها أن الدراسة ستقتصر في هذا المطلب على إبراز طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم الأمنية الفرعية الجيدة والمفاهيم التقليدية للأمن، من منطلق أهمية هذه العلاقة في تفسير تعقيدات المشهد الأمني العربي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتفاعلاته الأمنية النسقية والبنوية المتشابكة.

أضف إلى ذلك محاولة إبراز تأثير هذه التحولات على طبيعة معالجة موضوع الأمن القومي العربي من حيث: مستوياته، مجالاته، مكوناته (أو عناصره). كل هذا بهدف وضع مفردات بحثية علمية محددة تمكن الدارس من بناء رؤية متماسكة ومتجانسة حول الموضوع.

إذن يتعين أولاً: توضيح علاقة الأمن الفرعية الحديثة بالأمن التقليدي وهو ما يوضحه الشكل

الآتي:

الشكل رقم: 02 منطقة التقاطع المفاهيمي للأمن التقليدي والأمن الحديث.



المصدر: من اقتراح الباحثة استنادا إلى كتاب: بول كندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين:

التحولات الإقليمية، الجزء الأول، ترجمة: نظير جاهل، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995،

ص 223.

فتعايش المضامين الجديدة للأمن مع المضامين التقليدية - لفترة ما بعد الحرب الباردة-أكسب

مفهوم الأمن القومي جملة من الخصائص البنوية المترابطة إذ يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- الخاصية التركيبية.
- الخاصية الديناميكية.
- خاصية التجدد (التطور).

وهو ما أدى إلى غياب تصور موحد لمفهوم الأمن القومي، وجعله مفهوما يحمل طابعا

إشكاليا □ على المستوى النظري و العملي ؛ كما أسهم تعايش المضامين الجديدة والقديمة للأمن- في حركة

تطوره كمفهوم مركزي ضمن حقل الدراسات الأمنية- من خلال التصورات النظرية ، سمة أساسية تعبر

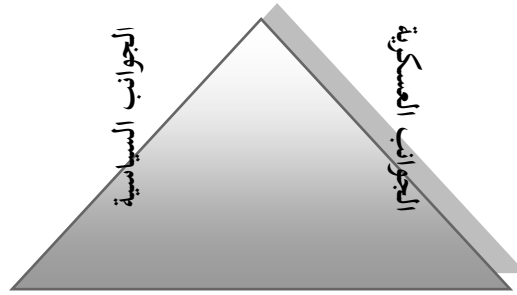
عن فهم أعمق للمفهوم ضمن دلالات أكثر إتساعاً كمطلب موضوعي ملح فرض نفسه على بساط البحث النظري.

وهذا نتيجة لكونه على المستوى العملي أخذ أشكالاً تعبيرية متعددة الجوانب جعلت من الأمن

عملية معقدة، حيث أصبح يعتمد على مثلث يضم الزوايا التقنية والعسكرية والسياسية معاً⁽¹⁾. (أنظر

الشكل رقم 03)

الشكل رقم 03: مثلث مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة



المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح في

العصر النووي، ترجمة: محمود فلاح، (دمشق: دار الثقافة والإرشاد القومي، 1983)، ص 552.

مما صعب على منظري الحقل مهمة تقديم مفهوم علمي دقيق و شامل، من هنا يتعين الإقرار بأن

المعنى الذي يقدمه المفهوم العلمي قد يتغير نتيجة تطور العلوم وارتقاء طرقها المنهجية التي تتولى جمع

وتصنيف وصياغة المعلومات والحقائق الموضوعية، فكلما يرتقي العلم ويتطور تظهر مفاهيم فرعية تؤدي

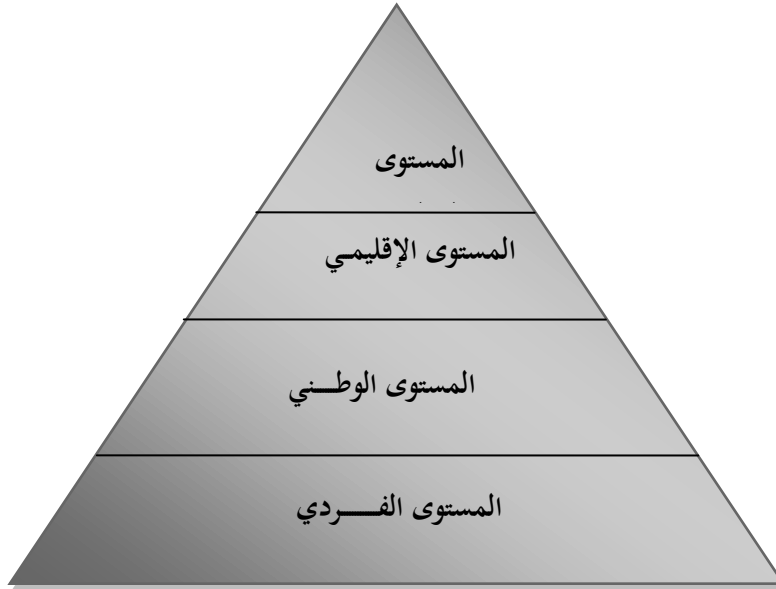
بعض ما كانت تؤديه المفاهيم العامة⁽²⁾.

¹-معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح في العصر النووي، ترجمة: محمود فلاح، دمشق: دار الثقافة والإرشاد القومي، 1983، ص 552.

²-محمد الحسين حسان، الأنس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 43.

ثانياً: تأسيساً على ما سبق تبرز حاجة منهجية موضوعية لتحديد أدق للمفاهيم الأصلية والفرعية للأمن القومي، كونه مفهوماً ثرياً بالتخصصات والتطبيقات، ورافداً بحثياً هاماً لبلورة رؤية إستراتيجية، إذ سيتم إيجاز ذلك من خلال العناصر التوضيحية الآتية: (بهدف استخدامها كأدوات تحليلية مفاهيمية في الجزء التطبيقي من الدراسة)، حيث يوضح الشكل التالي مستويات تحليل الأمن القومي.

الشكل رقم 04: مستويات تحليل الأمن القومي.



المصدر: اقتراح الباحثة استناداً إلى كتاب: ودودة بدران، مرجع سابق، ص 06-07.

إذ تشكل هذه المستويات تدرجاً تصاعدياً بداية من الفرد كمستوى قاعدي لمفهوم الأمن، كون أنه مطلب يبدأ من الفرد كحاجة أساسية له، ليصل إلى أعلى قمة الهرم المتمثلة في المستوى الدولي، الذي أخذ زخماً كبيراً منذ تسعينات القرن العشرين في إطار الحركة الشاملة لعملة الأمن؛ فأصبح التعامل مع

الأمن الوطني ممكنًا فقط في سياق المستويين الأوسع الإقليمي والدولي، نظرا لتطور تأثير الأحداث الإقليمية والعالمية، وتوسع نطاق مفهوم الأمن الوطني⁽¹⁾.

هذا إضافة إلى ضرورة توضيح المجالات التي يشملها الأمن القومي من منطلق توضيح العلاقة التي تربطها بمستويات الأمن السالفة الذكر، إذ يمكن القول أنها تنقسم إلى قسمين:

المجال الخارجي: إذ يتفق أغلب المفكرين والسياسيين على أن المجال الخارجي هو الأساس في الأمن القومي. (إذ سيتم التفصيل في هذا المجال من خلال الفصل الموالي، بصفته مجالاً للتهديدات النسقية)

المجال الداخلي: يتأثر بالتهديدات الموجهة إليه من المجال الخارجي، وكذا التهديدات التي قد تنبع من داخل الدولة نفسها، مثل الخلافات الداخلية في الدولة، والتي قد تهدد بقاءها، مثلما حدث في روندا، وكذا مشكلة الأقليات داخل الدولة...، ودون شك فإن البعد الداخلي في الأمن القومي يمثل أهمية قصوى لأنه يؤثر على كيان الدولة من الداخل.

إذن فتفاعل هذين المجالين للأمن القومي، يشكل المجال العام للأمن القومي والتهديدات التي تؤثر في طبيعته ومساره المستقبلي؛ (وهو ما يشكل أحد محاور الإنشغال البحثي للفصل الثاني).

دون إغفال مكونات الأمن القومي الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية والمعنوية، التي يسميها العلماء "مقومات" إذ من الناحية الفعلية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهي متداخلة⁽²⁾؛ وترجم ترابط قطاعات الأمن المختلفة التي تحاول المفاهيم النظرية تقديم مفهومها شامل لها.

¹ -مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، سلسلة مفاهيم، العدد الرابع، السنة الأولى، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أفريل 2005، ص 04.

² - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 08-09.

المبحث الثالث: دور المقاربة الإقليمية في بناء مفهوم أمني عربي: بين المتطلبات التحليلية والمعوقات العملية.

في الحقيقة لا بد من التذكير بأنه بعد نهاية الحرب الباردة برزت التكتلات الإقليمية كإحدى

الخصائص المهمة التي ميزت هذه المرحلة حسب ما ذهب إليه "والتر روستو" walt Rostow.⁽¹⁾

فرغم المحاولات النظرية للأمن التي حاولت توسيعه إلى مضامين غير تقليدية، إلا أن استمرار

الحراك العالمي الأمني أسفر عن إحداث تحول نوعي للتهديدات، كان من شأنها تغيير إدراكات مصادر

اللاأمن، مثل بروز مواضيع، البيئة، السلاح النووي، الأمراض، المخدرات... كتهديدات جديدة أثبت

أن الدولة لم يعد بمقدورها حل هذه المشاكل بصفة منفردة، حيث تآكلت قدرتها أمام التدخل المتزايد

لقوى المال وجماعات حقوق الإنسان، وجماعات البيئة العالمية...⁽²⁾ فبرزت الأطر الإقليمية كأكثر

الأطر فعالية في تحقيق الاستقرار والأمن، وكألية تساهم في التوصل إلى اتفاقيات أمنية، بيئية، اقتصادية...

بصفة أسهل بين التكتلات⁽³⁾ نظرا للطابع العالمي للتهديدات.

لكن أمام هذه التحولات التي ترتبط تفسيراها ودراساتها بأطر فكرية غربية، تقف الدول العربية في

وضعية عدم يقين أمني؛ حيث لم تحسم موقفها الفكري و العملي بعد من هذه التحولات في عصر إعادة

التموقع الإستراتيجي و تشكل ملامح بيئة عالمية جديدة.

وقد اهتم بعض الباحثين بتحليل هذا الوضع في إطار الدول النامية، حيث تناول "روبرتو قارسيا

موريتان" Roberto Garcia Moritan وضعية هذه الدول في كتابه: «The

Developing World and The New World Order» في عالم ما بعد الحرب

¹ - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 60.

² - وليد عبد الحفي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 84-85.

³ - علي الحاج، مرجع سابق، ص. 61.

الباردة، حيث رأى أنه لا يوجد ما يمنع هذه الدول من أن تأخذ وضعيتها بين القوى الجديدة في النظام العالمي؛ وقد وضح أنه في إطار توفر آليات الحراك الجماعي بعد الحرب الباردة فالوقت مناسب لإقامة ميكانيزمات متعددة الأطراف لتحقيق الأمن في الأقاليم .

حيث يسمح هذا الوضع بتجاوز الإنقسامات التي سادت بين الشرق والغرب سابقاً، لتأخذ أشكالاً تعبيرية جديدة عن الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة تبدو أكثر مرونة والمتمحورة حول قضايا الشمال والجنوب.

فاعتماداً على هذا الطرح الذي وفر فرصة للعديد من القوى الناشئة لتأخذ مكانتها منفردة أو ضمن تكتلات إقليمية، لم تستثمر الدول العربية في هذا الوضع رغم تصاعد أهمية التكتلات الإقليمية الاقتصادية، والأمنية... التي يمكنها أن تساهم في رسم مستقبل المنطقة الأمني في ظل سلبيات ما بعد الحرب الباردة التي يرى "بوزان" B.Buzun أنها تقلل من مجالات تحرك الدول النامية⁽¹⁾.

هذا ما يقود الباحث إلى ضرورة التنويه بأن الحديث عن نظام إقليمي عربي (في بعده الأمني كمجال لتحرّك دول المنطقة) يعتبر مفهوماً دراسياً افتراضياً، بحيث لا يشير إلى شيء مادي موجود، وإنما إلى وجود مستقر، القصد منه في المنظور العلمي هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي⁽²⁾.

وعليه تشكل قضية الأمن القومي العربي انشغالاً مهماً يفرض نفسه على بساط البحث، بغض النظر عن درجة تطوره كظاهرة كُلية فإن تحليله يتطلب من الدارس التوفيق بين اعتبارين:

- العالمية: حيث يكون الانطلاق من وحدة المشاكل التي تعانيها المجتمعات في سياق تطورها

السياسي (مثل مشكلة الأمن).

¹ - نفس المرجع، ص 66-65.

² - محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة كتب عالم المعرفة، فبراير 1992، ص. 10.

- الخصوصية: التي تفرض أمام الباحث اختلاف الثقافات ونظام القيم والخبرات التاريخية...

ودون هذين الاعتبارين يفقد التحليل السياسي قدرته على التفسير⁽¹⁾، وتماسكه هذا ما ينشغل به

جزئياً هذا المبحث حيث تم تقسيمه إلى مطلبين أساسيين:

➔ **المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ضمن مقارنة إقليمية.**

➔ **المطلب الثاني: المحددات الفكرية لمفهوم الأمن القومي العربي ضمن تصور إقليمي.**

¹- على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002. ص 07-08.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ضمن مقاربة إقليمية

يستوجب تناول مفهوم الأمن القومي العربي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أخذ جملة من الاعتبارات الجيوسياسية، الاقتصادية التنموية، والمؤسسية... التي تحتوي على دلالات العالمية والخصوصية، إذ تشكل مداخل أساسية للإحاطة بالموضوع وتفاعلاته، ضمن علاقات دولية تتسم بالاضطراب والتهديدات اللامتناهية، مما يزيد من تعميق حالة عدم اليقين...

إذن يتعين على الباحث الإجابة عن سؤال: أمن من؟ كبداية منطقية لمناقشة وتحليل قضايا أخرى تبدو أكثر إلحاحا في الفترة الراهنة... (لإجراء الدراسة) وهو ما سيتم توضيحه من خلال العناصر الآتية:

- تعريف الأمن القومي العربي من منظور جيوسياسي:

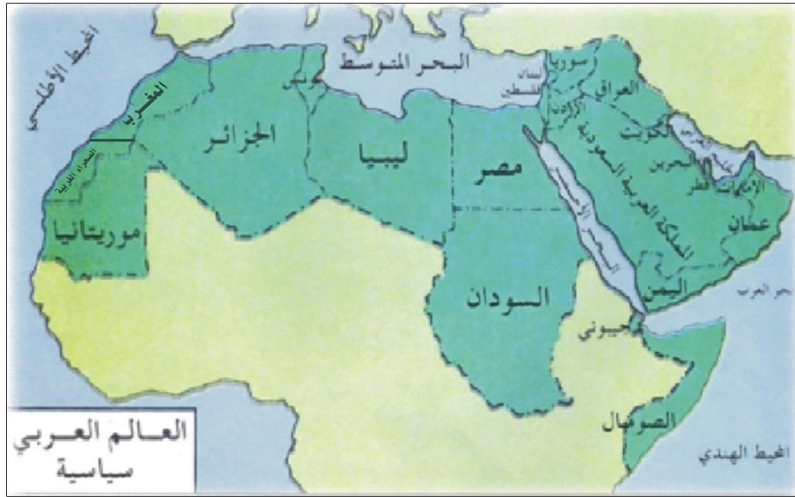
يمكن تعريف الأمن القومي العربي انطلاقا من الطرح الذي قدمه "ألكسندر دوفاي" Alexandre Duvay في كتابه "الجيوسياسة" La Géopolitique، حيث يشير إلى أن المجال الجغرافي شكل بُعْدًا دائمًا في الحسابات الجيوبوليتيكية في منطقة "الشرق الأوسط" التي كانت منذ ظهور الدولة بالمعنى الحديث للكلمة يقول: "مع ولادة الدولة في الشرق الأوسط قبل ثلاثة آلاف سنة من العصر الميلادي، اكتسب المجال بعدا جيوسياسيا دائما، ذلك أن هذا المجال قد أصبح رهانا وميدانا لنشر القوة عبر السيطرة على الطرق الاستراتيجية والثروات الحيوية"⁽¹⁾ ولكن أيضا السيطرة على الأراضي أو على "الأمكنة الرمزية" ثم إن مثل هذا التداخل يجعل من المجال الجغرافي خاصة في زمن العولمة وثورة الاتصالات أرضا للمناورات المحلية والإقليمية والدولية.²

¹ - ألكسندر دوفاي، الجيوسياسة: قراءة في كتاب ، دورية دراسات استراتيجية، العدد الرابع، جويلية 2007، مركز البصرة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 88-89.

² - نفس المرجع.

ضمن هذا السياق يمكن القول أن المنطقة العربية تشغل مجالا حيويا في قلب العالم حيث تتربع على مساحة تقدر ب: 11.969.706 كلم²¹ و تعتبر نقطة تقاطع مهمة بين أوروبا، وآسيا وإفريقيا وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي: قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدرديل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي⁽²⁾. (أنظر الخريطة رقم 01)

الخريطة رقم: 01 موقع المنطقة العربية الجيوسياسي.



المصدر: <http://www.algazalishool.com/vb/attachment.php> (Retrieved on: 11/02/2010)

لكن تبقى الإشارة إلى أن المدلول المعاصر للجيوسياسة ضروري لمقاربة مفهوم الأمن القومي العربي ضمن سياق ملائم للتطورات الحاصلة، حيث يرى "الكسندر دوفاي" أن الجيوسياسة ثمرة تلاقي ثلاث مكونات:

¹ . l'année Stratégique 2006 : Analyse des enjeux internationaux, Paris : éditions Dalloz, 2005, p33
² - علي الحاج، مرجع سابق، ص 98.

- علمية، تكنولوجية، سياسية: ويحدد ثلاث دول ساهمت في ازدهار هذا المفهوم المعاصر وهي

المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن السؤال المطروح: أين يقع مفهوم الأمن القومي العربي من هذه الاعتبارات المعاصرة

للجيوسياسة؟

فعودة الاهتمام بهذا المجال له صلة بنهاية الحرب الباردة حيث تزايدت الصراعات الإقليمية، إضافة

إلى أن الجيوسياسة المعاصرة أصبحت تصنع الوسط الجغرافي، فالتقدم التكنولوجي المحقق يحرر السياسة

من مستلزمات الوسط الجغرافي⁽¹⁾.

من هنا تتواجد المنطقة العربية ضمن إطار جغرافي تتجاذبه مصالح وأجندات القوى الكبرى، حيث

أصبح إقليمًا أو ساحة مفضلة لممارسة الصراع⁽²⁾ وتدافع المفاهيم الأمنية المتناقضة والمتقاربة، وهو ما أثر

على تراجع مفهوم الأمن القومي العربي .

كما أصبح منطقة حضور تجاري وعسكري كثيف للدول الكبرى كضرورة لنمو هذه الأخيرة

ومنفذاً لفرض سياستها⁽³⁾.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن القومي العربي يتأثر بالعمق الاستراتيجي

للمنطقة التي يوجد فيها، إذ يمكن إيجاز بعض السلبات الجيوسياسية للمنطقة ضمن النقاط الآتية:

1- استحالة الاعتماد على قوة مركزية للإقليم.

2- ضرورة وجود كثافة عسكرية في المناطق الضعيفة العمق الاستراتيجي.

¹ - ألكسندر دوفاي، مرجع سابق، صص 89-90.

² - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 05.

³ - علي الحاج، مرجع سابق، ص 98.

3- تتطلب الطبيعة السهلية لتضاريس المنطقة العربية وجود قوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية، وتكون ذات كفاءة.

4- تتطلب طبيعة السواحل قوات بحرية قوية وكافية مع نظام دفاعي بحري، خاصة مناطق المضائق البحرية (هرمز، باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق)⁽¹⁾.

و عليه يمكن التأكيد على أنه كما يمثل العنصر الجغرافي مدخلا هاما لتعريف الأمن القومي العربي، على أساس أنه يقع في نطاق الدلالات التي تحدث عنها كل من "جميل مطر" و"علي الدين هلال" المتعلقة باتجاه التقارب الجغرافي Geographic Proximity Approach⁽²⁾، الذي يمكن حسبه اعتبار الأمن القومي العربي يقع في مجال "وحدة مستقلة على الصعيد القومي الجغرافي- السياسي". فإن التنويه بأن هناك اتجاه آخر يضع العالم العربي (بمضمونه الأمني) ضمن إطار جغرافي أوسع وهو العالم الإسلامي يعتبر أكثر من ضرورة لما يحمله من معاني الخصوصية؛ وهو ما يمكن لمسه في تعبير "علاء طاهر" بقوله:

"يتميز العالم العربي بتكامل جغرافي موحد ويظهر ككيان جغرافي منسق ومتداخل وكأنه يشكل "بحيرة" قومية حضارية متجانسة داخل الرقعة الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي" حسب هذا المنطلق بنى "علاء طاهر" فرضيته حول إمكانية نقل العالم العربي (كنواة- ورقعة جغرافية) عن طريق الفعالية السياسية الموحدة للدولة - على المستوى الفرضي - إلى مرتبة جيوبوليتيكية ثم مرتبة جيوسراتيجية⁽³⁾.

¹ - أحمد مسلم طلعت، التعاون العسكري العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990، ص 25.

² - جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، 1985، ص 24.

³ - علاء طاهر، العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص 207.

فهو افتراض على قدر كبير من الأهمية لبناء مفهوم أمني عربي موسع يخدم مسار تطوره (كهدف) على الصعيد الجيوستراتيجي.

- تعريف الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي تنموي:

وتأسيسا على ما سبق فإنه لا يمكن اختزال مفهوم الأمن القومي العربي في مضامين جغرافية - سياسية- أو إستراتيجية؛ فمن الأهمية بمكان عدم إهمال المنظور الاقتصادي التنموي للاقتراب من مفهوم الأمن القومي العربي.

من هذا المنطلق فإنه إذا تم اعتبار أن الأمن القومي يعني: "تنمية وتوظيف الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية"⁽¹⁾ فعلى دارس الأمن القومي العربي إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا الجانب لما له من أهمية وتأثير كبيرين على المضمون الإيجابي أو السلبي لمفهوم الأمن بصفة عامة. حيث إذا أراد الباحث وضع رؤية علمية متماسكة وملائمة لتطور الأوضاع، فإنه لابد له أن يراعي التحولات الدولية في شقها الاقتصادي؛ وعليه فإنه المعطيات الاقتصادية العالمية تشكل مؤشرا هاما لتوضيح وشرح قضية الأمن الاقتصادي العربي كحاجة مفاهيمية وعملية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية المركبة والمتسارعة التي عبر عنها "جون غراي" John Gray بما يلي: "هناك اقتصاد عالمي حقا يوجد الانتشار العالمي للتكنولوجيا الجديدة، وليس انتشار الأسواق الحرة، فكل اقتصاد آخذ في التحول نتيجة لمحاكاة التكنولوجيات واستيعابها وتطويرها، وليس باستطاعة أي بلد أن ينعزل عن هذه الموجة من التدمير الإبداعي والنتيجة ليست سوق حرة علمية بل:

- فوضى دول ذات سيادة.

- رأسماليات متنافسة.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الأردن: دار مجلاوي النشر والتوزيع، 2004، ص 81.

- مناطق لا تخضع لدولة معينة... (1)

والعالم العربي ليس بمنأى عنه هذه التحولات، حيث يقع في قلبها ويشكل ميداناً لها، فمنذ الحرب الباردة برزت سمة رئيسية طبعت الصراع الدولي الجديد وهي انتقال موضوع الصراع من إيديولوجي إلى اقتصادي، وأصبحت درجة تحكم الدولة في شؤونها الاقتصادية تتراجع بشكل مستمر⁽²⁾. كما ساهمت التكنولوجيا في فترة لاحقة بشكل ظاهر في بلورة فكرة الاعتماد المتبادل؛ حيث جعلت كل دولة بحاجة إلى الدول الأخرى لتأمين حاجاتها، وقد أدى هذا التطور إلى جعل الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى⁽³⁾.

إذن فقد استطاعت التكنولوجيا محاصرة الإيديولوجيا وأسهمت في إضعاف الدولة القومية (وبالتالي المفاهيم القومية المنبثقة عنها) وزيادة مفهوم الاعتماد المتبادل، وبالتالي أفرزت وحدات جديدة لتحليل في العلاقات الدولية كالشركات متعددة الجنسيات في السياسة الدولية، وهو ما أدى إلى انفصال الظاهرة الاقتصادية عن الظاهرة العسكرية إذ تمثل اليابان مؤشراً على ذلك، ويضيف "بورتر" Porter في نفس السياق أن التكنولوجيا وإن دفعت نحو تعاون ما فقد خلقت تنافساً على الموارد بل وحتى على الكرة الأرضية برمتها⁽⁴⁾.

كما يؤكد إدوارد تيلر E.Teller أن "التكنولوجيا أصبحت أحد مجالات التحطيم الاقتصادي للطرف الآخر في العلاقات الصراعية، ويشير إلى نقطة هامة وهي استخدام التطور التكنولوجي العسكري لإرهاق اقتصاديات الدولة الخضم⁽⁴⁾.

¹ - محمد توهيل عبد أسعد، هذه هي العولمة: المنطلقات والمعطيات والأفاق، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، 2002، ص 229.

² - عبد الحسين شعبان، الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1985، ص 210.

³ - وليد عبد الحفي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 116.

⁴ - نفس المرجع، ص 123-125.

على هذا الأساس توجد الاقتصاديات العربية في حالة تأثر بارز بهذه التطورات التقنية، إذ يجد المتفحص لهذا الوضع المعقد العديد من المسائل ذات التأثير المباشر على قضية الأمن الاقتصادي، حيث يرى "عمر عبد الله الكامل" أنها أصبحت القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية⁽¹⁾. كون أن الأمن الاقتصادي يمثل أحد الانشغالات الهامة لبناء مفهوم أمني عربي (توافقي)

فهو مفهوم لم يحسم بعد نظرا لحالة عدم اليقين التي تطبع المشهد العربي في ضوء التفاعلات والاضطرابات الأمنية الحادة التي تعرفها المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة (إستراتيجية) وحتى يومنا هذا (زمن إجراء الدراسة) بدرجات متفاوتة الشدة لحالة اللأمن.

إذن فحسم هذه القضايا هو الذي سيحسم أية مفاهيم يتم الاعتماد عليها كأساس للمفهوم الاقتصادي للأمن العربي؛ وهو ما يدعوا إلى تفكير جديد بشأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العربي حيث أن هذه العلاقات وصلت إلى مرحلة الانفجار الأمني⁽²⁾.

وكخلاصة يمكن التأكيد على مسألة هامة وهي أن الأمن الاقتصادي يشكل جزءا من الأمن القومي، ويعتبر أحد شروطه الموضوعية⁽³⁾. وهي نفس الفكرة التي أكدها الباحث "عمر عبد الله كامل" في دراسته "الأمن العربي من منظور اقتصادي". إذ وضع معادلة هامة يمكن اعتمادها لبناء مفهوم أمني عربي مفادها:

$$(4) \quad \boxed{\text{اقتصاد مستقر متنام} = \text{مجتمع آمن}}$$

والسؤال المطروح ما موضع الاقتصاد العربي من هذه المعادلة؟ وهو ما سيتم تحليله ضمن

الفصل الموالي من الدراسة.

¹ - عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور اقتصادي"، أعمال ندوة: الأمن العربي: التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية، فرنسا: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1996، ص 83.

² - نفس المرجع.

³ - أحمد بركاوي وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، القاهرة: مكتبة - مديبولي، 2003، ص 222.

⁴ - عمر عبد الله كامل، نفس المرجع، ص 79.

- تعريف الأمن القومي العربي من منظور جامعة الدول العربية:

لكن يبقى على الباحث ربط هذا الجانب بجانب آخر لا يقل أهمية عن الاقتصاد والتنمية وهو ضرورة توفر مؤسسات مشتركة لتحقيق هذا المفهوم والمحافظة عليه لأجل العمل به حاضرا ومستقبلا كضرورة إستراتيجية.

هذا ما سعت لتكريسه جهود العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية كآلية له؛ إذ يمكن إيجاز تطور هذا المفهوم في إطار جامعة الدول العربية من خلال النقاط الآتية كمحطات كرونولوجية:

- 1945: نص ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في 22 مارس 1945 من خلال المادة

السادسة ليشير إلى أهمية صيانة الاستقلال للدول الأعضاء، وما يتصل بها من قضايا ذات علاقة⁽¹⁾؛ حيث تضمنت: "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهتدة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا..."⁽²⁾.

- 1948: ولادة مفهوم "الأمن القومي العربي" نتيجة شعور بالحاجة إليه، (بمعنى آخر نتيجة

لاعتبارات آنية وظرفية) وهو ما جسده "معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي" في

المادة الثالثة التي تنص على: "في حال خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر

الدول المتعاقدة على الفور توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها

الموقف"³.

¹ - نبيل فؤاد، "الأبعاد الأمنية العسكرية لإصلاح النظام العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد: 155، مجلد 39، يناير 2004، ص 247.

² - ميثاق جامعة الدول العربية، مطبعة جامعة الدول العربية، مارس، آذار 2009، ص 36.

³ - ملحق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وملحقها العسكري، في: ميثاق جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 73.

وخلال فترة الخمسينات والستينات ومع تصاعد الخطاب القومي، الذي نجم عنه الوحدة السورية- المصرية. لكن لم تلبث أن تتراجع إلى الوراء نظرا للاضطراب الذي أحدثته حرب 1967.

- لم تتغير الخريطة الأمنية منذ حرب 1967 إلى أن جاءت حرب 1973 التي كانت بمثابة آخر محطة تاريخية لمفهوم الأمن القومي العربي كمشهد مطلوب.

- 1990 جاءت حرب الخليج لتضع المفهوم أمام خريطة متغيرة للمنطقة العربية سواء من الناحية الجغرافية السياسية أو من ناحية العلاقات الإقليمية إذ أرجعت المفهوم من قبيل الذكريات. وتركته حبيس الجدالات القومية القطرية، وزادت درجة التمسك بمفهوم السيادة وهو ما أفقد الجامعة العربية وأفرغها من أي مضمون يحمل دورا أمنيا لمنظمة إقليمية.

وخلاصة القول أن تنازع السيادة داخل منظمة جامعة الدول العربية عقد من مهمة تأصيل مفهوم أممي عربي (توافقي).

فإذا كان موضوع الخلافات العربية-العربية لم ينقطع منذ أكثر من ستين عاما من القرن الماضي، فإن ما يلاحظ عليه اليوم أنه ازداد حدة وضراوة وخطورة، حتى أنه أصبح يهدد مستقبل العالم العربي كله، الأمر الذي يجعل من نشاط الجامعة العربية في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة ذو أهمية كبرى⁽¹⁾.

لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث لم تكن المواقف العربية مبررة بكل المقاييس والأعراف فعلى سبيل المثال لا الحصر الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان صيف 2006 والتي لم يشهدها العالم منذ

¹ - عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة: قراءة في المواقف والقرارات، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2008، ص 107.

نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. وما زاد من حدة هذا الوضع هو إسهامه في تعميق الهوة بين الدولة والمجتمع داخل الدول العربية، مما جعلها في حالة لا أمن اجتماعي.

إذن فالنتيجة المتوصل إليها هي الضبابية المستمرة حول مفهوم الأمن القومي العربي، كون أن محاولة التأسيس له محفوفة بالصعوبات العملية التي تنعكس مباشرة على كونه انشغالا بحثيا علميا. فالخلافات القطرية جعلت منه مفهوما جدليا يدور في فلك تصورات مرتبكة وغير ثابتة، تخضع لسيطرة الأفكار والمضامين الضيقة للأمن، أضف إلى ذلك غلبة الشك المتبادل بين الدول العربية التي هي بحاجة إلى أطراف أجنبية لتطمئنها! ...

من هنا يتعين التأكيد على أن القاعدة الأمنية عربيا هي السيادة أما الشقيق والانكشاف الاستراتيجي أمام الآخر⁽²⁾.

إذ يمكن إثبات ذلك بوضوح من خلال المحطات الأمنية الحاسمة التي عرفتها المنطقة العربية على مدار أكثر من عقدين، بداية من حرب الخليج وظهور صعوبة الإقرار بوجود أمن قومي عربي، وهو ما انعكس مباشرة على دور جامعة الدول العربية بصفتها الإطار الإقليمي والتنظيم الوحيد لضمان وحفظ الأمن بالمنطقة ومنه مفهوم الأمن القومي؛ إذن يتعين التذكير بهذه المحطات من منطلق أهميتها في تفسير عجز الجامعة عن تأدية دورها المنوط بها في حفظ الأمن حاضرا ومستقبلا؛ وبناء مفهوم أمني توافقي عربي يجد من شدة الإنفلات الأمني الذي تعرفه المنطقة؛ وهي كالاتي:

- عامي 1994 بالدار البيضاء، و1995 في عمان جمعت الولايات المتحدة الأمريكية قادة سياسيين ورجال أعمال عربا وإسرائيليين من كل أنحاء العالم، في "قمتين" اقتصاديتين حيث بدأت مفاهيم السلام الاقتصادي تلوح في الأفق، بهدف بناء السلام بالمنطقة المهمشة اقتصاديا.

¹ - نفس المرجع، ص 118.

² - عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد 133، ربيع 2008.

- لكن بحلول عام 2001 جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتشكل نقطة إنعطاف في مسار المشهد الأمني للمنطقة العربية حيث دخلت المنطقة في موجة اضطرابات لا نهاية لها.

- فكان من أول انعكاساتها الحصار الاقتصادي الشامل على العراق عام 2003 وبالتالي فالوقائع كذبت صناع السلام؛ ودون الخوض في التفاصيل بقيت المنطقة في حالة لا يقين أمني، ودون أدنى موقف حاسم يذكر لصالح جامعة الدول العربية.

- أضف إلى ذلك أنه بقدوم عام 2006 شهد العالم العربي منعطفا آخر، من خلال ما أسفرت عنه الحرب الإسرائيلية على لبنان تحديدا على مناطق (الجنوب، البقاع، الضاحية الجنوبية لبيروت) حيث كرسست حالة الانقسام العربية، من خلال مواقف كل من المملكة العربية السعودية، مصر والأردن التي كانت ضد موقف حزب الله. هذه الحالة التي أصبحت من مكونات دينامية الفشل العربي (الأمني) في النظام الدولي⁽¹⁾؛ كما اتسمت قمة الخرطوم 2006 بكثرة الملفات المطروحة التي كان أبرزها إنشاء مجلس عربي للسلام والأمن، أضف إلى ذلك حالة السكوت غير المبرر بكل المقاييس عن ما حدث من جرائم ضد الإنسانية بفلسطين ولبنان. لكن تغير الظروف لم يغير من وسائل جامعة الدول العربية لأن موقعها الذي آلت إليه لا يسمح بذلك.

فتأثير النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة، أسهم في جعل جامعة الدول العربية في موقف يفرض عليها خيارين:

الخيار الأول: التكيف الإيجابي، مع المتغيرات العالمية وبالتالي القدرة على البقاء والتطور والتقدم.

¹ - جورج قرقم، إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة: محمد علي مقلد، بيروت: دار الفراي، 2006، ص 175-176.

الخيار الثاني: التراجع والإنزواء، ومواجهة خطر التحلل أو خطر الجمود والعجز⁽¹⁾. حيث

يلاحظ أن ما آلت إليه جامعة الدول العربية كإطار إقليمي لم يتجدد... يجعل الدارس يضعها في خانة الخيار الثاني كإطار معبر ومفسر لحالة الركود وعدم الفعالية التي تتميز مواقفها السابقة والحالية من قضية الأمن القومي العربي كمسألة حيوية على جميع المستويات.

وما يؤكد هذا التوجه هو التطورات الحالية المتمثلة في **الحراك الاجتماعي الواسع الموسوم** بـ: "الثورات العربية" أو **الربيع العربي** فإنه يمكن ملاحظة نقطة بارزة في مواقف جامعة الدول العربية وهي أن استجابتها لم تكن في مستوى التغيير الذي يحدث بالمنطقة، إذ يمكن التعبير عن ذلك من خلال الصيغة الآتية:

معدل التغيير في البيئة الأمنية العربية < معدل استجابة جامعة الدول العربية لمتطلبات

هذا ما يعمق من الهوة بين المجتمعات العربية والأنظمة التي تمثلها على مستوى جامعة الدول العربية، فهي لا تعبر عن المطالب الأساسية لشعوبها التي يأتي في مقدمتها مطلب الأمن كحاجة أساسية. إذن فالنتيجة المتوصل إليها هي أن مواقف جامعة الدول العربية بشأن مفهوم الأمن القومي العربي لم تتعامل معه كمفهوم شامل واستراتيجي، يحمل معاني الخصوصية، ويتوافق حول مصادر التهديد الداخلية والخارجية، إضافة إلى غياب الثقة بين أعضاء المنظومة العربية الذي عمق من حالة اللاأمن وجعلها سمة تطبع المنطقة العربية، وعليه يمكن القول أنه بالرغم من هذه الإشكالات العملية إلا أنه لا يمكن إغفال القاعدة الأساسية للمفهوم المتمثلة في: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك

¹ - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف القومية"⁽¹⁾. على أن لا يتم القفز على معطيات الواقع التي تفرض التعامل مع أبعاد جديدة للأمن القومي مثل الأمن المجتمعي وموضوع الديمقراطية التي تشكل أساساً لمقاربة حديثة للأمن القومي العربي⁽²⁾ كضرورة إستراتيجية لبناء منظومة أمنية عربية تكيف إيجابياً مع المتغيرات العالمية لتؤسس لبقائها مؤمنة حاضراً ومستقبلاً...

المطلب الثاني: المحددات الفكرية لمفهوم الأمن القومي العربي ضمن تصور إقليمي.

يأتي هذا المطلب ليترجم للدارس بعض المفردات المتداولة بشأن الأمن القومي العربي على نطاق واسع في أوساط النخب الفكرية العربية، إذ يبدو أنها تشكل ضغطاً متزايداً على قضية بقاءه ومنطق تواجده من الأساس كمفهوم حيوي مستقبلي.

إضافة إلى سعي المطلب لتوضيح أساس تأثير هذه المفاهيم على إرباك وتردد الإدراكات وتحول القناعات الفكرية حول مفهوم الأمن القومي العربي، فإن السؤال الذي يتعين طرحه في هذا المقام هو: كيف تتم معالجة المشكلة الأمنية العربية على المستوى المفاهيمي؟ حيث تسعى الباحثة من خلال هذا السؤال لهدف محوري حالي ومستقبلي وهو: عدم إغفال أهمية الجانب الإشكالي المفهومي للموضوع الذي يساعد على تفكيك أحد أبعاده الإشكالية، إضافة إلى عدم ترك الأمور تنفلت نظرياً كما انفلتت عملياً. إذ سيتم توضيح ذلك من خلال العناصر الآتية:

- ضغط المفاهيم الأمنية (الفرعية) الدخيلة على مفهوم الأمن القومي العربي:

يبدو أن المعضلة التي يعانها مفهوم الأمن القومي العربي حالياً أنه موجود في منطقة تدافع

مفاهيمي لصيغ أمنية دخيلة والمتمثلة فيما يلي:

¹ - هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة، رؤية معاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008، ص 122-123.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 73.

أمن البحر الأبيض المتوسط: الذي يعد منطقة التقاء قوى حلف الشمال الأطلسي NATO

(1) إضافة إلى كونه حسب منطق الشراكة الأورو متوسطية إقليم فرعي Sub-Regional متميز، يتجه نحو مزيد من التفتيت حسب ما طرحه "ستيفن كاليا" Stephen C. Calleya في ورقة عمل قدمها في أبريل 2004 بمعهد الدراسات الأوروبية بجامعة "كاليفورنيا بيركلي". حيث يشير إلى تقسيم منطقة البحر المتوسط إلى مناطق فرعية أخرى مثل "المغرب والمشرق" تحت غطاء تحقيق التكامل المناطقي Regional Integration بالمتوسط في أجال قصيرة(2).

حيث أسهمت نهاية الحرب الباردة في زيادة أنماط التكتلات الإقليمية التي كان لها الأثر الكبير على ضمور مفهوم الأمن القومي العربي.

- أمن المحيط الهندي: يعبر عن إرادة أمريكية للإقتراب المحمومي بقدر الإمكان من خصومها.

- أمن إسرائيل: حيث يرى فيه حامد عبد الله ربيع أنه تعبير مظلل القصد منه هو: أمن القوى

الرأسمالية الغربية، و الإتفاق الإستراتيجي الذي تم بين تل أبيب و واشنطن في سبتمبر عام 1983

يعني أن هناك تعاون مقنن بين القوات الأوروبية في حلف الأطلسي والقوات الإسرائيلية والقوات الأمريكية ترفرف عليه وتخطط له في "البنتاغون"(3)

¹ - حامد عبد الله ربيع، خطابات إلى الأمة والقيادة: ثلاثون رسالة سياسية حول دور المفكر السياسي ومسؤوليته المجتمعية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 119.

² - السيد يسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، مكتبة الإسكندرية، 17 ديسمبر 2006، (تم تصفح الموقع يوم: 2007/02/27).
<http://ramses2:msh.univ.aix.fr>

³ - حامد عبد الله ربيع، نفس المرجع السابق، ص 119.

وهو ما يجعل من محاولة تحديد أو وضع مفهوم أمن إقليمي خاص بالمنطقة العربية محاولة غير مؤسسة؛ حيث لو تم إعتبار أن الأمن الإقليمي مفهوما وحالة قائمتين في مناطق العالم المتقدم كأوروبا، فإنه يصعب اعتباره كذلك في مناطق العالم النامي⁽¹⁾ (كالمنطقة العربية موضوع الدراسة) فما يزيد من تأكيد هذا الرأي هو أن مفهوم الأمن العربي يخضع لعملية جذب ليس فقط على المستوى الدولي لكن أيضا على المستوى الإقليمي؛ إذ توجد عدة مفاهيم فرعية تفتت المفهوم الكلي والمتمثلة في:

- أمن الخليج:⁽²⁾ حيث يلاحظ تحالف دول الخليج كلها تقريبا مع الحلف الأطلسي بالتطبيق لمبادرة أسطنبول التي صدرت عام 2004⁽³⁾

- أمن القرن الإفريقي: (الذي يعبر عن توجه آخر للأمن بهذه المنطقة)

- أمن إسرائيل بالمعنى الذاتي للدولة اليهودية من جهة ثالثة*

هذا إضافة إلى وجود دول غير عربية تسعى لتطويع دول أخرى عربية لمفهومها الأمني ولمصالحها المتعارضة مع الأمن القومي العربي. (كإيران وتركيا) وهو ما سيتم التفصيل فيه كتهديد في الفصل الأتي.

إذن فالشيء المهم في هذا المقام هو أنه بدلا من التركيز على الجدل الفكري الدائر حول نهاية جامعة الدول العربية Pan Arabism⁽⁴⁾ فإنه من الأجدر بحث و تفكيك الأزمة المفهومية للأمن

¹ - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 37.

² - حامد عبد الله ربيع، مرجع سابق، ص 120.

³ - السيد يسين، مرجع سابق.

* يمكن الإطلاع على مضامين أمن إسرائيل الذاتي بتفاصيلها من خلال الملحق رقم: 01

⁴ - حمدي عبد الرحمن حسن، "العولمة و آثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي : رؤية عربية"، في كتاب: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على لوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص 85.

القومي العربي التي تنطوي على العديد من الأخطار الإدراكية للمفهوم ذات التأثير المباشر على تطبيقاته العملية.

فتأسيسا على ما سبق فإنه من المعلوم أن الإقليم الأمني له تعريف وحدود قد لا تكون موضع اتفاق في بعض المناطق مثل المنطقة العربية (الموسومة بالشرق الأوسط) فما هو الشرق الأوسط؟ وما حدوده؟ وما هي قضاياها الأمنية؟⁽¹⁾.

وهو ما فتح المجال للعديد من الإجابات التي تتنوع وتختلف من باحث لآخر ومن خبير لآخر؛ لذا فإن تركز النقاشات وتوجهها نحو هذه المواضيع المتشابكة التي لا تخرج عن دائرة المشاريع الخارجية الموجهة نحو المنطقة العربية أبعد مفهوم الأمن القومي العربي عن دائرة الإهتمام البحثي الجاد، وجعل منه مجرد طرح يخضع لرؤى محدودة و ضيقة تغيب أي تفكير مستقبلي بالمفهوم .

هنا يجب التنويه بأن هذه الحالة من الفراغ على المستوى الفكري (والإنبهار بالمفاهيم الأمنية الدخيلة) كانت نتيجة منطقية لتأثير "القوة الناعمة" Soft Power لعلم التفكير الغربية التي عملت جاهدة وباستمرار على "تدمير ممنهج ومنظم" لأي محاولة إحياء أو بلورة تصور أمني عربي (قومي أو إقليمى كبديل ومرحلة مؤقتة للوصول إلى أمن قومي).

وكمثال عن تأثير هذه الأفكار هو رأي الباحثة "مايلز كوبلاندا" Myls Kopland مؤلفة كتاب "لعبة الأمم" التي روجت لفكرة ذات تأثير كبير على قضية وجود مفهوم قومي عربي مفادها: "أن أهمية العروبة تأتي من كونها أسطورة وليست حقيقة"⁽²⁾

¹ - مصطفى علوي، نفس المرجع، ص 37.

² - — — ، "أوهام الأمن القومي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2009/10/14).

وهي فكرة خطيرة تجعل من أي مفهوم أمني "عربي" مفهوما هلامياً، كون الباحثة لم تكتف بتقزيم المفهوم بل ألغته تماماً، وهو ما يعبر عن موقف غير محايد بطبيعة الحال؛ فرغم ما آل إليه الوضع العربي من حالة انفلات وانفجار أمني، إلا أن المفهوم الأمني العربي يبقى مفهوماً أساسياً للإقتراب من منطقة المستقبل العربي التي يتجنبها الكثير من الباحثين العرب، مما فسح المجال أمام علب التفكير الغربية للخوض فيها وفرض مفاهيمهم الخاصة بطريقة سلسلة (ناعمة) لا يمكن إدراك تأثيرها ومواجهتها إلا بخوض مناطق البحث الإستراتيجية المستقبلية لإدراك التهديدات ومصادرها، وعدم تركها حكرًا □ على دوائر التفكير الغربية.

لكن هذا لا يمكن أن يكون، دون تفكيك وتشخيص حالة مفهوم الأمن القومي العربي في بيئته الفكرية (العربية)، لتقديم فضاء (مجال) ملائم لفهم محدداته.

- غموض مفهوم الأمن القومي للمنطقة العربية على المستوى الفكري:

لقد شهد مفهوم الأمن القومي العربي بالإضافة إلى ما تم ذكره في المطلب السابق (حول تطور مسار المفهوم في إطار جامعة الدول العربية) حركة غير ثابتة على مستوى الفكر العربي، حيث أسست هذه الحالة لتشكيل ثلاث مراحل مر بها المفهوم:

المرحلة الأولى: مرحلة الآباء الأوائل حيث لم يكن الفكر القومي يدرك شيئاً عن هذا المفهوم، وأطلق عليها "حامد عبد الله ربيع" مرحلة عدم العلم. ويمثلها ساطع الحصري.

المرحلة الثانية: مرحلة مدرسة العلاقات الدولية والتي تميزت بتجاهل المفهوم رغم العلم به وسميت بمرحلة تشويهه متعمد⁽¹⁾.

¹ - حامد عبد الله ربيع، مرجع سابق، ص 118.

المرحلة الثالثة: مرحلة النظرية السياسية، وتؤمن بأن عليها مسؤولية تطويع الفكر مع الواقع

العربي. ويرى حامد عبد الله ربيع أنها مدرسة تشكل محور بناء فكري لنظرية أمن قومي وهو الذي سعى

لتمثيلها¹

إذ يبدو أن منطلق "حامد عبد الله ربيع" سليم من حيث أنه يسعى للتكيف الاستباقي

والإيجابي مع الواقع المحلي والدولي، من خلال البدء بالمستوى الفكري الذي يشكل - حسب رأي

الباحثة - المستوى القاعدي لأي محاولة لإحياء و بناء مفهوم أمني عربي توافقي، يؤسس لمستقبل المنطقة.

وكخلاصة يمكن القول أن هذا الفصل قد حاول تقديم رؤية حديثة لمفهوم الأمن القومي

العربي، ذات أفق بحثية إستراتيجية مستقبلية.

لكن رغم هذا لا يمكن اختزال هكذا موضوع ضمن إطار مفاهيمي نظري دون التساؤل عن

مصادر التهديد للأمن القومي العربي، وهو تساؤل يكفل للباحث صياغة واقعية موضوعية لمسار المفهوم

ضمن حركيات البيئة الدولية والإقليمية، بصفة لا تتناقض مع متطلبات التحرك المستقبلي نحو وضع أفضل

...، وهو ما يشكل محور اهتمام الفصل الموالي.

¹ - نفس المرجع.

الفصل الثاني

تشكل دراسة التهديدات والمخاطر مدخلا تطبيقيا هاماً لفهم تفاعلات البيئة الأمنية العربية، ضمن نظام لا يوجد في شكل محدد Concrete Forme في العالم الواقعي. حيث هو عبارة عن تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة موضع البحث⁽¹⁾. ضمن هذا النظام يتّواري مفهوم الأمن القومي العربي ليتجه نحو الإبعاد (الإقصاء) من أي تطبيق اقتصادي، مجتمعي أو ثقافي... لتصبح البيئة الأمنية العربية عرضة لجميع احتمالات التهديد والمخاطر التي تشكل في مجملها تحديات إستراتيجية لمستقبل المنطقة العربية.

من هنا أخذت الدلالات الفكرية للتحديات صوراً مختلفة مردها الأسباب الآتية:

- تنوع مجالات دراستها.
- الأفق الزمني لتحليلها.
- تنوع اتجاهاتها.
- سعة وعمق المعرفة التي ترصدها.
- طريقة الاستجابة لها.

إذ يهيئ هذا الاختلاف تعدد نظرات إدراك التحديات (في بعدها الأمني) والوعي بمصادرها وشدة قوتها وتأثيرها في بلوغ أهدافها المرغوبة. لذا فقد تناول العديد من الباحثين التحديات الإستراتيجية عبر ربط حركية التغيرات في البيئة العالمية والتحديات⁽²⁾. وهو نفس المنطق الذي – تبناه الباحثة – من خلال هذا الفصل في تحليل المشكلات الداخلية والخارجية بوصفها تهديدات ومخاطر،

¹ - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 16.

• مثل Sandler 1997 الذي يبرز له مؤلف بعنوان "التحديات العالمية: مدخل للمشكلات البيئية والسياسية والاقتصادية" أبرز فيه التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية... التي حدثت خلال الخمس سنوات الأولى من القرن العشرين التي ألفت بظلالها على مجتمع العولمة.

² - نعمة عباس الحفاجي، الفكر الإستراتيجي: قراءة معاصرة، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 24.

أخذت منحى متغيراً منذ الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، والتي دون شك كان لها الأثر البارز على الأمن

القومي العربي كمفهوم وهدف إستراتيجي (قومي).

من هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: المصادر الخارجية للتهديدات والمخاطر الموجّهة للأمن القومي العربي.
- المبحث الثاني: المصادر الداخلية للتهديدات والمخاطر السالّبة للأمن القومي العربي.
- المبحث الثالث: الطّبيعة المُركّبة للتهديدات الأمنية وانعكاساتها على واقع مقاربة أمن المنطقة العربية.

المبحث الأول: المصادر الخارجية للتهديدات والمخاطر الموجهة للأمن القومي العربي.

إنه وباعتبار أن مصادر التهديدات الخارجية جملة (مجموعة) متغيرات ذات صلة وثيقة بديناميات السياسة العالمية بمختلف تجلياتها (أزمات اقتصادية نمووية، استراتيجيات منحازة، مشكلات مجتمعية، صحية...)، فإنه يتعين على الباحث أخذ هذه الاعتبارات بالحسبان عند تحليل التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي.

من هنا يتوجب التنبيه إلى أن التهديدات في مجالها الخارجي يمكن أن تشمل عدة جوانب، لا بد من مراعاتها، لرصد العملية التطورية لمفهوم الأمن في ضوء تعقد التفاعلات على المستوى الدولي، كالاغتماد المتبادل، إضافة إلى دخول هذا المفهوم في نسق العولمة كفضاء أوسع يسير به نحو مضامين غير تقليدية.

وعليه فإنه بالرغم من أن العالم العربي يواجه تحديا مصيريا مع إسرائيل⁽¹⁾ إلا أنه لا يمكن إغفال جوانب أخرى للتهديدات ذات طابع اقتصادي، أو سياسي واجتماعي إضافة إلى العسكري بصفقتها تهددات ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بزعزعة الأمن القومي والإخلال به. • حيث يمكن توضيحها من خلال العناصر الآتية:

▪ **التهديدات الاقتصادية:** مثل فرض الحصار الاقتصادي، المقاطعة الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية، إيقاف المساعدات الاقتصادية، الاعتماد على إستيراد سلعة غذائية رئيسية من دولة واحدة كالقمح بصفته منتج إستراتيجي...

▪ **التهديدات السياسية:** ويمكن أن تتمثل في: فصل الدولة أو تجريد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية، فرض العقوبات على الدولة من قبل المنظمات السياسية، قطع العلاقات الدبلوماسية،

¹ - أنور ماجد عشقي، "الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة" في كتاب: التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006، ص 195.

• - وهو ما يمكن من التحرر وعدم البقاء ضمن دائرة التحليل الضيق للأمن، إضافة إلى الخروج من ستاتيكية الاعتماد على نظرية المؤامرة" Conspiracy theory كأساس تحليلي، هذا ما يشكل -في نظر الباحثة- مدخلا للإقتراب بموضوعة من المستقبل.

التحالفات والتكتلات السياسية التي تتناقض مع أهداف ومصالح الدولة، الجاسوسية، عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار الجغرافي⁽¹⁾ هذا ويمكن القول أن في ضوء حركات العولمة وعدم اعتراف التهديدات المعاصرة بالحدود السياسية (الوطنية) التي كانت نتيجة لتغير طبيعة الفواعل، فإن ذلك كفيل بالتأثير على أساليب وآليات التعامل معها بشكل فردي أو جماعي. وهي نقطة على قدر من الأهمية في تحليل التوازنات السياسية الراهنة لوضع رؤية واضحة حول الترتيبات الأمنية بالمنطقة العربية وأثرها على المشروع (القومي للأمن العربي).

هذا ما يدعم التوجه نحو البحث في المستقبل لأنه يمكن من التنبيه إلى طبيعة التحولات البنيوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القطرية أو داخل النظام الدولي، وهو ما يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف⁽²⁾ هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز تهديدات أخرى لا تقل أهمية عن التي سبق توضيحها، إذ لا يمكن للدارس إغفال ما لها من قيمة تحليلية كبيرة، في فهم وتفسير واقع الأمن القومي العربي والسؤال المطروح: ما هي هذه التهديدات؟ وما الذي تهدف إليه؟ وما طبيعة الوسائل المستخدمة لإحداث التهديد؟

■ **التهديدات الاجتماعية:** تهدف إلى تفتيت الشعب، وحتى أحيانا إثارته ضد السلطة الحاكمة مثل: تصدير إيديولوجية سياسية، اجتماعية متناقضة مع تقاليد جماعات دينية داخل الدولة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث التطرف والإرهاب، الحرب النفسية مثل: الإذاعات السرية أو المضادة، توزيع المنشورات، الشائعات النكت حيث يمكن أن تحتوي على شيء من الحقيقة حتى يمكن الشعب تصديقها.

■ **التخريب الإيجابي:** إذ تنفذه أجهزة الأمن السرية في الدولة المعادية، وعادة ما يكون مباشرا ويتسم بالعنف، حيث يستهدف النقاط الحيوية للدولة مثل: المرفعات، الحرائق، اغتيالات لشخصيات

¹ - بدران، ودودة، مرجع سابق، ص 20-21.

² - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 198.

هامة بالدولة⁽¹⁾. وهي مظاهر تعد من مؤشرات الأمان المجتمعي، نظرا لأنها توجد شرائح من المجتمع تجد مسوغات للتفجيرات الإرهابية ولعمليات عنف (منظم) مما يمكن أن يكون أخطر من العمليات نفسها كونه يضع مستقبل السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي على المحك⁽²⁾.

■ **التخريب السلمي:** أو غير المباشر بتأليب القوى الداخلية بإثارة الفئات الاجتماعية التي تعاني من الناحية الاقتصادية، هذا إضافة إلى إثارة الأقليات والطوائف بإدعاء أنها مضطهدة (وهو ما يعني التفجير من الداخل دون ظهور للعنصر المحرك من الخارج)⁽³⁾. وما يزيد من حدة التفجير هو ما أسفرت عنه العولمة من اختراعات وابتكارات تكنولوجية أثرت على السلوكات الاجتماعية (وغيرها من السلوكات الإنسانية) بأشكال تبدو عميقة لا يمكن التنبؤ بما ستسفر عنه من نتائج في الوقت الراهن نظرا لتطورها السريع و المستمر و قربها الزماني من بؤرة الملاحظة العلمية حيث أن هناك من يسميها بالثورة الصامتة • **Silent Revolution** ⁽⁴⁾.

■ **التحديات العسكرية:** تتعلق بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية من خلال المظاهر الآتية:

- الهجوم المسلح لدولة معادية.
- حشد القوات المسلحة لدولة مجاورة على الحدود بين الدولتين.
- القيام بالمناورات والتدريبات العسكرية أثناء فترات التوتر إذ يمكن تحويل المناورات أو التدريبات إلى عملية هجومية (مفاجئة) وهي أحد عمليات الخداع الإستراتيجي مثل حرب أكتوبر 1973.
- تفوق دولة مجاورة في مجال الأسلحة ذات الطابع الهجومى (خاصة إذا كان هناك سوء علاقات)

¹ - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 22.

² - عبد النور بن عنتز، مرجع سابق، ص 77.

³ - ودودة بدران، نفس المرجع.

• مثل ما حدث في الآونة الأخيرة من "ثورات عربية" شكل فيها جانب من التطور التكنولوجي (Facebook كموقع للتواصل الاجتماعي) عاملا ذو أثر ملحوظ تسبب في تطور و تنسيق سلوكات إجتماعية داخلية بالمنطقة العربية إمتدت على نطاق واسع (غير مسبوق) مما أفرز تهديدات أمنية نوعية تحتاج لمزيد من التحليل و المناقشة .

⁴ - محمد توهيل عبد أسعد، مرجع سابق، ص 463.

- دخول دولة مجاورة في حلف عسكري مناقض لمصالح الدولة.

- وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة⁽¹⁾.

ضمن هذه المعاني تحددت التهديدات العسكرية في المنظور الواقعي التقليدي للأمن، لكن تراجع هذه المضامين ضمن الطرحات الحديثة التي أعقبته، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 جاءت ردة تاريخية لمفاهيم الأمن الحديث، إذ طرأ تمجيد مقولات المدرسة الواقعية الكلاسيكية في أدبيات العلاقات الدولية، رغم المحاولات العديدة من الباحثين لتهديب الردة من خلال طرح أهداف جديدة للأمن: كإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، لكن هذه السياسات لا يمكن أن توصف إلا بعودة عسكرية الأمن⁽²⁾ حيث أوجدت القوى الكبرى العديد من المسوغات لتبرير الإبقاء على قوى دفاعية هائلة مثل:

- وجود عشرات آلاف الصواريخ النووية في الدول الناشئة (النووية) دون توفر شروط تضبطها.

- احتمال اندلاع الحروب الإسرائيلية - العربية مجدداً...

- بروز دول إقليمية كبرى مثل الهند والصين.

- إنتشار الأسلحة المتطورة عبر جميع المناطق الساخنة بالعالم⁽³⁾.

هذا ما يؤكد للدارس حقيقة البيئة المركبة للتهديدات الخارجية للأمن القومي بصفة عامة، وعليه فالتهديدات الخارجية الموجهة للمنطقة العربية لا تخرج عن هذا الإطار؛ حيث تشهد المنطقة بوصفها إقليمياً أخذ يتعرض للإهتزاز بعد حرب الخليج الثانية، لاحتمالات التفكك إلى عدد من النظم الفرعية

* - خصوصاً إذا ما اعتبرت القواعد المتمركزة بما تلك القوات خاضعة لسيادة الدولة الأجنبية.

¹ - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 22-23.

² - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 29.

³ - بول كندي، مرجع سابق، ص 218.

Subregional⁽¹⁾ إضافة إلى وجود مفهوم الأمن القومي العربي في بيئة تتسم بعدم اليقين والتغيير والتهديدات (الغير مألوفة) العابرة للأوطان؛ مما جعله نظاما مهمشا □ وأسهم في تفجير الأوضاع الأمنية بصفة تراتبية.

فالسؤال المطروح ما هي المدخلات الخارجية الرئيسية التي أسهمت (وما زالت تسهم) في زعزعة وتفكيك البيئة الأمنية العربية والغياب الإستراتيجي للعرب؟ وبالتالي عدمية أي مفهوم أمني عربي (قومي) كمشروع؟

وعليه تم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسيين يركزان على بعض التهديدات والمخاطر الخارجية التي جعلت من المنطقة العربية مصدر لا أمن على المستوى العالمي وهي كالاتي:

➔ **المطلب الأول: الإستراتيجية الانفرادية للقوى الكبرى والكيان الإسرائيلي.**

➔ **المطلب الثاني: طموحات القوى المحيطة (إيران - تركيا).**

¹ - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 132.

المطلب الأول: الإستراتيجية الانفرادية للقوى الكبرى والكيان الإسرائيلي.

تأتي التساؤلات السابقة من منطق أساسي وهو عدم تجاهل دور المتغيرات العالمية المتصاعدة التي تؤسس لإعادة التوضع الأمني للقوى العالمية ضمن البيئة الإستراتيجية الجديدة، في فحص التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي (كمشروع)؛ أضف إلى ذلك تجنب التمسك بالقواعد التقليدية لدراسة التهديدات (العسكرية فقط)، وعليه فإن الواقع يؤدي بالباحثة إلى اعتماد لفظ التهديدات Treats - كمفهوم تحليلي - بدل "العدو" Enemy، كون أن اللفظ الأول يبدو أكثر ملاءمة للمتغيرات الحالية التي قد تأخذ شكل منافسات غير متكافئة، أو مشروعات دولية إقليمية مدروسة تبعد أفراد المنطقة عن جذورهم وهويتهم، أو مشاكل أخرى عدوانية رسائلها غير حربية... قد تشكل قوة جاذبة⁽¹⁾. هذا ما تؤكدته تحركات الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد إعلان دمشق في 06 مارس 1991 إثر حرب الخليج الثانية، حيث قام وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك "ديك تشني" بزيارة خاطفة لعواصم الدول العربية الخليجية لفرض الإلتفاف على إعلان دمشق للأمن القومي العربي، وتفريغه من محتواه (بجعله مشروطا لا يتعارض مع الاتفاقية الشائبة التي وقعتها كل من الولايات لمتحدة الأمريكية والدول الحليفة الأخرى في حرب الخليج مع دول مجلس التعاون الخليجي...) مما كرس التواجد الأجنبي في المنطقة العربية، وهو ما جعل الأمن القومي العربي في حالة إنكشاف غير مسبوق⁽²⁾.

أضف إلى ذلك ما جاء به التصور الأمريكي لنظام شرق أوسطي يقوم على جملة من المحددات

أهمها:

¹-أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص 119.

• - يعد من المستشارين (المحافظين الجدد) الذي لعب دورا محوريا في إدارة بوش الابن حيث يعتبر أبرز ممثلي هذا التيار الذين يطلق عليهم حزب الحرب (دونالدرامسفيلد، ريتشارد بيرل، كوندوليزا رايس).

²- مجموعة باحثين، العرب والعالم اليوم: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات 17/16 ديسمبر 2003، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 110.

- أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في التخطيط الأمني للمنطقة لأن مصلحتها تكمن في أمن الخليج⁽¹⁾. وفي هذا الصدد يقول أحد خبراء الإستراتيجية الأمريكية "كولكن مان" عام 1990 في مذكرة حول مفهوم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة: "...يجب أن تلعب دورا مباشرا في السيطرة على مجريات الأحداث بالمنطقة، غير أن عدم الاستقرار أحيانا يكون في صالحنا، وأكد على: أي هجوم عراقي على أي من الدول الخليجية هو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة أن يتم حسم الغزو العسكري مباشرة... حتى تتأكد الدول الخليجية من الدور الأمريكي المباشر لحماية المصالح الأمنية في منطقة الخليج..." (2)

- رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة، وفصل المشرق عن المغرب العربي.

- حماية مصالح الدول غير العربية من خلال مبادرة هذه الدول في تحديد مصالحها بالمنطقة والتشاور مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بذلك الشأن.

- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في كل من الخليج وإسرائيل وتركيا، كونها تشكل الأساس العملي للترتيبات الأمنية بالمنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ هنا يضيف "كولكن مان" يقول: "إنني أرى ضرورة أن نجد وسيلة ما للوصول إلى حل مقنع لكل من العرب وإسرائيل... ويجب أن نقوم بتوفير الحماية المباشرة العسكرية لموارد النفط..."⁽⁴⁾، هذا ويجدر التنويه بأن الوجود العسكري لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، حيث هناك وجود محدود للقوات الفرنسية والبريطانية، وقوات الأمم المتحدة للقيام بالأعمال الأكثر خطورة.

¹ - أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 269.

² - غسان بدر الدين، "الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر"، في كتاب: الأمن القومي العربي في عالم متغير، مرجع سابق، ص 105.

³ - أحمد صدقي الدجاني، نفس المرجع ص 269.

⁴ - غسان بدر الدين، نفس المرجع ص 105.

• ويستند هذا الوجود إلى قوات ومستشارين عسكريين، ومخزون من المعدات الحربية.

- تطوير التعاون الثنائي العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل، من خلال المناورات وكذا التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى دول أخرى بالمنطقة⁽¹⁾. فمثلا في جويلية 1990 أجرت القوات الأمريكية مناورات مع الجيش الإماراتي، وتبعه في 23 جويلية 1994 توقيع على إتفاقية تعاون دفاعي، وتبعتها تسهيلات مختلفة لصالح واشنطن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما يلاحظ أن الكويت وقعت إتفاقيات دفاعية متعددة أبرزها تللت الموقعة مع واشنطن المعروفة رسميا بـ "التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية" في 19 سبتمبر 1991، فرغم السرية المحاطة بالاتفاقية إلا أنها تستند إلى حماية الحدود الكويتية خاصة مع العراق. كما يذهب بغض الملاحظين إلى أن الكويت تمول جزءا كبيرا من نفقات إقامة الجيش الأمريكي على أراضيها⁽²⁾.

- الاعتماد على الأمم المتحدة United Nation (التي لها دور هام في الترتيبات الأمنية) لتصدر قرارات تضمن احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالكلمة العليا وتراقب الالتزام بالقرارات (كشرطي للعالم)...

- تدعيم التعاون بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (كدولة صديقة) والشركاء الأمنيين الخارجيين (بريطانيا، فرنسا وتركيا) على أن تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق أمن المنطقة وتنفيذ العمليات.

- حصار الدول المعارضة للسياسات الغربية الأمريكية، ومنع خطر تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية...⁽³⁾ حيث تم توسيع تعريف الإرهاب لشمّل ما يسمى بالدول المارقة المناوئة للولايات

¹ - أحمد صدقي الدجاني، نفس المرجع، ص 269.

² - أحمد سيدي، "التسهيلات والإتفاقيات العسكرية الأمريكية في العالم العربي"، في ملف: العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات، (تم تصفح الموقع يوم : 2011/10/16)

³ - أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص ص 269-270.

المتحدة الأمريكية، وتشمل منظورها كل من العراق، إيران، ليبيا، كوريا الشمالية. إضافة إلى تكريس هذا الموقف من خلال جولة "دونالد دامسفيلد" وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج في جوان 2002، حيث قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تعزم وضع عقيدة عسكرية جديدة تنص على الحق في توجيه الضربة الأولى إلى الدول التي تملك أسلحة دمار شامل"⁽¹⁾ وهو ما حدث بالفعل من خلال حربها على العراق إضافة إلى ما يبدو من تركيزها الحالي الموجه نحو سوريا. وهو ما يتفق - إلى حد كبير - مع المراحل التي حددتها الإستراتيجية الأمريكية سابقا تجاه المنطقة من خلال:

- 1- المرحلة الأولى: أفغانستان.
 - 2- المرحلة الثانية: العراق (عسكريا)، إيران (دبلوماسية ثم عسكريا).
 - 3- المرحلة الثالثة: دول أخرى، ليبيا، سوريا...⁽²⁾
- فرض قيود إقليمية على التسلح خاصة الجانب العربي.
 - المحافظة على التفوق الإسرائيلي وفرض الاستسلام على العرب.
 - إقامة تنظيمات ومؤسسات إقليمية دائمة لضمان استقرار المنطقة.
 - إنشاء نظام اقتصادي للتعاون بين دول المنطقة تموله دول عربية لصالح إسرائيل ودول أخرى غير عربية.
- عربية.
- دعم حكومات الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتصاعد لاحتمال سيطرة الإسلام السياسي⁽³⁾.

¹ - عصام اسماعيل، مرجع سابق، ص 104.

² - أحمد عبد الحليم، "آثار 11 أيلول على الأمن العربي"، في كتاب: الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001، مرجع سابق، ص 108.

³ - أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 270.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001 لم تتغير، حيث يفهم من حرب أفغانستان أن الولايات المتحدة سعت إلى تأمين الطريق لنفط قزوين، عبر "الشرق الأوسط" (تركيا وغيرها) كما أن إسرائيل تنفذ جزءا من هذه الإستراتيجية⁽¹⁾.

إذن فقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بتحقيق هدف مركزي في المنطقة العربية وهو "أمن الطاقة" كمفهوم إستراتيجي، حيث عززت وجودها بالمنطقة إضافة إلى رفعها نسبة وارداتها البترولية المتعددة المصادر؛ فمثلا كانت تقدر وارداتها من إفريقيا فقط تقدر بأكثر من 15% عام 2001، وتشير التوقعات إلى أنها ستصل إلى 25% عام 2020⁽²⁾ و نظرا لحرص إدارة بوش الابن على تنفيذ هذا الهدف و ترسيخ دعائم ميدانيا خاصة بالمنطقة العربية على إعتبارها خزان نفطي كبير (أنظر الملحق رقم 02: الجدول رقم 02 الخاص بالاكتشافات النفطية بالمنطقة العربية)، لم يظهر في عهده أي أثر " للقوة الناعمة" وهو ما جعل الولايات المتحدة بعد مغادرته منصبه قوة منفردة وليست جاذبة للدول والأفراد عبر العالم لبناء علاقات دولية أكثر تعاونية و سلمية.

لذا ففي عهد ما بعد بوش لم يكن من الممكن طرح مفهوم ناعم للإستراتيجية كون أن الولايات المتحدة بقيت تعيش الهاجس الأمني لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، إضافة إلى ما أسفرت عنه حروبها في أفغانستان، والعراق من تداعيات أمنية متفاوتة الخطورة.

من هنا جاء طرح " جوزيف ناي" J.Nay لمفهوم جديد "القوة الذكية" ليترك المجال مفتوحا أمام أشكال تعبيرية مختلفة " للقوة الصلبة"⁽¹⁾ كمسوغ مفاهيمي لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في

¹ - غسان بدر الدين، مرجع سابق، ص 106.

² - Philippe Hugon, « Entre marginalisation et émergence géopolitique », dans : **l'année Stratégique 2006 : Analyse des enjeux internationaux**, Paris : éditions Dalloz, 2005, P 422.

* - حيث حاول إدخال فكرته لمراكز الأبحاث الأمريكية، وهو ما تحقق له، من خلال إطلاق مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية مبادرة "القوة الذكية" عام 2007.

سياستها العالمية عموماً، و في حركتها الإستراتيجية تجاه المنطقة العربية خصوصاً التي يبدو أنها أصبحت حقل تجارب لمفاهيم تطلقها "دبابات الفكر الأمريكية" و تنفذها آلياتهم المتطورة تكنولوجياً.

وعليه يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية الانفرادية تجاه المنطقة العربية مازالت تسهم في تعقد البيئة الأمنية العربية، وتكريس الغياب الإستراتيجي العربي، في ظل تنامي إستراتيجيات عالمية أخرى طموحة للعب أدوار فاعلة، ترى في المنطقة العربية ميداناً خصباً لتنفيذ أهدافها و التي يمكن إنجازها فيما يلي:

- **الاتحاد الأوروبي:** الذي يسعى للحفاظ على إرثه التاريخي الاستعماري.

- **روسيا:** التي تسعى دائماً إلى توسيع سوق السلاح بالمنطقة، كون أن الدول العربية تشكل سوقاً للسلاح الروسي.

- **الصين:** الرامية إلى توسيع سوقها التجارية بالعالم العربي.

دون إغفال الدور الأمريكي القديم الجديد الذي يحاول خدمة مصالحه بالمنطقة وحماية إسرائيل.

إذن فإن الارتباط الوثيق للمصالح الأمريكية الإسرائيلية يقود الدارس إلى ضرورة فحص طبيعة

المنظور الأمني الإسرائيلي وأبعاد تأثيره على الأمن القومي العربي في ضوء الحركة الإستراتيجية لإسرائيل بالمنطقة العربية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ما أعقبها من تطورات على صعيد الأمن العالمي وهو ما سيتم مناقشته وتحليله ضمن العنصر الآتي:

- **طبيعة المنظور الأمني الإسرائيلي كتهديد للأمن القومي العربي:**

إذا كان المنظور الأمني الإسرائيلي يتركز حول قاعدة أساسية مفادها أن: "إسرائيل مؤسسة

عسكرية متطورة وقدرة أمنية جيدة، إضافة إلى موقفها الإستراتيجي مما يساهم في تحقيق الأهداف

¹ - مايكل كونس، "القوة الذكية" بديل لثنائية "الصلبة والناعمة": خيار أوباما لإدارة القيادة الأمريكية للعالم"، مجلة آفاق المستقبل، العدد الرابع، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص ص 50-51.

الأمريكية" (1)، فإنه في ضوء هذا المعنى تتأكد قوة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تبدو أنها علاقة إستراتيجية بعيدة المدى تدعمها العديد من القوى المؤثرة في السياسة الخارجية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية؛ و هو الدور الذي تضطلع به العديد من المنظمات التي يقيمها اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية مثل:

- المنظمة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة AIPAC التي تربطها علاقات مختلفة مع الكونغرس.

- منظمة بني برث B'aani Brith (أبناء العهد) وجناحها The Anti- ADL Defamtion League (رابطة مكافحة تشويه السمعة)؛ هذه الأخيرة لها ارتباطات قوية مع إسرائيل وأجهزتها الأمنية (2).

أضف إلى ذلك ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ضغوطات اللوبي الصهيوني على سياسيتها الخارجية من دعم ومساعدات عسكرية، تضيف ميزة إستراتيجية لإسرائيل بالمنطقة العربية، تساهم في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه على سبيل المثال في 19 فيفري 2004 جرت صفقة بيع الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مقاتلين من طراز F-16I من أصل 102 مقاتلة من نفس النوع، على أن يتم استلام المقاتلات خلال السنوات الأربع التالية لتاريخ الصفقة، بمعدل مقاتلتين كل شهر (3)؛ وهو ما يدل بوضوح على عمق الروابط الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية التي تحمل مضامين متقاربة مشتركة تجاه المنطقة العربية، هذا فضلا على إسهام العديد من النخب اليهودية في صناعة القرار السياسي الأمريكي، وهندسة السياسة الإستراتيجية الأمريكية منذ الثمانينات، فالكثير من

* - يمكن الرجوع إلى: يوسف الحسن، دراسة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

¹ - أحمد بجاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الإبتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد، القاهرة: سينا للنشر، 1993، ص 387.

² - أحمد سليم البرضان، "اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد: 150، أكتوبر 2002، ص 61.

³ - « Israel's Security chiefs welcome arrival of new F-16I Jets », Haartez, 19/02/2004.

هذه النخب التي ترأس المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي JINSA Jewish Institute For

National Security Affairs عملت في الإدارات الأمريكية المتعاقبة⁽¹⁾؛ هذا ما يفسر تركيز

أجندات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة خصوصا على الشؤون الأمنية للمنطقة العربية،

كإستجابة لتطور طموحات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، الهادفة أساسا إلى:

▪ إحكام القبضة على الحراك الأمني بالمنطقة.

▪ إفراغ أي تفكير يهتم بتحقيق أمن بمضامين عربية من محتواه.

أضف إلى ذلك ما تحمل هذه الروابط الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية من مخاطر

□ مو □ جهة بدقة للترويج لفكرة أن الخطر الأمني العالمي بعد الحرب الباردة ينبع من المنطقة

العربية الإسلامية، وبالتالي عدم منطقية الحديث عن أمن قومي عربي، في هذه المنطقة التي أصبحت تقع

ضمن دائرة تهديدات الأمن العالمي الذي تحرس على تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

الإستراتيجيين.

لذا أوجدت عدة مسوغات للتدخل بشؤون المنطقة تحت غطاء مفاهيم مدروسة بدقة توظف

بحسب متطلبات الحركة والتموضع الإستراتيجي بالمنطقة العربية، مثل "مكافحة الإرهاب"، "الدول

المارقة"، "نشر الديمقراطية"، "حماية حقوق الإنسان"...؛ غير أن هذه المفاهيم لم تأت من فراغ بل

مهدت لها العديد من الحركات النظرية ودوائر الفكر بالولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت نشاطا غير

مسبق منذ عقد الثمانينات لعلماء السياسة؛ إذ تشير إحصائيات هذه الفترة أنه في الولايات المتحدة

يوجد أكثر من 15000 عالم سياسة يشكلون 75% من إجمالي علماء السياسة في العالم، وبتزايد هؤلاء

بمعدل 100 عالم كل عام يشكل منهم اليهود نسبة 22%، هذا ما أسهم في الترويج لنظريات الصراع

¹ - أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 62.

مع العالم الإسلامي (الذي يقع العالم العربي في مركزه)، أضف إلى ذلك ما تبعها من مفاهيم سبق الإشارة إليها، وما يهم في هذا الصدد هو إبراز مدى قدرة دوائر الفكر على التأسيس لمنظورات من شأنها إحداث تهديد أمني بالمنطقة العربية، والتي تتخللها نسبة معتبرة من المنظرين ذوي الأصول اليهودية أمثال: "برنارد لويس" Bernard Lewis، "صاموئيل هنتغتون" Samuel Huntington، "مارتن كرامر" Martin kramer، "دانيال بيبس" Danial Pipes أصحاب نظرية المواجهة مع العالم الإسلامي⁽¹⁾ بعد الحرب الباردة.

لذا يتعين على الدارس للتهديدات الأمنية الموجهة نحو العالم العربي، عدم إغفال البعد الإسلامي ك نطاق تحليل أوسع، يفيد في فهم أعمق لأبعاد ومضامين التهديدات الأمنية الموجهة للأمن القومي العربي، خاصة في ضوء المنظور الأمني الإسرائيلي الذي وإن طور وسائله في إحداث التهديد الأمني (تكنولوجية، إعلامية، فكرية، بيئية...) فإن أهدافه الإستراتيجية تبقى ثابتة والتي تشكل انعكاسا لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية القائمة على منطق:

"إن التعايش والسلام الحقيقي سوف يسود البلاد فقط إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود ولا أمن، دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر، وأن أمنهم وكيانهم سوف يكونان في الأردن فقط"⁽²⁾.

لذا استخدمت وطورت إسرائيل العديد من الآليات والإستراتيجيات لفرض منطقتها في البيئة الإقليمية العربية وتحقيق منظورها الأمني وهو ما سيتم توضيحه في ضوء النقاط الآتية:

¹ - نفس المرجع.

• يمكن التوسع فيها ضمن أبحاث أكاديمية أخرى مستقبلا.

² - إستراتيجية إسرائيل للشمانينات، مترجمة من العربية عن "مجلة كيفونيم"، قراءة وتقديم: محمد سيف الدولة، (تم تصفح الموقع

1- الردع النووي: إذ يرى الباحث الإسرائيلي "روبرت هيركافي" Robert Harkavy أن الدوافع

التي حكمت القرار الإستراتيجي الإسرائيلي لإمتلاك السلاح النووي هي ردع العرب،⁽¹⁾ وقد عرفت هذه الإستراتيجية تطورا، إذ كانت في البداية تحمل مضامين تقليدية، تبعا لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي كانت سائدة آنذاك، حيث تضمنت الاعتماد على ما أطلق عليه "مثلث الأمن" الذي يعتمد على "الردع، الإنذار والحسم"⁽²⁾، وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه الجنرال حاييم لاشكون عام 1958 من أن "مهمة ردع الدول العربية تتطلب قوات درجة عالية من الكفاءة... تتميز بعنف الصدمة، وسرعة الحركة، والقدرة على الحسم... لهذا لا بد من التركيز على القوات الجوية"⁽³⁾؛ لكن لم تكتف إسرائيل بهذا المضمون المادي العسكري لتحقيق أمنها بل عملت في مرحلة لاحقة على استخدام السلاح النووي كسلاح نفسي ضد العالم العربي (والإسلامي) ليحقق لها مهمة الردع النفسي وذلك من خلال "ذكر أنواع السلاح الإسرائيلية من قنابل هيدروجينية، ذرية، قنابل نثرون... إضافة إلى تحقيق هدف التسوية مع إسرائيل"⁽⁴⁾، وفرض منطقتها الأمني. من هنا تركزت توجيهات إسرائيل خاصة بعد الحرب الباردة حول:

- زيادة نفقاتها الدفاعية الذي شكل نقطة خلافية بين وزارتي المالية والدفاع بإسرائيل حيث يرى البروفسور "عمير موف" Omer Moav، "إن وزارة المالية وكل علماء الاقتصاد الأعضاء في مجلس مستشاري الاقتصاد الإسرائيلي يوافقون على أن ميزانية الدفاع كبيرة جدا، ... لكن وزارة الدفاع تتمسك بأن نفقات الدفاع لا تقصي الأهداف الوطنية الأخرى... إن ميزانية الدفاع يجب أن تزداد من أجل تأمين مناسب

¹- محمد سليمان الزيود، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي (1991-1999)"، المستقبل العربي، العدد: 270، أوت 2001، ص 101.

²- "تقرير لجنة مريدور": لإعادة فحص التفكير الإستراتيجي وبلورة المفهوم الأمني الإسرائيلي"، دورية دراسات إستراتيجية، العدد الرابع، الجزائر: مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جويلية 2007، ص 131.

³- بماء الدين شعبان، مرجع سابق، ص 141.

⁴- محمد سليمان الزيود، مرجع سابق، ص 102.

*- رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين الإسرائيلي Israël Council of Economic Advisers

للتحديات الأمنية"⁽¹⁾ وقد تأجج هذا النقاش خصوصا خلال فترة السبعينات والثمانينات، لكن بعد ذلك اتجه النقاش إلى تجديد المفاهيم الإستراتيجية تحسبا لمستقبل أمن إسرائيل بالمنطقة العربية حيث انصب الاهتمام حول فكرة مفادها أنه: "لابد من التحصن بمناعة عسكرية متطورة ، والتزود بأحدث ما أنتجته التكنولوجيا العسكرية، لبناء قوة ردع وقدرة لا تضاهى بالمنطقة... لابد لإسرائيل أن تبني جيشا قويا وذكيا بمفاهيم سنة 2000"⁽²⁾ وهو ما لا يمكن لإسرائيل تحقيقه بمفردها من خلال اعتمادها على زيادة النفقات العسكرية، هذا ما يفسر توجهها إلى:

- الاعتماد على المنح العسكرية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا يقول ممثل الحكومة الأمريكية "بروس لمكين" **Bruce Lemkin** المسؤول عن الشؤون الخارجية للسلاح الجوي الأمريكي: "إن المنح العسكرية وسائل نستخدمها لدعم المصالح الأمنية المشتركة لبلدنا مادامت تعزز الحرية و الاستقرار في الشرق الأوسط. وهو مكسب مزدوج تحققه هذه المنح"⁽³⁾.

إزاء هذه الرؤية الأمريكية -الإسرائيلية المتكاملة لأمن المنطقة العربية، فإنه يمكن تفسير أحد جوانب "الفشل" العربي في بناء رؤية إستراتيجية لأمنهم القومي، ذلك أنه لم يوجد أي تصور واضح وتوافقي لأمن المنطقة بعد الحرب الباردة، وهو ما سمح لإسرائيل وحلفائها ملء، هذا الفراغ وتكريس عقيدتها الأمنية، إضافة إلى تطويرها إلى مخططات فرعية لتفعيلها وتكييفها تبعا لتغيرات السياسة العالمية، وهو ما تجسد من خلال:

¹ - صموئيل ايفن، "نفقات إسرائيل الدفاعية، سلسلة ترجمات الزيتونة (54)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2010، (تم تصفح الموقع يوم: 2011/09/26)
<http://www.alzaytouna.net>.

² - مجاء الدين شعبان، نفس المرجع، ص 18.

³ - Arieh O'Sullivan, « Newest F- 16 I Unveiled », **Jerusalem post**, 15,11.2003.

2- بَلَقَنَةُ الْمَنْطِقَةِ: أي التفتيت للدول العربية على أسس عرقية طائفية مذهبية (خاصة مشاكل

الأقليات)⁽¹⁾ إذ يلاحظ أن هذه الأخيرة أصبحت من القضايا الأكثر خطورة على الأمن القومي العربي، كونها تطورت لتحتل سلم أولويات الأمن القومي (كأحد أبعاده الحديثة)⁽²⁾ التي تبلورت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال غطاء التدخل الإنساني الذي يروج لآليات ومفاهيم جديدة للتدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية مثل:

- حق تقرير المصير للأقليات، وَمَنْحَهَا الإِسْتِقْلَالَ⁽³⁾. وهو ما تسعى إسرائيل للتركيز عليه مستقبلا في حركتها الإستراتيجية ضمن البيئة الإقليمية العربية؛ هذا ما أوضحه "أفي ديختر" وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي، حيث رأى أنه يتعين على إسرائيل "توظيف لجماعات إثنية وطائفية أو قوى معارضة لديها الاستعداد للتعاون مقابل دعم تطلعاتها للوصول إلى السلطة".⁽⁴⁾

- مفهوم الأمة الإثنية.

- مفهوم الديمقراطية الإثنية⁽⁵⁾.

فكلها مفاهيم تحمل معاني التفكيك والتفتيت للمنطقة العربية، إذ انها ليست وليدة اليوم بل

يلاحظ أنها متأصلة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي*

¹ - حسام سويلم، "العراق في الإستراتيجية الإسرائيلية"، دورية دراسات استراتيجية، العدد الأول، الجزائر: مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جانفي 2006، ص 58.

² - دهام محمد دهام، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 26.

³ - نفس المرجع، ص 174.

⁴ - آفي ديختر، "محاضرة يشرح فيها تقدير الكيان الصهيوني للوضع في المنطقة"، سلسلة الترجمات (17)، قسم الدراسات الإستراتيجية، غزة، فلسطين: مركز إبداع للأبحاث والدراسات الإستراتيجية والتدريب، 2011، تم تصفح الموقع يوم: 2011/10/16 <http://www.creativity.ps>

⁵ - دهام محمد دهام، مرجع سابق، ص 174.

* - لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 01.

3- شَدُّ الأطراف **Perepheral Doctrine**: تهدف إلى إقحام الدول العربية المتواجدة

بأطراف المنطقة العربية في نزاعات وتوترات جانبية مع دول أخرى غير عربية، توجد في دائرة دول الجوار الجغرافي؛ لإبعادها عن الصراع العربي - الإسرائيلي كصراع مركزي، إضافة إلى تخفيف الضغط على إسرائيل⁽¹⁾ وقد نجح هذا المخطط في الحرب العراقية - الإيرانية، كذلك التحالف الاستخباراتي "الإيراني التركي الإسرائيلي" أواخر الخمسينات الذي عرف باسم "الرمح الثلاثي" Trident، حيث كان موجهاً ضد العرب والسوفيت، لكن تطور الأوضاع بعد الحرب الباردة، جعل من هذا التعاون في خانة التوجهات الماضية، فمثلاً يظهر أن تركيا الممثلة في "حزب العدالة والتنمية" AKP Justice and Development party قد تغير دورها من حليف لإسرائيل (في إطار شد الأطراف) إلى دولة متطرفة بحسب الرأي السائد في إسرائيل لذا ينصح "يوسي ألفر" yossi Alpher بأن تتكيف إسرائيل مع الوضع، وتجد منافذ جديدة للاستفادة من هذه القوة الإقليمية التجارية والنفوذ في آسيا والبحر المتوسط...⁽²⁾ كما أن "آفي ديختر" يرى أن الدول التي يمكن توظيفها في استراتيجية "شل" الأطراف قد زاد عددها مثل تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وأثيوبيا و أوغندا وكينيا في مواجهة السودان، ومالي في مواجهة الجزائر... حيث يرى فيها خيارات تضعف دول المنطقة العربية⁽³⁾؛ كما يمكن القول أنها توجهات خطيرة على مستقبل الاستقرار والأمن بالمنطقة العربية وتعرضها لمزيد من "الفشل"

¹ - حسام سويلم، مرجع سابق، ص 59.

² - يوسي ألفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بعد شد الأطراف"، تقرير توريف، مركز صناعة السلام النرويجي، سلسلة ترجمات الزيتونة (61)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2010، (تم تصفح الموقع

يوم: 2011/04/11 <http://www.alzaytouna.net>)

³ - آفي ديختر، مرجع سابق.

وذلك خلال المشكلات التي تنشأ عبر الدول المحيطة بالمنطقة العربية (السالفه الذكر) التي تتميز
بكونها بيئة منتجة لمشكلات عديدة كالهجرة، الأوبئة، النزاعات المسلحة...، وهو ما يضعها في
خانة "الدول الفاشلة" Failed State التي تعتبر مصدر تهديد للأمن الإقليمي وهذا نتيجة لكونها
وصلت إلى مرحلة لا تستطيع ضمان الأمن، ولا تملك أي رقابة على إقليمها وحدودها⁽¹⁾
إضافة إلى سعيها لتوظيف بعض الأقاليم التي تقع على تخوم العالم العربي لتصل بديموغرافيتها
وجغرافيتها إلى داخله مثل الإقليم الكردي^{**}، الذي يرى فيه "آفي ديختر" بديلا لتركيا لممارسة شد
الأطراف، إضافة إلى أن أثر استخدام الأكراد في شد الأطراف يمكن أن يتجاوز الردع، وبذلك يصبح
أداة فعل وإضعاف وإرباك للسوريين.

هذا فضلا عن أن هناك العديد من الفجوات التي يمكن استغلالها كمنافذ للولوج إلى الداخل
السوري، كالأردن، العراق، كردستان، لبنان.

كلها تسعى إسرائيل لاستثمارها كنطاق لإستراتيجية شد الأطراف تجاه سوريا كجزء من المنطقة
العربية المهتدة في أمنها من طرف إسرائيل أكثر من أي وقت مضى؛ حيث تمثل العراق نموذجا لهذه
الإستراتيجية لذا يذهب آ.ديختر إلى القول بأنه "يجب أن يبقى العراق مجزءاً ومنقسما على نفسه ومنعزلا
داخليا بعيدا عن البيئة الإقليمية، هذا هو خيارنا الإستراتيجي"⁽²⁾ مما يعني الإبقاء عليه خارج دائرة الدول
العربية لممارسة الدور الإقليمي الذي يتعين عليه ممارسته بصفة طبيعية؛ إذ يبدو أن هذا هو النهج
الإستراتيجي الذي تراهن عليه إسرائيل في تعاملها مع الدول العربية -حاليا ومستقبلا- لإبعادها عن أي

* - وهي حالة يطلق عليها في بعض الدراسات ب: "الدولة المفلسة" L'Etat Faili

¹ - Omar Ba, Dorly Castaneda et Maria Gabrielsen, « Les Etats Fragiles » constituent-ils une menace pour la sécurité Internationale ? dans :
<http://www.peacecenterSciences.po.Fr.../conf27March07.compteRendu.pdf.18/10/2011>

^{**} - إذ لم ينشأ هذا التوجه من فراغ بل إدراكا من القيادة الإسرائيلية للروابط التاريخية العميقة التي تربطها بالأكراد مما يخلق أهمية الشراكة مع إسرائيل المبنية
على أساس تبادل الدعم والمصالح.
² - آفي ديختر، مرجع سابق.

مفهوم أمني موسع ذو بعد قومي عربي و/أو إسلامي، من شأنه مواكبة مسارات العولمة، وديناميات ما بعد الحداثة.

إضافة إلى آليات إستراتيجية أخرى مساعدة وداعمة لتحرك إسرائيل بالمنطقة العربية ومنظورها الأمني القومي، وفي نفس الوقت مهددة للأمن القومي العربي. إذ يتعين الإشارة إليها بإيجاز - حسب مقتضيات الدراسة المحدودة- من خلال العناصر الآتية:

▪ **مخطط تحويل اللاجئين العرب:** كمشكلة مستعصية بالنسبة لإسرائيل يمثلها لاجئي (1948-1967)، إذ سعت إسرائيل لتهجيرهم خاصة بعد تنفيذها لمخطط جدار الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية⁽¹⁾ حيث يظهر أن هذا التوجه لا يخرج عن ما تنبأ به أعضاء من الحكومة الإسرائيلية الموالون للعرب* عام 1948 حول مصير اللاجئين المتمثل في:

- الذوبان في أي دولة أخرى.

- وقوعهم تحت "القمع" و"الموت"⁽²⁾.

فمثلا سعت إسرائيل لمساومة العراق في السابق من خلال ورقة اللاجئين الفلسطينيين حيث اشترطت عليه قبول تحويل "تهجير" مليوني فلسطيني خاصة المتواجدين بلبنان إلى العراق، مقابل رفع العقوبات عليه⁽³⁾، وهذا طبعا ضمن إطار دمج وصهر اللاجئين الفلسطينيين في العراق كتوجه مدروس ومتوقع. لكنه لم يكن ليتحقق نظرا لعدم ثبات الوضع الأمني بالعراق.

▪ **اجتذاب بعض الأنظمة العربية:** لزيادة التوغل بالمنطقة العربية، إذ قامت الولايات المتحدة

الأمريكية بمساعدتها (إسرائيل) لإقامة تحالفات مع بعض دول الخليج فاختارت عن نباهة عمان وقطر

¹ - حسام سويلم، مرجع سابق، ص 60.

² - Israili Government Arabists.

² - ناعوم تشومسكي، أو هام الشرق الأوسط، ترجمة: شرين فهمي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية، 2006، ص 48.

³ - حسام سويلم، نفس المرجع.

كجسر للدخول إلى جزيرة العرب، وهو ما يشكل تهديدا لمعظم الدول العربية في أمنها القومي⁽¹⁾. وقد تطور هذا التوجه الإسرائيلي إلى درجة وصول إسرائيل إلى نوع من الاطمئنان تجاه الدول العربية، وفي هذا الصدد يرى "يوسي آلفر" أن الدول العربية أصبحت أقرب إلى إسرائيل منها إلى أنقرة وطهران، وهو وضع ليس مرشحا للتغير في المستقبل القريب⁽²⁾، لكن في ضوء الحقائق الإقليمية الحالية فإن هذا الرأي يبقى خاضعا للنسبية والعديد من النقاشات على المستويين النظري والعلمي. (إذ يتطلب المزيد من الفحص في نطاق دراسات أخرى).

لكن المهم أن إسرائيل بهذا النهج الإستراتيجي الأمني أجبرت العرب على الكف عن العمل بمتطلبات ومضامين الأمن القومي العربي، إذ أصبحت هذه الدول تتميز باستراتيجيات متواضعة وأقل طموحا مع إسرائيل، وهو ما شأنه أن يؤدي إلى إسقاط إسرائيل من حساباتهم الأمنية نهائيا على أساس تخليهم عن العمل بالخطط الكبرى لفترة زمنية طويلة⁽³⁾.

إلا أنه يجب التنويه في هذا السياق إلى مفارقة هامة مفادها أنه في الوقت الذي تبتعد فيه الدول العربية عن مقومات ومضامين أمن قومي موسع، رغم التهديدات والمخاطر التي تواجهها وتدخل في عمق بيئتها الداخلية؛ يلاحظ أن إسرائيل تعمل على تطوير وإنضاج تصورها الأمني القومي والذي يمكن إيجازه من خلال النقاط الآتية:

▪ إن التحدي الأمني الذي تواجهه إسرائيل قد تغير مقارنة بالسنوات الماضية، ولم يعد الخطر المركزي هو المواجهة التقليدية بين جيوش نظامية، بل برزت أخطار فوق تقليدية كالإرهاب، الأسلحة غير التقليدية... هنا يقول رئيس لجنة "ممريدور" لإعادة بلورة المفهوم الأمني الإسرائيلي: أصبح الردع غير

1 - ياسين سويد، "إستراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي"، شؤون الأوسط، العدد: 70، مارس 1998، ص

2 - يوسي آلفر، مرجع سابق.

3 - حسام سويلم، مرجع سابق، ص 58.

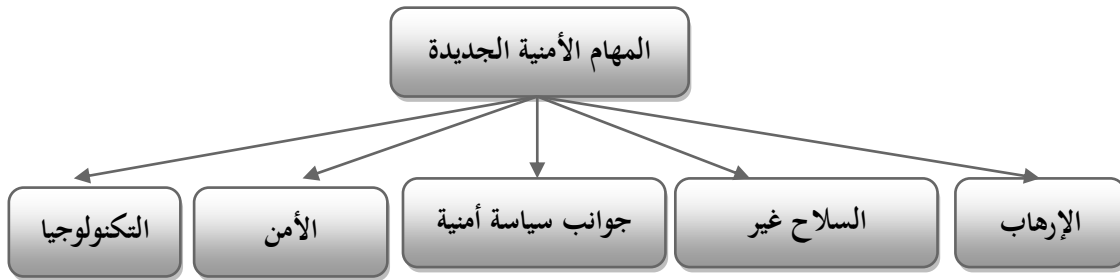
ذي صلة أمام الانتحاريين... لذا ينبغي تطوير ردع جديد من ناحية مفهومية وتكنولوجية، ينبغي ردع

الانتحاريين عن الوصول إلى إسرائيل". ويضيف بطرح سؤال: "كيف يمكن ردع انتحاري يعرف أن

هذه طريقة الأخيرة، أو انتحاري يصعد إلى طائرة ويتحطم فوق بناية بنيويورك...؟"

- إن إسرائيل ليس لها جهة مسؤولة عن إدارة المعركة ضد الإرهاب.
- إن نجاح إيران في تحصيل السلاح النووي سيمكن دول عربية إسلامية أخرى من امتلاكه.
- إن عدم وجود وثيقة كاملة ومفصلة عن المفهوم الأمني الإسرائيلي، تستوجب إعادة بلورة هذا المفهوم⁽¹⁾ خاصة في ضوء الفجوة الأمنية التي أحدثتها حرب لبنان 2006 في العقيدة الأمنية الإسرائيلية كمؤسسة ونظرية، وهو ما أدى إلى بروز اتجاهات ترى أنه على النخبة الإسرائيلية إدراك عدم صلاحية النظرية الأمنية القومية لإسرائيل، مع الحاجة إلى تحديثها وترجمتها سياسات مدعومة سياسيا واقتصاديا وعسكريا⁽²⁾ بمعنى اعتماد تغييرات في صلب النظرية الأمنية القومية، وقد قامت لجنة "مريدور" بعد 52 جلسة عمل بتقسيم المهام الأمنية بحسب المواضيع وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم 05: إعادة صياغة المفهوم الأمني الإسرائيلي*



المصدر: من اقتراح الباحثة استنادا إلى: تقرير لجنة مريدور، مرجع سابق، ص 132.

¹ - تقرير لجنة مريدور، مرجع سابق، ص ص 130 - 131.

² - مصطفى يوسف اللداوي، قراءة في العقل السياسي الإسرائيلي، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2008، ص 88.

* كما يقترح ضمن هذه اللجنة تفحص المنطلقات الأساسية في المفهوم الأمني كل خمس سنوات. والتطرق لمواضيع إستراتيجية على مدى كل عشر سنوات مقبلة، وتعتبر الوثائق التي تصدرها اللجنة من الوثائق المصنفة للغاية، حيث تم استخراج بعض من بنودها وليس كلها، فهذا التقرير يحتوي على حوالي 250 صفحة .

أضف إلى ذلك أنه في مجال مكافحة الإرهاب كتهديد غير تقليدي استوجب تطوير آليات مثل:

- الإغتيالات بسلاح الجو كسلاح كيف نفسه مع مكافحة الإرهاب.
- الحرب الفعالة الهجومية ضد الإرهاب مع توصية وزير الدفاع بإمكانية إيكال المهمة لوزير الأمن الداخلي.

▪ التزود بوسائل طيران دون طيار.

▪ الحفاظ على منظومات الحاسوب القومي، أمام تغلغل عناصر معادية.

▪ أخذ المواقف الدولية بالحسبان قبل القيام بأي عملية أمنية.¹

لكن هذه الحركة الفكرية والعملية لإسرائيل في إعادة صياغة تصورها لأمنها القومي، يمكن تقييمها

بأنها لم تنشأ من فراغ بل استندت في سياستها وإستراتيجيتها حيال العالم العربي إلى استشراف للمستقبل

وأبعاده، وتقييمات تتجاوز المدى الحالي والمنظور⁽²⁾، وهو ما تتغافل عنه الدول العربية في تعاملها مع

موضوع الأمن القومي العربي إذ تبقية ضمن دائرة تحليل ضيقة، ليس لها أفق إستراتيجي استشرافي على

الأقل يضعه في نطاق تحليل علمي دقيق وموضوعي للتهديدات والمخاطر كقاعدة أساسية لبناء نظرة واقعية

حول التهديدات الأمنية، التي يبدو أنها تعاني من:

▪ إنهيار الإجماع حول التهديد الإسرائيلي، والموقف من أمريكا وإيران.

▪ عدم الاتفاق على الإرهاب كتهديد أممي للدول العربية، والواقع أنه غالباً ما يستخدم كمطية

للقمع السياسي بالدول العربية (وينسى البعد الوظيفي للأمن)⁽³⁾.

¹ - تقرير لجنة مريدور، نفس المرجع، ص 131.

² - آفي ديجتر، مرجع سابق.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الثاني: طموحات القوى المحيطة (إيران - تركيا).

يشكل تصاعد الدور الإقليمي لبعض دول منطقة "الشرق الأوسط" كمفهوم أوسع وطموحها للقيام بدور نشط وفعال في إدارة شؤون المنطقة العربية الحساسة من العالم مثل: إيران وتركيا مسألة في غاية الأهمية لرصد جزئي للمخاطر والتهديدات الموجهة للأمن القومي العربي، حيث يعرف على هذه الدول وجود خلافات جذرية حول القضايا الإقليمية المتمركزة حول جملة من النقاط يمكن إنجازها فيما يلي:

- قضية فلسطين.
- السلام بين العرب وإسرائيل.
- الدور الأمريكي المؤثر بالمنطقة.
- نزاعات بينها وبين بعض الدول العربية.⁽¹⁾

إذن يمكن القول أن تصاعد هذه الأدوار الإقليمية لكل من إيران وتركيا قد أدى إلى نوع من اختلال التوازنات الإقليمية وعدم الاستقرار الذي له التأثير الواضح على مسألة الأمن القومي العربي؛ من هنا يمكن توضيح بعض مظاهر الطموحات الإقليمية كل من إيران وتركيا التي تفرض رهانات وتحديات أخرى للأمن القومي العربي. من خلال العناصر الآتية:

- إيران: Iran تتصل إيران مع الدول العربية برياً من خلال حدودها مع العراق، وبحرياً عبر حدودها مع دول الخليج العربية الست: السعودية، والكويت، قطر، البحرين، الإمارات، وعمان⁽²⁾. أنظر الخريطة

¹ - علي الحاج، مرجع سابق، ص 150.

² - مصطفى اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية حكراً على القوى غير عربية؟"، مجلة شؤون عربية، عدد: 135، 2008، ص 05.

الخريطة رقم 02: موقع إيران بالنسبة للدول العربية



المصدر: شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، ط 2، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 24.

هذا وقد استفادت إيران من حرب الخليج الأولى من خلال تحلي العراق عن مطالبتها بالسيادة على "ممر شط العرب". وهو ما أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني وعودة الأوضاع الإقليمية لصالحها⁽¹⁾. وما عزز هذا الوضع هو ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية حيث نشطت إيران في تعزيز دورها الأمني بمنطقة الخليج والتطلع لدور إقليمي رئيسي⁽²⁾ من خلال طرحها للعديد من القضايا الأمنية التي تشكل محل خلاف من جانب الأمن العربي، حيث ظهرت جملة من التهديدات والمخاطر الإيرانية على الأمن العربي (بصفة مباشرة أو غير مباشرة) يمكن رصد بعض تجلياتها من خلال النقاط الآتية:

- أعطت إيران لنفسها حق "الفيتو" في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم طموحاتها الأمنية فقط.

¹ - أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 249.

² - محمد علي الجوات، مرجع سابق، ص 266.

- اعتناقها الإيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها (حركات التطرف والعنف)
- إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالنسبة لقضية الجزر الإماراتية المحتلة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى).
- التهديد بإغلاق مضيق هرمز خاصة عند قيامها بمناورات عسكرية بالمضيق والخليج خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى عام 1997.
- اتخاذ سياسة مضادة للسياسة العربية في توجيهها نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي⁽¹⁾.
- هذا إضافة إلى مواقف أخرى تبدو ذات تأثير بالغ على مضامين الأمن القومي العربي التي تأكدت من خلال المفهوم الأمني الإيراني للإقليم الذي تحاول إنشائه لخدمة توجهاتها الأمنية؛ والذي يمكن توضيحه في ضوء العناصر الآتية:
- الخليج العربي يمثل أهم الثوابت في سياسة إيران الأمنية وإستراتيجيتها (فالنزعة التوسعية لإيران جزء من طبيعة الدولة).
- لذا عملت على تحديث الجيش وتنظيمه وتحديث السلاح.
- رفض (وعدم الرضى) عن إقامة نظام أمني خليجي يتجاهل دورها.
- سعيها لإثبات أن الأمن القومي العربي غير قادر على صيانة الأمن في منطقة الخليج وأنه وهم غير مؤسس.
- لا مكان لمصر أو سوريا أو غيرها في بيئة النظام الأمني الخليجي⁽²⁾.

وتأسيسا على هذه المرتكزات العملية في مفهومها الأمني للمنطقة، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يبرز الدور الإيراني منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 إذ زاد وتوسع حضورها الإقليمي في منطقة

¹ - أنيس ممدوح فتحي، "إيران قوة مضافة أم مصدر تحديد للأمن العربي"، السياسة الدولية، العدد: 130، 1997. ص 105.

² - محمد علي الحوات، مرجع سابق، ص 266.

المشرق العربي، ووصل إلى أعلى درجاته مع احتلال العراق وضمود حزب الله اللبناني في مواجهة إسرائيل عام 2006⁽¹⁾.

وكخلاصة فقد حققت إيران منذ حرب الخليج مكاسب لم تكن تتصورها من قبل مثل:

- تقوية سلاحها الجوي والنووي.
 - فتح باب العلاقات مع روسيا الصين الدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي⁽²⁾.
 - أصبحت قوة إقليمية بعد تفتيت العراق.
- إضافة إلى أنه يمكن القول في ضوء التوازنات الراهنة تبقى إيران حاضرة بعمق في تطورات المنطقة الحالية وحتى المستقبلية، وهذا نظرا لحقيقة مفادها امتلاك إيران لمقومات لعب دور إقليمي (سواء من الناحية البشرية، أو الموقع الجغرافي، أو امتداداتها التاريخية) وهو ما يشكل تأثيرا غير منقطع على جوارها العربي.

خاصة منطقة الخليج العربي • كمجال تطبيق عملي لطموحات إيران. الذي يستمد بمصالح دولية كبرى، ومخاوف عربية وإقليمية⁽³⁾.

ضمن هذا الواقع يتضح للدارس أن خليج التسعينات (وحتى وقتنا الحاضر) أضحى متغيرا تماما نتيجة لعدة متغيرات محلية، إقليمية ودولية، حيث أصبحت إيران تصنف ضمن الدول الواضحة الموقف إزاء تذبذب المواقف العربية خاصة (الأمنية) حيث استطاعت إيران امتلاك عوامل النفوذ منذ الثورة الإسلامية، معتمدة على عنصر القوة الذي وصل إلى القمة بسعيها لإنتاج النووي وهو ما مكنها من:

- التطور العسكري الواضح.
- المكانة السياسية الوطنية (الداخلية والخارجية).

¹ - مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 01.

² - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 277.

• وهي إحدى أهم مناطق العالم بسبب احتياطها الطاقوية.

³ - مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 05.

■ السيادة الإقليمية.

إذن فتصاعد دور إيران، وسعيها لامتلاك مقومات النفوذ، عزز من تقوية وضعها إزاء العالم العربي⁽¹⁾، الذي يبدو أنه ليس على موعد مع هذه التحولات والرهانات الجديدة التي تضرب أمنه (القومي) في العمق.

لكن رغم هذا يجب التنويه بأن إيران وإن كانت معظم التحليلات تشير إلى كونها خطرا على الأمن القومي العربي، إلا أنه يمكن القول أنها تحقق نوع من التوازن الإستراتيجي بالمنطقة الشرقية للعالم العربي، في ضوء غياب قوة إقليمية عربية تملأ الفراغ الإستراتيجي حيال إسرائيل كتهديد قائم ومستمر...

- تركيا **Turky**: لا يمكن تجاهل الطموحات التركية في لعب دور إقليمي بالمنطقة العربية حيث يتضح للدارس أنها تقع في عمق تفاعلات السياسة العالمية، عموما، والبيئة العربية خصوصا؛ وهو ما لخصه رئيس وزراء تركيا سابقا "تورغوت أوزال" بعد فوزه في الانتخابات عان 1984 حيث ذكر أن: "تركيا تقف بجزم مع الغرب في الحلف الأطلسي والمؤسسات المشابهة ولكنها في نفس الوقت تكون جسرا بين الغرب والعالم الإسلامي، وهو الموقف الذي تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي رابط اقتصادية، ومع الوقت سياسة بين الطرفين"⁽²⁾

أضف إلى ذلك ومع تداعيات حرب الخليج الثانية، تغيرت موازين القوى بالمنطقة، عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية عربية ولو لبعض الوقت⁽³⁾، وهو ما فتح المجال أمام العديد من دول الجوار للنهوض بطموحاتها الكامنة؛ حيث وجدت تركيا أن الفرصة سانحة للقيام بدور فعال في المحيط الإقليمي وكذا الدولي.

¹ - كريستيان هاريلو، "لماذا أصبح العرب بلا إستراتيجية نفوذ؟": رؤية فرنسية، (تم تصفح الموقع

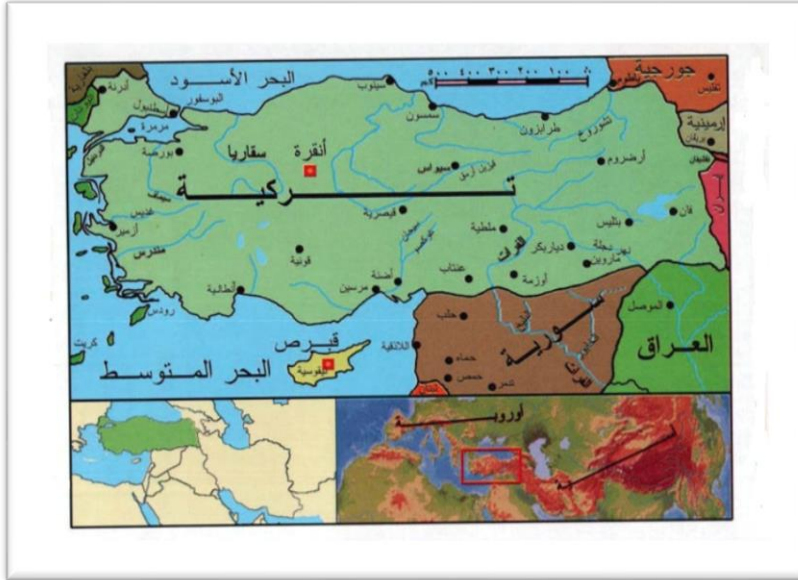
يوم: [http:// A&cid \(www.Islamoline.net/servlet/Satellite?c=Article2007/07/16](http://www.Islamoline.net/servlet/Satellite?c=Article2007/07/16))

² - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 81.

³ - هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي المائل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: العبيكان، 2001، ص 240.

إذ يلاحظ أنها ترتبط بالعالم العربي بعلاقة يصعب على أحد الطرفين إهمالها أو التنصل منها، وهو ما تؤكدته جملة من الحقائق الجغرافية (أنظر الخريطة).

الخريطة رقم 03: موقع تركيا بالنسبة للدول العربية



المصدر: شوقي أبو خليل، مرجع سابق، ص 42.

خاصة قضية المياه حيث تشكل روافد المياه المناسبة من مرتفعات تركيا إلى الأنهار العربية خاصة دجلة والفرات كأداة وصل لا يمكن قطعها، أضف إلى ذلك كونها همزة وصل بين العالم العربي والغربي، زيادة على علاقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية العميقة مع العالم العربي. هذا ويتعين عدم إغفال الجانب الجيو سياسي والعسكري والاقتصادي الذي يقوي من الروابط بين العالم العربي وتركيا كدولة تحتل موقعا هاما في منطقة المؤتمر الإسلامي⁽¹⁾.

من هنا تشكل هذه العوامل توليفة فائقة الأهمية لتركيا و تفرض على الباحث عدم النظر إليها من زاوية واحدة فقط، مثل ما دأبت عليه الكثير من التحليلات التي تحتزل طموحات (سياسات) تركيا الإقليمية في إطار ضيق "إيديولوجي" مهياً سلفاً وهو ما يفقد هذه التحليلات الكثير من الموضوعية .

¹ - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 183.

على هذا الأساس يعتبر الجانب الأمني (موضوع الانشغال البحثي) زاوية اهتمام مركزي لتركيا بالمنطقة العربية، حيث أنها وبعد الحرب الباردة أصبحت تتوقع أن تسند إليها أدوار ومهام في ترتيب البيئة الأمنية إذ يعتبر الأمن من أهم المشاكل التي تواجه العلاقات العربية- التركية⁽¹⁾.

حيث تبرز الخلافات المفاهيمية بين الأمن العربي والأمن التركي عبر العديد من القضايا:

- تطوير صناعتها العسكرية، والتقنية وشراء المعدات الحديثة من خلال استفادتها من المساعدات المالية التي تحصلت عليها نتيجة حرب الخليج التي قدرت قيمتها بثلاث ملايين دولار عام 1990-1991 لتحديث قواتها العسكرية.

- استفادتها من قوانين الولايات المتحدة التي تسمح للدول العضوة في حلف الناتو بأسلحة ومعدات مستعملة زائدة عن حاجتها⁽²⁾.

- مشروعاتها بالإشتراك مع إسرائيل في نخلي "دجلة والفرات" حول مياه جبل لبنان، وهو ما يؤدي إلى تهديد نصيب الفرد العربي من المياه⁽³⁾.

- تورطها العميق -الغير مرجح به من الطرف العربي- شمال العراق فيما يخص المسألة الكردية، الذي انعكس على العلاقات التركية- العراقية وجرت معه كل من إيران وسوريا كجارتين مباشرتين⁽⁴⁾.

- تحول تعاونها الحذر مع إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو 1993 (بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) إلى عملية تطوير سريع لمختلف أشكال التعاون، العسكري والاقتصادي، والسياسي⁽⁵⁾.

¹- نفس المرجع، ص 201.

²- أحمد صدقي الدجاني وآخرون، مرجع سابق، ص 248-249.

³- حامد محمود، "نظرة شاملة للأمن القومي العربي"، في كتاب: الأمن القومي العربي في عالم متغير، مرجع سابق، ص 81.

⁴- هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص 206.

⁵- نفس المرجع، ص 225.

كل ما سبق أفضى إلى التأثير على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وهو ما وضع تركيا في موقف يفرض عليها الموازنة بين سياستها تجاه العالم العربي وبين توجهها العربي في سياستها الخارجية.

إذن فإن الفترة التي عقبها الحرب الباردة شكلت نقطة تحول أساسية في مدركات وانشغالات تركيا الأمنية القومية بالمنطقة العربية؛ وهو ما أدى إلى بروز العديد من المحاذير في الجانب العربي التي تمثلت في:

- يبقى الخطر التركي على الأمن القومي العربي لا يتجلى في المجال العسكري بقدر ما يمكن أن تشكل من تهديد من الناحية الجيوسياسية و/أو الإستراتيجية كونها دول جوار جغرافي وبالتالي قاعدة للقواعد الأجنبية⁽¹⁾.

- كونها عضوة في حلف الشمال الأطلسي NATO ومواقفها تجاه العرب، يرى كروستيان هاريلو "Christian Harbilot" إن دورها لا يمكن إغفاله حيث تتصرف شرقا وغربا بصفتها قوة معتدلة في منطقة متوترة مليئة بالمشكلات...⁽²⁾ المتنوعة إذ تسعى وسط هذه الحركية العالية إلى لعب دور إقليمي يؤثر بشكل مباشر على الأمن العربي⁽³⁾. خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إذ شكلت دولة أساسية في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

- سعي تركيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 إلى تكيف سياستها الخارجية من خلال ترسيخ نفوذ بلادها من خلال سياسة التواصل مع الجميع، وهو ما يشكل محور المشروع التركي تجاه المنطقة تحت قيادة حزب العدالة والتنمية؛ مما يعني تقديم نموذج في بيئة إقليمية تفتقر إلى مثل هذا النموذج كأكبر

¹-أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 249.

• -خبير اقتصادي استراتيجي، كبير الباحثين في مركز "أنفوغير Infoguerre"، وصاحب مؤلفات "آلة الحرب الاقتصادية"، "الحرب المعرفية" و"سبل النفوذ...محددات وثقافات وإستراتيجيات"...

²-كروستيان هاريلو، مرجع سابق.

³-أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 249.

اقتصاديات "الشرق الأوسط" بحجم يفوق الاقتصاد السعودي النفطي، حيث تشكل الدولة رقم 17 في العالم من حيث كبر حجم الاقتصاد[•]، وهدفها من هذا قيادة دول المنطقة لمشروع شرق أوسطي كبير، حيث تمثل فيه الوكيل البارز له من خلال الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

إذن يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن استمرار ضعف الموقف العربي إزاء هذه الطرحات التركية المتصاعدة، والرامية إلى التحول إلى قوة نووية عام 2020، وعملها على إعادة رسم خريطة كل من سوريا والعراق⁽²⁾، سيؤدي لا محالة إلى مزيد من الانفلات الأمني العربي واستعصاء التحكم فيه، إذا لم يتم وضع العلاقات العربية التركية ضمن إطار **المصالح المتبادلة**، التي من شأنها اجتذاب تركيا عملياً إلى دائرة التأثير العربية، وبالتالي تحسين الحضور الإقليمي العربي بالمنطقة ليؤسس بداية التكيف الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، المؤثرة في بنية المنطقة العربية وتوجهاتها، وبالتالي تعديل المفاهيم الأمنية العربية لتكون أكثر ملاءمة لديناميات البيئة الجزئية والكلية للمنطقة.

إذن وكخلاصة لطموحات تركيا كقوة محيطة بالعالم العربي، يبدو أنها تشابهت إلى حد كبير مع إيران، في رؤيتها واستثمارها لقضايا العربية كرهان استراتيجي لهما.

• - إضافة إلى أنها وحسب تقرير التنافسية العالمية The Global Competitiveness report تحتل المرتبة 61 من بين 133 دولة في مؤشر التنافسية العالمية 2009 - 2010 Repport وهي مرتبة تفوق مراكز العديد من الدول العربية.

¹-مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 04.

²-ثامر كامل محمد الخزرجي، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 143.

المبحث الثاني: المصادر الداخلية للتهديدات والمخاطر السالبة للأمن القومي العربي.

تتحلل المنطقة العربية العديد من الديناميات الداخلية (خاصة المجتمعية) التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا الأمن القومي، حيث أنه إذا كان للتهديدات الخارجية تأثير على وجود الأمن القومي العربي كتطبيق عملي، فإنه لا يمكن تجاهل التهديدات والمخاطر الداخلية كعامل سالب للأمن القومي العربي.

من هنا سيتم التركيز على بعض أبعاد هذه التهديدات والمخاطر من منطلق تشابك وتعدد روافدها، إضافة إلى محاولة -الباحثة- رصد التهديدات والمخاطر ذات التأثير المستمر والبارز على موضوع الأمن القومي العربي خاصة في ضوء التحولات التي تعرفها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة حتى اليوم (فترة إعداد الدراسة) والسؤال المطروح هو:

ما طبيعة هذه التهديدات الداخلية؟ وما محدداتها الأساسية؟

إذ سيتم توضيح ذلك من خلال المطالب الآتية:

➔ **المطلب الأول: هشاشة البنى الاقتصادية**

➔ **المطلب الثاني: إشكالات الفئة الحاكمة والديموقراطية.**

➔ **المطلب الثالث: ظواهر الأمن المجتمعية.**

المطلب الأول: هشاشة البنى الاقتصادية.

يمكن تحديد مؤشرات ضعف البنى الاقتصادية كتهديد من خلال النقاط الآتية:

- أ- الفقر وانخفاض المرتبات ومستوى المعيشة.
- ب- وجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات.
- ت- عجز الناتج القومي للدولة عن تلبية حاجيات الأفراد والاستثمار.
- ث- مشاكل ارتفاع العمالة في المؤسسات الحكومية والقطاع العام.
- ج- زيادة عدد السكان دون زيادة الناتج القومي⁽¹⁾ والواقع أن مسألة "النمو الاقتصادي والسكاني" شكلت خلافات عميقة بين علماء السكان والاقتصاد، وساد الاعتقاد أن العلاقة بينهما علاقة سلبية⁽²⁾ هذا إضافة إلى أنه يتعين توضيح علاقة النمو السكاني بمسألة الأمن والاستقرار الداخلي، إذ يرى البعض أن حالة الاضطرابات واللامن هي نتيجة لاختلال التوازن بين متغيرات ثلاثة: السكان، الموارد والتقدم التكنولوجي. ولضمان الاستقرار (الأمني) يتوجب ضمان التوازن الذي يمكن التعبير عنه من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{الاستقرار} = \frac{\text{السكان} + \text{التقدم التكنولوجي}}{\text{الموارد}} \quad (3)$$

إذ تشكل هذه العناصر جزء لا يتجزأ من دراسة العلاقات الدولية في الجامعات الغربية، وهنا يجب التنويه أنها ذات أهمية كبيرة من ناحية كونها مؤشرات أساسية لدراسة مواضيع الأمن القومي ضمن البيئة الداخلية. أضف إلى ذلك مسائل أخرى (كمساحة الأراضي الزراعية الطاقة والموارد الأولية، الإنتاج الزراعي والحيواني، الخدمات، المرافق، البنية التحتية، النظم الإدارية والمالية، التضخم، الاستهلاك، الادخار،

¹ - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 23.

² - بول كندي، مرجع سابق، ص 53.

³ - محمد نصر مهنا، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 22.

الاستثمار، الرقابة على البنوك الأجنبية، والشركات متعددة الجنسيات، مستويات التعليم، القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁾، الابتكار...

فإذا تم تفحص الواقع العربي من خلال بعض المعطيات الواقعية يعتبر ضرورة عملية لتفسير الواقع الاقتصادي العربي؛ إذ أنه استنادا إلى ما جاء به التقرير الاقتصادي العربي الموحد فإنه يمكن ذكر بعض الأرقام المعتمدة عن الواقع:

- فقد بلغ عدد السكان عام 2009 في العالم العربي حوالي 340 مليون نسمة، بزيادة 8 مليون نسمة مقارنة بعام 2008⁽²⁾. كما تؤكد التوقعات أن الزيادة السكانية حتى عام 2025 ستتركز بالبلدان النامية التي تعد الدول العربية واحدة منها وهو ما يثير مشكلة الأمن الغذائي⁽³⁾. التي يبدو أنها المشكلة الأكثر احتمالا بالنسبة للزعماء السياسيين مستقبلا، والتي بدأت ملامحها تطبع المرحلة الراهنة، حيث تتركز على زيادة المطالب نظرا تنامي ندرة الغذاء، مما يفرض تغييرات أساسية في سياسات السكانية وسياسات الطاقة، واستخدام الأراضي، واستعمال المياه وفي الحقيقة في تعريف الأمن القومي⁽⁴⁾ وهو الخطر الذي يواجه الدول العربية حاضرا ومستقبلا مما يفرض المزيد من الاهتمام بهذا المجال للأمن القومي العربي على مستوى الدراسات المتخصصة، وعلى مستوى السياسات بطريقة متجانسة.

نظرا لأهميته العملية في تحقيق الحضور الإيجابي للدول العربية على المستوى الإقليمي (المتسم بظهور الأدوار الناشئة)، وعلى المستوى الدولي (المليء بالمتغيرات الشديدة التأثير خاصة في شقها الاقتصادي). من خلال مواقف واضحة وقرارات حاسمة خاصة إذا تعلق الأمر بالشأن الأمني العربي (القومي)؛ وهذا من منطلق أن "من لا يملك قوته لا يملك قراره".

* - يمكن الإطلاع على تفاصيل بعض هذه المؤشرات من خلال الملحق رقم: 02.

¹ - ودودة بدران، نفس المرجع، ص 23-24.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 33.

³ - بول كندي، مرجع سابق، ص 55.

⁴ - ليستر. آر. براون، "مواجهة احتمال ندرة الغذاء"، أوضاع العالم 1997، مرجع سابق، ص ص 86-87.

على هذا الأساس ولأجل توضيح أفضل للواقع الاقتصادي العربي تم رصد بعض المؤشرات الهامة والتي تفسر جزءا من واقع اقتصادي مليء بالإشكالات والأزمات المؤثرة بطبيعة الحال على مسألة الأمن الداخلي للدول العربية الذي يشكل جزءا من الأمن العربي (القومي) المنشود. حيث يمكن إيجازها في ضوء النقاط الآتية:

▪ تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث سجل 6.002 دولار عام 2008 لينخفض إلى 5.159 دولار عام 2009، أي بنسبة تراجع قدرها 14%، على خلفية تراجع العوائد النفطية⁽¹⁾.

▪ الفقر الذي اعتبرته القمة الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن " عام 1995 -بالأقوال على أية حال -"أن الفقر والتفكك الاجتماعي ترتبط إرتباطا وثيقا بقضايا السلام والأمن ... وينبغي تخفيض الظلم العميق الذي ينبث أوضاعا اجتماعية متفجرة ويغذي الخصومات العرقية ويؤدي إلى التزدي البيئي"⁽²⁾. إزاء هذا المفهوم الأمني الجديد يجد الملاحظ أن الدول العربية تعاني من نسب معتبرة من الفقر حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات حسب تقديرات عدد الفقراء إلى عدد السكان.

أ- مجموعة يفوق مستوى الفقر 40% والتي تمثلها (اليمن، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، جيبوتي، جزر القمر).

ب- دول تتراوح معدلات الفقر فيها بين 10% إلى 25 % وتضم كل من (الأردن، البحرين، سوريا، العراق، مصر).

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 29.

² - مايكل رينر، مرجع سابق، ص 240

ت- دول تقل فيها نسبة الفقر عن 10% وتشمل (تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، إضافة إلى بقية دول

مجلس التعاون الخليجي) رغم عدم توفر بيانات دقيقة حول مستويات الفقر⁽¹⁾.

■ البطالة يبدو أنه من غير الممكن للبطالة وحدها أن تشكل سببا كافيا لتهديد الاستقرار والأمن

داخل الدولة لكنها يمكن أن تفعل ذلك بالنسبة للدول النامية (مثل الدول العربية) التي تكون المؤسسات

مازالت هشّة وضعيفة⁽²⁾، وهو ما يشكل بيئة ملائمة لنشوء الاضطرابات الاجتماعية كالجرمة بأنواعها،

والإرهاب... ففي بيئة بلغت فيها نسبة البطالة 14.8% عام 2008 حيث شهدت ارتفاعا مقارنة بعام

2007 حيث كانت تقدر بـ: 13.7% والواقع أن هناك حوالي 14 مليون عاطل عن العمل بالعالم

العربي وفقا لتقديرات عام 2009 أي نسبة 7% من البطالة عبر العالم، إذ تحتل مصر والسودان الصدارة

في هذه التقديرات⁽³⁾. وهو ما يشكل مؤشرا هاما لظهور حالة من الاضطرابات الاجتماعية تهدد استقرار

هذه المنطقة وأمنها بصفة مستمرة. خاصة مع ما يشهده العالم العربي من تداعيات الأزمة الاقتصادية

العالمية التي أثرت على انخفاض الطلب على صادراتها (النفطية) بصفة خاصة، كون أن معظم اقتصاديات

المنطقة هي اقتصاديات ذات طابع ريعي، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمارات ورأس المال...، إذن فقد

كان للأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرات غير متشابهة بالنسبة لكل دولة عربية، كون أن هذا التأثير يرجع إلى

مدى انفتاحها على الخارج والإيرادات⁽⁴⁾. إذ تشكل مسألة الانفتاح الاقتصادي تبعا لمتطلبات التكيف

مع تطورات التجارة العالمية مدخلا لفتح الحدود وتوفير وسائل النقل والمواصلات وقلة التكلفة وإمكانية

عبور الحدود...، هنا يمكن للتنظيمات الإجرامية مثلها مثل المؤسسات التي تمارس نشاطها في إطار عادل،

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نفس المرجع، ص 29.

² - Allen Hammond, **Quel monde pour demain?**, paris: Imprimé par Jouve, 2000, p140.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 36.

⁴ - نفس المرجع، ص 16-17.

أن تشغل وتنتهز فرصة التسهيلات الممنوحة⁽¹⁾. وهو ما يضيف أسباب أخرى لنمو ونشاط تهديدات وأخطار أمنية جديدة في بيئة لم تتحكم بعد في ضبط التهديدات التقليدية، مما يسهم في مزيد من الانفلات وغياب مفهوم الأمن القومي العربي لغياب التفكير فيها أساسا وتوفير آليات تحقيقه.

فغياب العدالة في توزيع الدخل بين أفراد الدول العربية سيكون له الأثر السلبي على أمن واستقرار المنطقة، إذا لم يتم تدارك الموقف... إذ أن مدخرات الأغنياء تذهب لتنمية الدول الغربية، حيث تشير أحد دراسات البنك الدولي إلى أن الأموال العربية المهاجرة تتراوح بين 500 و650 بليون دولار، إذ يرغب أصحابها أن تبقى في السرية لضمان عدم كشف مصادرها هذه الدخول⁽²⁾.

▪ **مشروع السوق الشرق أوسطية:** الذي يمكن إيجاز مخاطره الأمنية من خلال موقف "شمون بيريز" في مؤتمر رجال الأعمال الإسرائيليين بكلية الهندسة في جامعة حيفا من شهر أكتوبر 1995 حيث عبر فيه عن عمق هشاشة الاقتصاديات العربية التي تشكل فرصا ثمينة بالنسبة لهم إذ يقول:

"إن العرب يستوردون كل شيء من السلع الاستهلاكية والمعدات الصناعية بقيمة 80 مليار دولار سنويا أغلبها من الدول العربية، وهي نفس الأصناف التي تنتج في إسرائيل، حتى الماء يستوردونه من الخارج. ويمكن أن تنتهزوا هذه الفرصة وتغتنموها حتى تحققوا حلم إسرائيل في السيطرة على مقدرات المنطقة. إن مهمتكم لا تقل عن مهمة الجندي الذي يحمل السلاح دفاعا عن الدولة في مهمة قومية"⁽³⁾.

ولقد توافرت البيئة الملائمة لتنفيذ هذا المشروع الذي يعد شيمون بيريز[•] أبرز منظريه والقائمين على تنفيذه، إضافة إلى تأييد الولايات المتحدة لطرحات هذا المشروع ووقوفها إلى جانب إسرائيل من خلال

¹ - Allen Hammand, Op.Cit,p 141.

² - عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 91.

³ - كمال شاتيللا، "سوق شرق أوسطية... أم سوق عربية مشتركة التحدي المصري والحل العربي"، في كتاب: الأمن العربي: التحديات الراهنة...

والطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص 315.

• - أحد زعماء حزب العمل الإسرائيلي.

البدء بإقامته ببعديه الاقتصادي والأمني⁽¹⁾. هذا ما يسهم في قيام نظام جديد بالمنطقة كبديل للنظام العربي العاجز وهو ما عبر عنه أحد الصهاينة الأمريكي البريطاني الأصل "برنار لويس" في مقالة بمجلة "فورين أفيرز" عام 1992 "دعا إلى قيام نظام جديد للشرق الأوسط بديلا عن الرابطة العربية الموقف الذي كرهه "شيمون بيريز" خلال عام 1995 حينما دعا إلى تغيير اسم الجامعة العربية واستبدالها بالجامعة الشرق أوسطية⁽²⁾، و قد قابل العرب هذه التوجهات الإسرائيلية الأمريكية بنوع من الثقة في الولايات المتحدة كوسيط عادل يسعى لتحقيق الأمن والسلم بالمنطقة من خلال المدخل الاقتصادي والتنمية، لكن الواقع أبلغ دلالة على التفاوت الاجتماعي وهشاشة الاقتصاد العربي، حيث أنه رغم الثروات الإضافية ذات المنشأ النفطي، فقد ارتفع عدد الأميين في العالم العربي عام 2001 -الذي كان مرتفعا أصلا عام 1980 - إلى حدود 60 مليون شخص أي 39.2% من فئة أعمار 15-64 سنة⁽³⁾.

إذن فإن ما يمكن إضافته في الأخير هو مسألة العمالة الأجنبية في ممالك وإمارات النفط في شبه الجزيرة العربية، حيث استقدمت هذه الدول عشية حرب الخليج حوالي 7 إلى 08 ملايين أجنبي من مختلف الجنسيات "باكستانيين وسيرلانكيين وفلبينيين وهنود، حيث وصل الأمر في بعض الإمارات الصغيرة أن عدد السكان الأجانب يفوق عدد السكان المحليين وهو نتيجة اعتماد سياسة إبعاد وطرده العاملين العرب بسبب الخلافات المزمنة في العلاقة العربية- العربية. هذا ما ينعكس على البنية المجتمعية للعالم العربي والاقتصادية كذلك أين تتزايد الرغبة بالهجرة إلى أوروبا وأمريكا، وهي رغبة جامحة لدى الجيل الشاب، كمؤشر على الآفاق المحدودة التي توفرها الاقتصاديات المحلية⁽⁴⁾؛ التي يبدو أنها تخدم مصالح فئة

¹ - هيثم الكيلاني، "مشروع النظام الشرق أوسطي في بعده الأمني"، المركز اللبناني للدراسات السياسية، (تم تصفح الموقع يوم: 2007/07/16) <http://www.lcps-lebanan.org/arabic/pub/abaad/nu/abaad4b.html>

² - كمال شاتيل، نفس المرجع، ص 315-316.

³ - جورج قرقم، مرجع سابق، ص 597.

⁴ - نفس المرجع، ص 598-599.

معينة والسؤال المطروح ما دور الطبقة الحاكمة إزاء كل هذه التهديدات والأخطار الاقتصادية المتشابكة والمؤثر على أكثر من صعيد؟ خاصة وأن هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية شكلت سببا حاسما في الأونة الأخيرة- كدافع لإنفلات الأوضاع الأمنية بالمنطقة العربية فبدأ الحراك من نقطة الأوضاع الاقتصادية لتتفقم الأمور وتصل إلى شؤون الحكم والديمقراطية والنظم... وهو ما سيتم مناقشته في ضوء المطلب الموالي.

المطلب الثاني: إشكالات الفئة الحاكمة والديمقراطية.

يبدو أن الأمن القومي على مستوى الفئات الحاكمة يعاني من تأثير مفهوم أمني آخر هو "التأمين الذاتي" الذي يعني: "الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء "نظام سياسي" أو "حاكم" أطول مدة ممكنة كما حدث (ويحدث) عادة في العالم العربي"⁽¹⁾ متخذة في ذلك العديد من المسوغات والمبررات، كحصر التهديد الأمني وإبقائه في نطاق خارجي. وهو المنطق الذي اعتمدت عليه أغلب الدول العربية في تعاملها مع مفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم خطابي؛ يجري من خلاله تمرير العديد من السياسات والمواضيع التي تخدم مصالح الفئات الحاكمة بصفة خاصة، إذ تلجأ هذه الأخيرة خاصة في أوقات الأزمات إلى ما أطلق عليه "بوزان" B.Buzan بعملية "إضفاء الطابع الأمني Securitization على مجالات السياسية العامة، حيث حدد ثلاث شروط لنجاح هذه العملية:

- إبراز أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد والمجتمع والدول.
- تحديد التدابير الطارئة التي يمكن في ضوئها التحكم بالتهديدات.
- يتوقف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضی المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسائل محددة، وبالذات خرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة⁽²⁾؛

¹ - أمين هويدي، أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟، بيروت: دار الشروق، 1991، ص 29.

² - عادل زقاع، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2008-2009، ص ص130-131.

وهو ما يسوق إلى غياب الديمقراطية نظرا لتقدم الحكام (في العالم العربي) مصالحهم كأولوية على حساب مصالح الأمة، فالهدف والمسعى الأساسي لهؤلاء القادة هو تخليد الملكية حتى في الدول الرئاسية، إضافة إلى الاستمرار في استخراج الثروات التي استحوز عليها عدد قليل منهم⁽¹⁾ هذا الواقع فرض على أصحاب القرار في العالم لعربي ما يمكن تسميته ب: **المشكلة الثلاثية Trippe Dilemma** التي تتطلب تحقيق التوازن في الإنفاق على مجالات ثلاثة:

- نفقات الدفاع لتحقيق الأمن الحربي.
- النفقات التي ترفع من مستوى المعيشة وقدرة الإنتاج.
- النفقات للإبقاء على النظام.

حيث أنه إذا تم اهتمام صاحب القرار بالنوع الأخير من النفقات، اختل توازن الأمن القومي "فهناك فرق بين التأمين والأمن القومي" فالأخير يشمل أمن الدولة والشعب، حيث أن تحقيقه يحتم مناقشة ترتيبات الأمن⁽²⁾، من خلال إشراك الجهات الشعبية التي تمثلها دولة المؤسسات. لكن عدم تطبيق هذا المضمون يؤدي إلى الانحراف عن غاياته وتقزيمه في مضامين منحازة لفئة الحكام وهو ما يعمق الهوة بين هذه الأخيرة وشعوبها، ويوجد فراغا يؤدي إلى خلق فرص للتدخلات الخارجية التي تجدهي الأخرى مبررات الحفاظ على أمنها تحت مسميات ومفاهيم مختلفة تم شرحها في الفصل السابق.

هذه المفاهيم التي أدت إلى تحولات واسعة النطاق في العالم العربي منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وبعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، أضف إلى ذلك تبعات احتلال العراق⁽³⁾ تحت مظلة مكافحة الإرهاب بالمنطقة وإصلاح العالم العربي، وبطبيعة الحال كان المدخل

¹ - كريستيان هاريليو، مرجع سابق.

² - أمين هويدي، أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟، مرجع سابق، ص 29-30.

³ - رفيق حبيب، حروب الديمقراطية: معارك الإصلاح والهيمنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 41.

الديمقراطي أساسا قويا استندت إليه القوى الكبرى في مجمل مواقفها وتدخلاتها بالمنطقة، كون أن النظم العربية غير شرعية في معظمها وهي بذلك وفرت البيئة المناسبة للتدخلات الخارجية.

هذا ما ترجمته قمة مجموعة الدول الثماني في 2004، حيث أجمعت على الأهداف العليا للترويج للديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا، ذلك أن جانبي الأطلسي ينظران إلى الترويج للديمقراطية باعتبارها عاملا حاسما لتحقيق أمن كل منهما، وكذا الاستقرار طويل المدى بالمنطقة.⁽¹⁾ وهو ما أدخل المنطقة في مرحلة من مراحل التحول السريع إذ لم يعد من الممكن استمرار الأوضاع السياسية في البلدان العربية، حيث وصل التدخل الخارجي لحدود غير مسبوقه وأصبحت القوى الحاكمة في مرحلة حرجة نظرا لامتداد طموحات القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى درجة تريد فيها فرض نظامها القيمي من خلال الديمقراطية.

حيث توفرت لها البيئة الملائمة لتنفيذ أهدافها ذات البعد الإستراتيجي تحت غطاء قيمي ديمقراطي لذا يمكن توضيح حالة الانسداد التي تعرفها البيئة العربية والتي أدت إلى انفجار الأوضاع من خلال العنصر الآتي:

■ انعكاسات غياب الديمقراطية على الأمن بالمنطقة العربية:

لقد أصبح الشارع العربي في حالة من عدم الاستقرار - على أقل تقدير - إذ يرفض الحالة التي وصل إليها ويطمح لتحقيق حياة حرة وكريمة، في الوقت الذي يرى فيه أن الأنظمة لم تمنحه الفرصة، والبيئة الحرة لتلبية حاجاته⁽²⁾، مما دفع على سبيل المثال بالولايات المتحدة والقوى المساندة لها إلى مطالبة النظام

* - حيث أصدرت مجموعة من المفكرين العرب، تحت رعاية الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية والعربية الذي صدر عام 2002 وسرد بالتفصيل قصة الأسقام السياسية العربية والاقتصادية والاجتماعية، منذ وقت طويل، وأصدر نداء مفعما بالعاطفة لتحويل المنطقة من خلال الإصلاح.

¹ - منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية بالشرق الأوسط"، تقرير معهد السلام الأمريكي رقم 127، ترجمة معهد السلام الأمريكي، تم تصفح الموقع يوم: 2007/11/07 <http://www.usip.org>

² - رفيق حبيب، نفس المرجع، ص 43.

السعودي باحترام حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة... وهذا طبعاً بعد سنوات من الصمت المتآمر للولايات المتحدة إذ كانت السعودية بمنظورها ولفترة طويلة عامل استقرار واعتدال لمصلحة الغرب، لكن وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت تشكل عامل تهديد و"خطر" للعالم الغربي. وما يدع مجالاً للشك بهذا التصور هو الاعتداءات الإرهابية، عامي 2003 و2004 داخل المملكة عبر شبكة القاعدة⁽¹⁾. وهو ما فرض عليها الإصلاحات وتحسين الأداء السياسي.

إذن فقد أخذت الأنظمة السياسية في العالم العربي تتحول تحت ضغط من القوى الخارجية، لتحديث تغييراً شكلياً في العديد من الحالات، من خلال تطبيق الديمقراطية المقيدة⁽²⁾، وهو ما أفرز العديد من التداعيات الخطيرة التي تمس الاستقرار وتهدد الأمن في العالم العربي، من خلال ظهور بعض الجماعات الانتهازية التي تجدد في هذه الظروف والصراعات الداخلية فرصة لنشاطها وتحقيق مكاسبها المادية في إطار سعيها إلى الريح والقوة والنفوذ والسيطرة الاجتماعية والسياسية النابعة من الفساد؛ هذا ما وضحه المؤتمر الوزاري العالمي حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 1994، إضافة إلى إبرازه مجالات هذا النشاط مثل: الإتجار في المواد النووية، الأشخاص، المخدرات، غسل الأموال، تهديد الأمن القومي⁽³⁾. ضمن هذه الدلالات الجديدة للمخاطر الأمنية يتعين على الدول العربية تغيير آليات التعامل التقليدية مع التهديدات والمخاطر وتكييفها تبعاً لما تفرضه المعطيات والمتغيرات الدولية الجديدة بطريقة استباقية؛ إذ لا يمكن تحقيق هذا الهدف العملي إلا من خلال اعتماد منطق أساسي وهو دراسة التهديدات والمخاطر ومعرفة خصائصها وأسبابها، للتمكن من التعامل معها بدقة وتركيز كمتطلبات تفرضها الوقائع الأمنية المستجدة. مما يسهم في وضع مفهوم الأمن القومي العربي في إطاره اللازم الذي يفترض أن يكون فيه مستقبلاً، كحاجة حيوية للأفراد والمجتمعات العربية التي تصاعد فيها الشعور بالأمن بصفة غير مسبقة خاصة في

¹ - جورج قزم، مرجع سابق، ص 621.

² - رفيق حبيب، مرجع سابق، ص 43.

³ - محمود شريف بسبوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دولياً وعربياً، القاهرة: دار الشروق، 2004، ص 23.

ضوء الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 (التي بدأت بمطالب اقتصادية لتصل إلى مطالب سياسية ديمقراطية متعلقة بتغيير النظم الحاكمة) وهو ما أسفر عن تداعيات وخيمة على أمن المنطقة يصعب تقييمها بدقة في الوقت الراهن نظرا لقرىها الزمني من إعداد الدراسة.

المطلب الثالث: ظواهر اللأمن المجتمعية.

إذا كانت المجتمعات العربية تتسم بتعدد الانقسامات الاجتماعية والثقافية والعرفية فإن إمكانية تعرض أمنها للتهديد تصبح أكثر احتمالا؛ سواء من طرف القوى الخارجية أو الجماعات المصلحية الداخلية.

من هذا المنطق وإذا تم إضافة عامل التخلف الاقتصادي الشديد فإن أمنها يهدد ذاتيا دونما حاجة لفعل خارجي. إذن أصبحت التعريفات الحديثة للأمن تدخل الاعتبارات السابقة في الحسبان⁽¹⁾. وهو ما يضع الدارس أمام العديد من المظاهر المجتمعة المسببة لحالة اللأمن المجتمعي إذ سيتم التركيز على بعض منها بحسب مقتضيات الدراسة المحدودة.

■ إحياء النزعة القبلية: حيث تعبر أحد العوامل الأساسية في اختزال الهوية العربية من خلال العديد من العوامل مثل: ظروف توزيع السلطة، سيادة غير العرب في كثير من فترات التاريخ تحت غطاء الإسلام تارة، وبغير تغطية إسلامية تارة أخرى، وهو ما شكل تحديا للهوية العربية؛ إضافة إلى انعكاسات الاستعمار⁽²⁾، إذ تعتبر الدول العربية حديثة "سياسيا" لكن هذا غير كاف لتبرير حالة الخمول التي تعيشها الدول العربية، إذ أصبحت تظهر في صورة المناهض لهذه الموجة من التحول الديمقراطي وهو ما أفرز العديد

¹ - محمد المليبي، "الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي"، في كتاب: الأمن العربي ... التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص 117.

• لكن هذا لا يمنع من التطرق لمظاهر أخرى للأمن المجتمعي، ضمن بحوث أخرى كونه مجال واسع يستدعي العديد من الجهود البحثية العلمية المتواصلة والمركزة.

² - عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 40

من الظواهر الاجتماعية كالإرهاب، والتطرف...، لكن هذا لا يمنع من وجود إستراتيجية نفوذ، تحافظ على الأمن القومي المحلي، ثم القومي (بمعنى أوسع) حسب ما يراه كرستيان هاريلو، ويعطي مثالا على ذلك وهو النموذج الصيني⁽¹⁾.

■ انتشار العنف: الذي بات الميزة البارزة لراهن العالم العربي، إذ يعد انعدام الحرية السياسية والديموقراطية والشفافية وغياب العدالة في توزيع الثروات ومصادرة الحكم، إضافة إلى حرمان الشعب من صناعة قراره وسياساته الكبرى والصغرى من خلال آليات القمع والظلم وسجن الأحرار⁽²⁾ هي أسباب رئيسية لحالة اللاأمن المجتمعي.

إضافة إلى محاولة كل من أمريكا وإسرائيل وصف كل مقاومة بأنها إرهاب، حيث تتجاهلان الجذور والأسباب وتركزان على المظاهر والنتائج؛ بل أكثر من ذلك فهي تعتبر الإسلام في حد ذاته تربة خصبة للإرهاب ورعايته⁽³⁾ وأصبح العالم العربي في منظورها يتراوح بين "ميمين" أي أنه لا ينتج سوى معادلة واحدة وهي: مقاتل أو مهاجر. وهي صورة ذهنية استطاعت القوى الغربية تكريسها من خلال أسلحتها "الذكية" خاصة التكنولوجيا التي أصبحت عاملا متصاعدا التأثير في بيئة العلاقات الدولية، ورسم الإستراتيجيات المستقبلية. خاصة الأمنية، إزاء كل هذه التحولات يقف الفرد العربي في حالة انتظار غير مبرر، وانبهار يزيد من تعميق فجوة اللاأمن في أبعاده الحديثة.

¹ - كرستيان هاريلو، مرجع سابق.

² - نوال إبراهيم موسى آل يوسف، الطبيعة السياسية والاجتماعية للمليشيات في العالم العربي، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانيمارك، كوبنهاغن، سبتمبر 2009، ص 62.

³ - عصام نعمان، "مشروع إستراتيجية المؤتمر القومي - الإسلامي وبرنامج المرحلي للسنوات الأربع القادمة"، المستقبل العربي، العدد: 321، نوفمبر 2005، ص 194.

▪ انقسام العالم المذهبي وتفاقم ظاهرة التمييز بين الفرق الإسلامية، خاصة بين السنة والشيعة، وهو ما تسعى إليه قوى المنطقة لتأجيج نار الفتنة المذهبية والتهديد بإمكانية نشوب حروب إسلامية، كما هو الحال بالنسبة للسعودية ومملكة البحرين، وإيران والكويت كدول إسلامية...⁽¹⁾

▪ **خطر العمالة الأجنبية** الذي بدأ مع ظهور البترول في منطقة الخليج، وتتجلى خطورة هذه الظاهرة من خلال احتمال تأثيرها على انتماء الأجيال الجديدة لمجتمعاتها، نظرا لكون اللغة والثقافة والدين روابط معنوية تقوي ارتباط الإنسان بمجتمعه⁽²⁾.

فمثلا اللغة تعد أساس الفكر والتعبير عن الهوية، وهي الآن تواجه خطر "التجاوز" بمبررات التطور العلمي والثقافي (وهي مبررات واقعية لا يمكن تجاهلها أو إغفال أهميتها) لكن بالمقابل يجب التعامل معها وفق محاذير الخصوصية، كون أن عنصر اللغة من شأنه تقديم نماذج تفكير وعادات...، يمكن أن تؤثر بطريقة "ناعمة" من خلال نمط العيش، إلى أن ينتهي الأمر بالتفكير⁽³⁾ ' و هو ما يتوجب الحذر منه خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة التفكير بالأمن القومي، الذي يبدو أنه أصبح في ذهن العديد من المفكرين العرب قضية ينظر إليها بأعين غريبة، وترجم بأقلام تبدو في الظاهر عربية، لكنها في الحقيقة تكرر مفاهيم دخيلة على الأمن القومي العربي وبالتالي تسهم في ضموره.

▪ عمل الحكومات العربية على إعاقة نمو قدرات الجماهير الشعبية على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها بشكل رشيد⁽⁴⁾. وهو ما خلق فئة اجتماعية لا تزال قيد التكون من النخب الواعية، والمعارضة لهذه السلوكيات الغير ديمقراطية لكنها هي الأخرى أصبحت تتهم بالعمالة للأجنبي وحتى بالإرهاب... هنا يدرك الدارس مدى إسهام النظم التسلطية في تهديد الاستقرار المجتمعي و إحباط أي

¹ - نوال إبراهيم موسى آل يوسف، مرجع سابق، ص 60.

² - محمد المليبي، مرجع سابق، ص 123.

³ - محمد عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص 42-43.

⁴ - نوال إبراهيم موسى آل يوسف، مرجع سابق، ص 63.

محاولة للتفكير السليم بالقضايا الإستراتيجية وتفكيكها لضبط الانفلات على المستوى الفكري وعدم تركه عرضة للظروف والتأويلات الغير محايدة، التي من شأنها التأثير المباشر أو غير المباشر على مفهوم الأمن القومي العربي من حيث وجوده أساسا.

وكخلاصة يمكن القول أن الدول العربية تعاني من حالة لا أمن اجتماعي، نظرا لاتساع الهوة بين الدولة والمجتمع، وعموما يعد العنف والإرهاب أهم مظاهر اللاأمن المجتمعي وإذا تم طرح شرطين أساسيين فقط لتحديد مفهوم الأمن (الإنساني عموما) (في أدنى درجاته)، أي التحرر من الخوف والحاجة، فإن اللاأمن المجتمعي عربيا واقع مثبت لا جدال فيه⁽¹⁾. كتهديد ذو طبيعة بنيوية يزيد من قوة احتمال ظهور أخطار أخرى وتنامي تأثيراتها حاضرا ومستقبلا؛ مثلما يبدو حاليا من مظاهر الهجرة الداخلية بسبب التهميش وغياب العدالة، إضافة لإنتشار المخدرات، ...

والسؤال المطروح هو كيف يجب التعامل مع هذه التهديدات والمخاطر المركبة؟ و ما هي المقاربة

الأنسب لتأطير هذه التهديدات و بناء أنموذج أمن قومي عربي؟

هذا ما سيتم مناقشته ضمن المبحث الموالي.

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 77.

المبحث الثالث: الطبيعة المركبة للتهديدات الأمنية و انعكاساتها على واقع مقارنة أمن

المنطقة العربية.

رغم تضاعف التهديدات الأمنية بصفة غير مسبوق بالمنطقة العربية و التحذيرات من تفاقمها خاصة بعد الحرب الباردة ، التي أفرزت العديد من التحولات مما جعل المنطقة تعيش حالة من الفوضى بصفتها إقليم خضع للعديد من التطورات عبر مختلف المراحل التاريخية التي مر بها ، وصولا إلى الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية عام 2008 التي امتدت تأثيراتها إلى مختلف مظاهر الواقع الدولي و بطبيعة الحال الظاهرة الأمنية العربية ، حيث اتجهت أكثر فأكثر نحو الإلغاء كموضوع إستراتيجي قومي، من خلال تحول المنطقة العربية إلى مكان مثالي و مفضل لدى القوى الكبرى لحسم خلافاتها الإستراتيجية حول مناطق النفوذ، إضافة لكون هذه القوى تهدف إلى شل أي إمكانية لحدوث تفاعلات أمنية بينية عربية؛ كل هذا جعل من فكرة طرح وجود إقليم أممي عربي محل تساؤل و نقاش.

و عليه إذا تم اعتبار التهديدات الأمنية بالمنطقة العربية أنها تهديدات إستراتيجية تمسها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على افتراض أن التهديد ليس بالضرورة مادي ولا مباشر بل هو حركية مخاطر *Dynamique de risque* أي غير مستقر الشكل و المحتوى و آلية التعبير، فإنه بذلك تصبح مهمة أو وظيفة تحقيق الأمن القومي لدولة معينة تقتضي التوفيق بين تفاعل البعدين الخارجي و الداخلي للأمن القومي ، مما يجعله يتميز بطابع متحرك و متغير¹ هذا ما يفرض تبني منطق إستراتيجي بعيد عن المفاضلات القطرية ، الإقليمية أو العالمية التي درجت الأقطار العربية على اعتمادها بصفة انفرادية غير مدروسة وذلك بسبب تعارض مدركات التهديد و الشواغل الأمنية لدول المنطقة² مما جعل مسألة مقارنة أمنها تنطوي على الكثير من مكامن الخلل أحيانا و الغموض أحيانا أخرى تحتاج لمزيد من التحليل و

¹ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 27.

² عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص 73.

الدراسة ، لذا يتعين طرح التساؤل الآتي: كيف تقارب دول المنطقة العربية أمنها؟ إلا أن الإجابة عن هذا

السؤال تتطلب التعامل مع جملة من الحقائق البارزة بعد نهاية الحرب الباردة :

1- ترابط مستويات الأمن القطري(الوطني) الإقليمي و الدولي ، و حقيقة عدم إمكانية توافر أمن

حقيقي دون تضافر هذه المستويات الثلاث.

2- صعوبة إدارة الأوضاع الأمنية الجديدة ، فمثلا أصبح الحديث عن الصراعات اللأمتماثلة

Asymétriques التي تدار بوسائل ليست حتما عسكرية فقد تكون تقنية ، مدنية أو

حتى فيروسات سريعة العدوى...

3- تصاعد أهمية البحث عن مقارنة إستراتيجية لاحتواء الأوضاع الأمنية المستجدة كأولوية ملحة.

4- خضوع مسألة مقارنة أمن المنطقة العربية للعديد من الاعتبارات الموضوعية أبرزها:

أ. ثقافية: بمعنى مستوى الوعي بالأمن.

ب. منهجية: أي طريقة التفكير بالموضوع .

و عليه تم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: محدودية المقاربة القطرية لأمن المنطقة العربية.

المطلب الثاني: استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية.

المطلب الأول: محدودية المقاربة القطرية لأمن المنطقة العربية.

يأتي هذا المطلب ليقدم جانبا تحليليا لأحد مستويات الأمن القومي العربي القائم على الطرح الدولاتي (القطري) لتحقيق الأمن، و ذلك من خلال فحص بعض التوجهات الأمنية للدولة القطرية العربية بعد نهاية الحرب الباردة، كمسألة أساسية لفهم العلاقة بين تطور طبيعة التهديدات من صلبة إلى لينة ، و واقع الاستجابة القطرية لها، إن كانت تحمل دلالات تكيف إيجابي أم سلبي مع تطورات البيئة الداخلية و الخارجية كمجال تفاعلي عام للأمن القومي.

و عليه فإن جهود الدول القطرية بعد الحرب الباردة بدت في معالجتها لشواغلها الأمنية مبتعدة عن أي طرح قومي، في أول اختبار حقيقي لها أي مع غزو العراق للكويت و هو ما أسفر عن جملة من النتائج التي شكلت أساسا عمليا للأمن القطري لدول المنطقة العربية التي يمكن إجمالها في العناصر الآتية:

1. انكماش التركيز الأمني على مفهوم الأمن القطري: و استندت في ذلك الدول العربية في

معظمها على منطق المساعدة الذاتية **Self-help**¹ و هو ما كرس الاختلاف حول مفهوم

الأمن القومي و سبل تحقيقه، إذ أصبحت الدول القطرية تنظر لأمنها في أغلب الأحيان من زاوية

السيادة و الحدود و هو ما دفع بها إلى تبني خيارات إقليمية و دولية مختلفة أحيانا و متناقضة

أحيانا أخرى² ، مع مسألة الأمن القومي العربي الذي لم يعد مجديا أمام التحركات الأمنية الدولية

بالمناطق العربية التي لا تعارضها دول هذه المنطقة و تعتبرها من صميم أمنها القطري مثل: إنشاء

قوات بحرية خاصة بالمتوسط من طرف حلف الشمال الأطلسي NATO سميت ب: Eurofor

بفلورنسا الايطالية إضافة إلى قوات التدخل السريع RDF عام 1992³ وهو ما يدل على

¹ نفس المرجع، ص 73.

² السيد زرد ، "الأمن القومي العربي: مصادر التهديد و سبل الحماية"، المستقبل العربي، عدد: 135، مايو 1990، ص 148.

³ مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط : دراسة في الرهانات و الأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006، ص 123.

تراجع جاذبية الطرح الداخلي للأمن لصالح أمن خارجية جاءت لملء الفراغ الأمني العربي الذي خلفته الحرب الباردة و استغلاله لصالحها.

2. **التحالف مع القوى الخارجية كأولوية أمنية:** وهو ما تعتمد معظم الدول القطرية العربية ، رغم معارضة هذه القوى الكبرى لفكرة الأمن القومي العربي¹ ، فعلى سبيل المثال من السهل إدراك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة أوباما فيما يخص القضايا العربية جميعها دون استثناء بأن إسرائيل تشكل القاسم المشترك فيها ، و هذا يعود إلى فشله في تحرير القرار السياسي الأمريكي من قبضة اللوبي الصهيوني (الذي تم شرحه في عنصر سابق)، أضف إلى ذلك عدم تحدث أوباما في خطابه الشهير بجامعة القاهرة بتاريخ 2009/06/04 عن عروبة ووحدة العراق مما يؤكد عدم ممانعته لمخطط تفكيك العراق². فهي مواقف تجعل من التوجه العربي للتحالف مع أطراف خارجية لأجل تحقيق أمنها القطري فيه الكثير من المغالطة و لا يخضع لأي حسابات إستراتيجية منطقية تهدف لتحقيق أمن قومي عربي بمعنى شامل؛ هذا ما فتح مجال الاقطار العربية على العديد من المخاطر الأمنية التي يصعب التنبؤ الدقيق بنتائجها .

3. **قيام التصور الأمني العربي القطري على تناقضات تفاعلية:** وهو ما يمكن لمسه من خلال منطق تفاعل الدولة القطرية العربية ضمن بيئة التهديدات و المخاطر لعالم ما بعد الحرب الباردة ، الذي يقوم على المعادلة الآتية:

أمريكا من صميم الأمن الوطني \neq العلاقة التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تحمي أي طرف عربي من إسرائيل.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص 73.

3 عبد الله الأشعل ، " أوباما لم يطور موقفه من القضايا العربية: المسافة تضيق بينه و بين أسلافه" ، مجلة آفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 58-

و هو ما ينطوي على خلل بنيوي¹ يقوض أي تفاعل إيجابي لصالح الأمن القومي العربي.

4.توظيف الدولة لمجال الأمن القومي توظيفاً سلبياً: وذلك من خلال رغبة الدولة القطرية التعويض

عن المجالات التي انسحبت منها ، بتضخيم أدوارها في المجال الأمني الذي يظل من صميم

اختصاصها²؛ فمثلاً تلجأ الدولة على الصعيد القطري إلى مواجهة الحركات المعارضة سياسياً أو الصراعات

المتنامية اجتماعياً إلى رفع لواء الحل الأمني في سياق هدفين رئيسيين:

- الأول: مواجهة و كبح القوى المعارضة أو المتصارعة.

- الثاني: تبرير آلية المواجهة المعتمدة على ما لديها من إمكانيات الاستخبار و التسلح، و امتلاكها لوسائل

القهر المعنوي و النفسي ، فضلاً عن المادي كآلية جزئية تهدف لتجميد المشكلات دون احتثات مسبباتها³

و هو ما يجعل البيئة الأمنية الداخلية تحتوي على مشاكل كامنة لا يمكن التنبؤ بوقت انفجارها.

5. إختزال الأمن الداخلي في بعض الأبعاد العسكرية الخارجية: من خلال تجاهل التهديدات

الداخلية اللينة **Soft Threats** ، كعدم الاستقرار ، القمع السياسي ، الفقر، العجز التنموي ، ندرة

الموارد، النزاعات العرقية و الطائفية ، التطرف ، الإرهاب، التدهور البيئي ، المخدرات ، التهريب ، الجريمة

المنظمة ، الأوبئة ، الهجرة، مشاكل العمالة الأجنبية⁴... فمثلاً نجد بعض الدول العربية تحتل مراكز متقدمة

في مجال الجريمة المنظمة العابرة للأوطان حيث يشير تقرير التنافسية العالمية لعام 2010 إلى أن ليبيا على

سبيل المثال لا الحصر تحتل المرتبة 23 من بين 133 دولة عبر العالم في هذا المجال⁵ ، كما أن سوريا قد

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 74.

² ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 155.

³ صلاح سالم، تجليات العقل السياسي و مستقبل النظام العربي، القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 1998، ص 39.

⁴ عبد النور بن عنتر، نفس المرجع، ص 78.

احتلت المرتبة الخامسة حسب نفس التقرير¹؛ و هو ما يرفع من درجة التهديد الداخلي في حركة تفاعله مع البيئة الخارجية ، و يقوض الأمن القطري الداخلي ، لسهولة اختراق هذه البيئة الهشة .

6. التركيز على أمن السلطة (الفئة الحاكمة): دون أي اعتبار لمقتضيات أمن الدولة ، وهذا راجع إلى هشاشة الدولة القطرية لعدم توافرها على مؤسسات قادرة على التعامل مع واقعها الإثني و الطائفي و الاجتماعي بصفة عامة ، و هو ما سهل من صعود قضايا الأقليات² و الديمقراطية... إذ وصلت إلى حد التفاعلات العنيفة في أكثر من دولة عربية لدرجة تهديد بقاء الدولة في بعض الحالات و تفككها الفعلي في حالات أخرى³(السودان،العراق) وهو ما وفر بيئة ملائمة للقوى الكبرى لتحقيق مصالحها و تنفيذ إستراتيجياتها الدقيقة و المدروسة.

7. الالتزام بالتعاون الدولي كخيار أمني قطري: و هو ما ترسخ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001⁴، نظرا لقوة العلاقة بين الأمن الوطني و الدولي على أساس أن أمن الدولة يزيد بزيادة أمن الدول جميعها ، و ذلك من خلال التعاون على نزع السلاح، الرقابة على انتشار الأسلحة النووية⁵... لذا كان لزاما على الدول العربية بعد الحرب الباردة العمل على تكثيف الجهود لتحقيق غاية الاستغلال السلمي المشترك للطاقة النووية، و هو الشيء الذي يمكن من مراقبة القدرات العربية و تشجيعها في إطار دولي، ففي هذا المجال توجد مصر ، المغرب و الجزائر التي تسير في هذا الاتجاه، إلا أن النقطة التي يتوجب التذكير بها هو ما آل إليه الوضع بالعراق بعدما أثرت ضده حملة إعلامية مكثفة تفيد بإخفائه على المراقبين

1. Idem, p 295 .

² عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق،ص 78.

³ أحمد يوسف أحمد ، " تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري " ، المستقبل العربي، العدد:269،2001،ص ص 109-110.

⁴ عبد النور بن عنتر ، نفس المرجع ،ص 78.

⁵ ممدوح شوقي ، مرجع سابق،ص ص 44-45.

الدوليين حقيقة وصوله إلى قدرة نووية عسكرية¹ و ما ترتب عن هذا الأمر من اختراقات مباشرة لأمن هذه الدولة ، تحت ذريعة واهية ثبت عدم صحتها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، حيث فُتحت المنطقة على العديد من الاحتمالات و التجاذبات الإقليمية و الدولية الرامية لتأمين مصالحها(النفطية على وجه الخصوص).

إذن فخلاصة ما سبق أن تصورات الأمن القطري لا تزال تطبع جداول أعمال الدول العربية التي لا تتطلع إلى توسيعه و إعطائه بعدا قوميا ،لذا فإن أبرز سمة للتسلح العربي هي أنه تسلح قطري محض لا يحمل أي دلالة أو تطبيق جماعي قومي يسعى لدعم الأمن وفق منظور تعاوني ؛ وهو ما جعل من المنطقة أكبر مستورد للأسلحة بالعالم²؛ فمثلا بلغت النفقات العسكرية السعودية عام 2006 نسبة 6.8% من الناتج الوطني الخام PIB، و قد انتهجت العديد من الدول العربية نفس المنحى التسلحي كالمغرب التي أنفقت قدر ب 5% من إجمالي الناتج الوطني الخام على الدفاع • وهي أرقام و تقديرات ذات دلالة على عمق المشكلات الأمنية العربية خاصة بعد الحرب الباردة التي ألفت بثقلها على استقرار القطاع الاقتصادي ،الذي يعد عصب الأمن و الاستقرار حيث يفترض أن يحتل سلم الأولويات كمدخل إستراتيجي لتحقيق الأمن القومي العربي من خلال التنمية الاقتصادية.

كنتيجة يمكن القول أن هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في رفع درجة التهديد بالمنطقة العربية ، و جعلت منها بيئة نشاط للعديد من الاختراقات الخارجية و التجاوزات الداخلية ، التي يصعب التحكم بحركياتها من خلال مقارنة قطرية ضيقة للأمن و التي ثبت قصورها مرارا أمام تنامي العديد من التهديدات

1 محمد بناني ، " الأمن العربي و تحديات التسلح النووي " ، أعمال ندوة: الأمن العربي:التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص417. ¹

2 المؤتمر القومي العربي التاسع: حال الأمة العربية: الوثائق- القرارات-البيانات،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1999،ص85.

• كما قد صنف تقرير حديث أصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية و الأمن ببلجيكا الجزائر -بعد اندلاع القتال بليبيا-على رأس الدول الإفريقية من حيث الإنفاق العسكري، إذ رفعت من ميزانية دفاعها بنسبة قدرها 40% و ذلك بقرار صادر شهر مارس 2011، و هو ما جعلها من بين العشر دول بالعالم الأكثر إنفاقا على التسلح و الدفاع و الأمن .

النوعية (اللينة Soft-Threats) في ضوء إفرازات العولمة المادية و القيمة؛ هذا ما يبرز ضرورة تبني مقارنة أوسع للأمن القومي العربي و هو ما سيتم تحليله ضمن المطلب الآتي.

المطلب الثاني: استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية.

رغم التطور الذي عرفه مفهوم الأمن القومي على الصعيد العالمي و إقرار العديد من المنظرين و المختصين بأن الأمن لم يعد مفهوما ستاتيكية تشكل فيه الدولة الضامن الوحيد له (كما ذهب إلى ذلك ريتشارد فالك) ، أضف إلى ذلك مطالبة العديد من الاتجاهات الليبرالية بأطر جديدة لتحليل الأمن أكثر وضوحا مستخدمة في ذلك مسوغات مفاهيمية كالتنمية، التعاون، الديمقراطية (و هو ما تم مناقشته في الفصل السابق).

إلا أن دول المنطقة العربية تفتقر لرؤية إقليمية واضحة لأنها تستند إلى محددات مفاهيمية تقوم على معايير التوازن و الرفاه ، حيث أن التوازن يعني الإجماع و الاتفاق بين أطراف المنطقة، و الرفاه يتعلق بإشباع الحاجات و تحقيق الحد الضروري من العدالة¹.

و هو ما يقتضي الوقوف على مسببات هذا الوضع السلبي لأمن المنطقة و عدم استفادتها من وجودها في قلب تجاذبات القوى الإقليمية و الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي سعت لإعادة التوقيع الإستراتيجي ، و تغليب معادلتها الأمنية، و هو ما يمكن إيجازه في النقاط الآتية:

1. أن مسألة الأمن القومي العربي كانت تعاني حتى قبل الحرب الباردة من قيود سياسية القوتين

العظمتين ، حيث كلما تعلق الأمر بمسألة أمنية مشتركة انتهى الحوار العربي بشأنها إلى مأزق و

استبعاد أي حل ملموس² و هذا يعود إلى تكرر قاعدة الجدل السلبي.

¹ محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ، ص 80.

² عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع، ترجمة: صالح الحاج ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1988. ص 107.

2. حدوث تحول إستراتيجي خطير في مسألة الأمن القومي العربي بعد الغزو العراقي للكويت ، وما تبعه من تحركات ميدانية لقوى كبرى بالمنطقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي هدفت أساسا لتوسيع دائرة مصالحها و نفوذها من خلال استغلالها و توظيفها لفائض القوة الذي أصبحت تحوزه بعد الحرب الباردة تحت ذريعة الأمن العالمي و غيرها من المبررات ، مؤداها الأساسي أن فائض القوة يساوي فائض الأمن . إلا أنه لا بد هنا من التنبيه إلى أن القوة لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري بل تعدته إلى مضامين أخرى كاحتكار رأس المال العالمي، التقني ، العلمي ، الإعلامي ، الثقافي ، الاستثماري ، العسكري... و هو ما أثر على مدلولات الأمن لما بعد الحرب الباردة و يشكل تحديا لقدرة دول المنطقة على بلورة سياسة أمنية خاصة بها ، حيث أنه ليس من المبالغة القول أنه لا توجد اليوم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول النووية الكبرى التي تستطيع ضمان أمنها و مواطنيها بمفردها من أي هجمة خارجية¹.

أمام هذا الواقع لتمدد دائرة ممارسة القوى الكبرى لإستراتيجياتها الأمنية بالمنطقة العربية ، و التي ترسخت معالمها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و الغزو الأمريكي للعراق 2003 ، و من ثم فتح المنطقة كمجال لتنفيذ أجندة أمنية موسعة تحت مسميات و مفاهيم عديدة كالشرق الأوسط الجديد ، محاربة الإرهاب...، أساسها إبقاء المنطقة في حالة من الترقب و الخوف بالسؤال من الهدف التالي؟ إذ لم تقم هذه الدول بتطوير اهتماماتها الأمنية أو تتبنى حد أدنى لمفهوم أمني شامل يفترض:

أ. اتفاق على مصادر التهديد و سبل مواجهتها.

¹ محمد توهيل عبد أسعد ، مرجع سابق ، ص ص 298 - 299

ب. تكامل بين مستويات الأمن القطري و الإقليمي.¹

مما يحيل إلى ضرورة طرح السؤال الآتي: كيف لدول المنطقة العربية أن تستجيب بفاعلية لتطور التهديدات الأمنية و تحولها، مع تعدد و تداخل مجالات و مستويات تأثيرها في الأمن القومي وفق مقارنة قطرية محدودة وهشة؟.

و هو سؤال على قدر من الأهمية لما يحمله من مفارقة موضوعية و منهجية يصعب إثبات نجاعتها و جدواها على المستوى العملي ، لكن رغم هذا تتمسك دول المنطقة بالتوجه القطري للأمن القومي ، و هنا ممكن الخلل و القصور الذي أسفر عن حالة استعصاء أمني مركبة من حيث الطبيعة و المجالات وكذا المستويات، يصعب الإمام بمسبباتها نظرا لتشابكها و تعدد روافدها من هنا كان لزاما على الباحثة حصر التركيز على تحليل و تقييم بعض مسببات هذا الاستعصاء الأمني بوصفها متغيرات متفاوتة التأثير كخطوة منهجية متقدمة يتعين التنبيه لضرورتها الموضوعية التي تفرض رصد بعضها كأمودج للعديد من المتغيرات التي يصعب الإمام بها في هذا المقام لمحدودية النطاق الموضوعي للدراسة و أهدافها•

و عليه سيتم التركيز على المتغيرات الآتية:

1. بؤر التوترات الإقليمية.

2. أزمات النظم الحاكمة و الديمقراطية.

3. معضلة الموارد الطبيعية الإستراتيجية (المياه، النفط).

إذ سيتم تحليلها بوصفها متغيرات كلية (تنطوي على متغيرات وسطية و جزئية) قلصت من مجالات تحرك دول المنطقة إقليميا خاصة في المجال الأمني الجماعي ، الذي بقي حبيسا لتجاوزات ضيقة لا تأخذ

¹ بيان العساف ، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن و الرافدين ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2005، ص 75.

بمقتضيات التكيف مع المستجدات الدولية و العلاقات الدولية المعاصرة التي تحمل دلالات التسارع و اللاتيقين .

أضف إلى ذلك أنها تحمل ديناميات متجددة عبر مختلف المراحل التي مرت بها المنطقة العربية خاصة بعد الحرب الباردة ، و هو ما عزز من تصاعد عوامل اللأمن و أحل بثبات و توازن قاعدة الأمن القومي العربي بصفة عامة.

1. بؤر التوترات الإقليمية:

رغم اتسام المنطقة العربية في أغلب فترات تطورها بعدم الاستقرار، فإن الأوضاع قد تفاقمت لتنتقل المنطقة إلى حالة من الفوضى جعلت من فكرة وجود إقليم يتبنى مفهوم أمني شامل مسألة يصعب إثباتها عمليا ، و ذلك لوجود العديد من بؤر الصراعات العربية البينية و الإقليمية ، التي تضع الدارس أمام توليفة من المشاكل الأمنية التي تتطلب تحليلا موضوعيا و تقييما مركزا حول بعض الصراعات الواقعة في سياقات متباينة ، و المتكررة في وضعيات متغيرة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فقد شكلت نهاية هذه الفترة منعطفا تاريخيا هاما جعل الإقليمية تواجهها العديد من التحديات كالمسائل العرقية و الحدود التي تخفي انفجارات كامنة ، إضافة إلى احتمال ظهور العداءات الإقليمية¹؛ و هو ما ميز المنطقة العربية و وضع الأمن القومي لدولها على محك التفاعلات الجديدة العابرة للأوطان ، و في هذا السياق يلاحظ أن هناك أربع مناطق توتر لا تزال متواجدة بالمنطقة العربية •:

أ. المنطقة المغاربية.

ب. منطقة الخليج.

¹ زغيبينو برجنسكي ، الفوضى : الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي و العشرين ، الأردن: الأهلية للنشرة التوزيع ، 1998، ص 138.

• كما ذهب إلى هذا التقسيم الخبير الاقتصادي الإستراتيجي كرستيان هاريلو Christian Harbulot من مركز INFOGUERRE رئيس مجموعة العمل التي أعدت دراسة " غياب إستراتيجية النفوذ لدى الدول العربية" L'absence de stratégie de puissance des pays arabes في يناير 2007.

ت. المنطقة الشرقية.

ث. منطقة القرن الإفريقي.

إلا أنه سيتم التركيز على المنطقة المغاربية ، كونها لم تحض باهتمام العديد من دارسي الأمن القومي العربي، نظرا لاعتبار الموضوع انشغالا مشرقيا من طرف العديد من دارسيه ، و هو ما أحدث شرخا كبيرا بالموضوع منذ البداية، لذا سيتم تحليل و فحص هذا الجانب المحيد في العديد من الدراسات المتخصصة بأمن المنطقة العربية بقصد أو دون قصد، و المفارقة أنه حاضر بقوة في الأجنداث الأمنية للقوى الكبرى بالمنطقة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل والإتحاد الأوروبي وعلى رأسه فرنسا.●

المنطقة المغاربية:

تعد المنطقة المغاربية أحد مظاهر الاستعصاء الأمني بالمنطقة العربية ، و ذلك لما عرفته من انزلاقات أمنية خطيرة عبر مراحل تطورها خاصة بعد الحرب الباردة خلفت أزمات و توترات داخلية و بينية وضعت أمن دول المنطقة على المحك ، و جعلتها تعيد حساباتها الإستراتيجية لتلج مرحلة جديدة أكثر اضطرابا و أقل وضوحا ، و هو ما خلق أمام دولها أكثر من خيار أمني تعاوني خارج الإطار التقليدي العربي الذي أثبت محدوديته و عدم جدواه أمام الاحتياجات الأمنية الجديدة التي فرضتها العولمة و موجة التحركات الإقليمية بعد الحرب الباردة و السؤال المطروح : ما طبيعة التوجهات الإستراتيجية الأمنية التي سلكتها دول المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة ؟ وما تأثير ذلك على الأمن القومي العربي؟ و هو ما سيتم مناقشته و تحليله ضمن العنصرين الآتيين:

● كدولة استعمارية سابقا بالمنطقة تسعى للحفاظ على نفوذها التاريخي في ظل تصاعد الاهتمام الأمريكي بنفس المنطقة.

الواقع الأمني للمنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة:

قبل التطرق إلى طبيعة التوجهات الإستراتيجية الأمنية لدول المنطقة المغاربية، بتعين فحص الواقع

الأمني الذي دفع بدول المنطقة إلى التحرك خارج السياق العربي وهو ما يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- إن تشكيل المغرب العربي نقطة تلاقي جيو حضارية بين كل من إفريقيا، أوروبا و العالم العربي

جعلها تخضع لتجاذبات سياسية عديدة وواسعة في إطار حركية التغيير و إعادة التموقع

الإستراتيجي للدول الكبرى لعالم ما بعد الحرب الباردة.

- عرفت دول المنطقة المغاربية واقع أمني داخلي معقد أعقاب الحرب الباردة فقد شهدت دوله

العديد من الاضطرابات السياسية و الاقتصادية التي انعكست على المشهد الأمني الداخلي

فمثلا:

أ. شهدت الجزائر أزمة أمنية عنيفة ارتبطت بتوجهها نحو التعددية السياسية أدت إلى إخراجها من

اللعبة الجيوسياسية الإقليمية ، حيث أصبحت نموذجا مشابها للفوضى اللبنانية بالمشرق¹.

ب. أما تونس فكانت منشغلة بإبعاد المعارضة السياسية بكل توجهاتها بإغلاق باب التعددية و اللعبة

السياسية.

ج. كما أن ليبيا كانت معزولة تحت طائلة العقوبات الاقتصادية المسلطة عليها من طرف مجلس الأمن

الدولي التي شملت التجهيزات النفطية و الموجودات الليبية بالخارج².

د. إضافة إلى أن موريتانيا كانت تعاني حالة تهميش عربي مغربي و وضع اقتصادي صعب³.

¹ جورج فرم ، مرجع سابق،ص 558-559.

² نفس المرجع ، ص 556.

³ سعيد الموسي ، "مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد : 33 ، شتاء 2012، ص 50.

• قيام المغرب سنة 2010 بعقد صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل رفع كفاءات و تدريب طائرات F16 بقيمة 8.1 مليون دولار و شراء 24 طائرة من نفس الطراز ، و شراء الجزائر 50 طائرة "ميغ" ، 29 طائرة سوخوي ، 16 طائرة تدريب من نوع "ياك" إضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي نوع "ب إم يو" 300، 40 دبابة "تي 90".

- صعود اتجاه عسكرة الأمن بالمنطقة بسبب استمرار حركات مشكلة الصحراء الغربية كأحد بؤر الإقلاق الأمني بالمنطقة ، و ذلك لاحتوائه على ديناميات إقليمية و دولية متداخلة أسهمت في تصلب و تعقد المشكلة لوقوعها في سياق إقليمي دقيق ، حيث توحى طبيعة الصفقات المبرمة و نوعية الأسلحة موضوع الاقتناء • و كأن المنطقة على مشارف تهديد حاصل إذ وصلت نسبة الإنفاق العسكري للمغرب حسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية إلى 5% من إجمالي ناتجه الخام الوطني و هي قيمة ذات دلالة كون المغرب بلد غير نفطي ؛ كما صنف معهد ستوكهولم لبحوث السلام الجزائر على رأس الدول الإفريقية حيث الإنفاق العسكري فمثلا قامت ربيع 2006 بصفقة مع روسيا كلفت خزينة هذه الأخيرة 7.5 مليار دولار أمريكي و يتوقع إن تصل إلى عتبة 15 مليار دولار¹.

كما تظهر الأرقام المتداولة على صعيد مراكز الدراسات و بيوت الخبرة الدولية ذات الصلة أن نصيب كل من الجزائر و المغرب من معدل قيمة الصفقات المبرمة مع روسيا أساسا و بدرجات متفاوتة مع الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا و ألمانيا و جنوب إفريقيا و الصين تجاوز 5% من الناتج الوطني الخام PIB²

إذن فقد شكل المشهد الأمني للمنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة نواة صلبة لنمو تهديدات نوعية في مرحلة لاحقة عززتها انعكاسات أبحاث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، إذ يمكن وصف هذه التهديدات بأنها ذات طبيعة بنوية و نسقية و هو ما سيتم شرحه ضمن العنصرين الآتيين:

تهديدات بنوية: ويقصد بها ضعف الشدة الديمقراطية و التنمية مما ينتج العديد من المشكلات كالفقر ، التهميش ، الإقصاء... التي تغذي التطرف و تزيد من احتمالات ظهور حركات العنف

¹ أحمد مالكي، قراءة نقدية في تجربة التجمعات الإقليمية العربية، المستقبل العربي، عدد: 367، السنة 32، سبتمبر 2009، ص 85.

² نفس المرجع ، ص 186.

السياسي و ضعف الاستقرار و التجانس الاجتماعيين¹ و قد انتشر بدول المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة العديد من هذه التهديدات السابق ذكرها ، نظرا لدخول دول المنطقة في مرحلة تميزت بظهور تجارب ديمقراطية و تنمية حديثة و ذلك جراء تغير المعادلة الدولية و بروز نموذج الديمقراطية الليبرالية كخيار مفروض² لم تتمكن الدول المغاربية من التكيف معه بشكل ايجابي ، و هو ما أدى بطبيعة الحال غلى انعكاسات سلبية كثيرة كان أخطرها تلك التي كانت على الصعيد الأمني ، و هو ما ترجمته العديد من الظواهر التي يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

أ. **التطرف الديني:** خاصة بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة و المهمشة مما غدى الانقسامية و التشرذم السياسي.

ب. **التطرف اللغوي:** مثل أزمة القبائل بالجزائر و أزمة الريف بالمغرب و احتمال انتاج أزمات على مستوى الهوية .

ت. **العنف السياسي:** و انتشاره كثقافة لانسداد الاتصال السياسي بين النظام و المجتمع .

ث. **الهجرة الداخلية:** إلى المدن الكبرى بسبب الفقر و التهميش مما أنتج العديد من الأزمات المؤثرة على الأمن الداخلي (كالجريمة ، الفساد الأخلاقي ، المخدرات ، الدعارة ...)³

ج. **الهجرة السرية:** كون دول المنطقة المغاربية تشكل نقطة عبور نحو أوروبا و هو ما يخلق العديد من الإشكالات على مستوى الإدارة الأمنية لارتباطها بالجريمة المنظمة .

1 أحمد بروق ، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقارنة الأمن الانساني" ، محاضرة غير منشورة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007، ص 06.

2 حسين بوقارة ، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز و متطلبات البيئة الداخلية"، كراسات المنتدى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10-11 ديسمبر 2005، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ص 30.

3 أحمد بروق ، نفس المرجع ، ص ص 06-07.

ح. المتاجرة بالمخدرات: كون أحد دول المغرب العربي منتجا للقنب الهندي ، و كذا تحول بعض

دول المنطقة (مطارات ، حدود) منفذا لهذه المواد السامة الآتية من آسيا و أمريكا اللاتينية نحو

أوروبا¹.

إذن و مما سبق يجدر التنبيه إلى أن التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية اكتسبت خصائص جديدة خاصة

بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أبرزها:

- طبيعتها المركبة.

- تنوع مصادرها.

- اختلاف أشكالها التعبيرية.

- سرعة تطورها و نموها مثل : التهديدات الإلكترونية.

- ترابط هذه التهديدات الداخلية بالخارجية.

و عليه فقد وجدت الدول المغاربية نفسها امام معضلة كيفية التعامل مع هذه التهديدات نظرا لغياب

آليات تعامل استراتيجي مشتركة و مناسبة سواء على المستوى المغاربي او العربي للتعامل مع هذه

التهديدات إذ برز أمامها خيارين رئيسيين :

الأول: و يتمثل في الخيار الأمني الاوروي لدول المغرب العربي ، إذ يمكن ارجاع هذا الخيار المغاربي إلى كونه

توجهها تقليديا له جذور تاريخية ترجع على خبرة دول غرب أوروبا (فرنسا ، إيطاليا مالطا ، البرتغال،

إسبانيا) - تحديدا- بالمنطقة مما أكسبها ميزة استراتيجية عن الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس قوي

لها بنفس المنطقة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 هذا من جهة .

¹ أحمد برفوق ، مرجع سابق ، ص 07.

و من جهة أخرى كانت هناك رؤية فرنسية تقليدية مبنية على " تفضيل تركيز عملها و جهدها على غرب حوض المتوسط ليكون نواة صلبة في المستقبل لمشروع أكبر"، و قد تجسدت هذه الرؤية من خلال إعلان الرئيس الفرنسي سابقا " فرانسوا ميران " François Mitrant من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط يضم (إسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا ، البرتغال ، الجزائر ، المغرب ، تونس) سنة 1983 يهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية ، إلا أن الجزائر دعت لضرورة توسيعه ليشمل المسائل الأمنية ، إلا أن هذا الاقتراح تم رفضه¹.

و مع تطور المشاكل التي عرفتها المنطقة المغاربية خاصة مع اتساع الهوة بين حكومات و شعوب الدول المغاربية و تصاعد التوجه الإسلامي بالجزائر و تونس وما تمخض عنه من اضطرابات أمنية خطيرة شكلت بؤرة اطلاق أمني بالنسبة لدول الضفة الشمالية لغرب المتوسط و في نفس الوقت شكلت تحديا أمنيا استراتيجيا غير مسبوق بالنسبة لدول المغرب العربي لعدم امتلاكها لرؤية استراتيجية مشتركة وواضحة. و عليه يمكن القول أن تحريك المشاكل الامنية بهذه المنطقة مباشرة غداة انهيار المعسكر الاشتراكي كان مقصودا لإظهار فراغ القوة حيث يفتح المجال امام القوى الغربية عموما و دول غرب اوربا خصوصا لفرض منطقها الإستراتيجي الأمني بوصفها فاعل تقليدي بالمنطقة المغاربية ، حيث تقدم نفسها لدول المنطقة كخيار مثالي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و قد تجسد ذلك من خلال:

اجتماع (4+5): الذي ضم تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط ، و قد انشغل بوضع آليات جهوية تسمح بتمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل (اقتصادي ، اجتماعي ، سياسي ، ايكولوجي).

حوار (5+5): من خلال لقاء يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 بالجزائر أين انضمت مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5²

1 مصطفى بخوش ، مرجع سابق ، ص 89.

2 نفس المرجع ، ص 90.

و عليه يمكن القول أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد انبعثا لدديناميات التكتل الإقليمي في العلاقات الدولية ، إذ ادت عملية التحرر من الاستعمار **Décolonisation** لدول المغرب العربي و نهاية الحرب الباردة إلى توفير بيئة مساعدة على توجه دول المنطقة نحو انما تفاعل جديدة تدخل في إطار ما أطلق عليه **التكامل المناطقي Regional Integration** كسمة طبعت النظام الدولي بعد الحرب الباردة أين برز الإتحاد الأوروبي كقطب بديل في مجال العلاقات الدولية بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹، إلا ان سعي الطرف الأوروبي للتكفل بالشواغل الامنية المغاربية بعيدا عن المظلة الأمريكية عرف تراجعا كبيرا مع حرب الخليج لعدم توافق مواقف الضفتين منها ، إضافة إلى الحصار على ليبيا و الخلاف حول مسألة الصحراء الغربية ، مما أثر على التوجه القائل بأن " لهذه المنطقة - حوض المتوسط - كل الجيران يتقاسمون نفس المشاكل و هي الإرهاب ، الراديكاليات المختلفة و انتشار الأسلحة النووية..."².

إذن ما يمكن استخلاصه هو أن جهود دول غرب أوروبا خاصة فرنسا لخلق فضاءات تعاون تتبنى مفهوم أمن شامل توقفت بفعل حرب الخليج و هو ما زاد من حدة تصاعد الهواجس الأمنية الأوروبية القادمة من الضفة الجنوبية لدول غرب المتوسط ففي الوقت الذي كان فيه التركيز الأمني لدول المغرب العربي يتمحور حول :

- حماية الحدود.
- الأمن الداخلي .
- المكانة الإقليمية و الدولية.
- محاربة الإرهاب و التطرف.

¹ السيد يسين ، مرجع سابق ، ص 09.

3 Moruis Tita , « Méditerranée : un Espace enquête de Sécurité , **Revue Europ**, Hors Série , Mai, 1997, pp 91-92

بمعنى أنه كان يدور في مستوى مفهوم الأمن الوطني ، كانت دول غرب أوروبا تسعى لاتخاذ تدابير أمنية منفردة تحمل معاني الإستباقية ، و هو ما جسده كل من :

القوات البرية و البحرية المشتركة Eurofor في نوفمبر 1996 و Euromarfor في ماي 1995 كفواعل وظيفية لها مهام أمنية محددة قائمة على سرعة الانتشار بواسطة قوات التدخل السريع RDF ، و ذلك في اطار مراجعة جيوسراتيجية لحلف الناتو NATO ووضع هندسة أمنية جديدة أين يتم بناء نموذج دفاعي جديد¹ ، يعكس طبيعة ادراك الإتحاد الأوروبي للجنوب ، إذ عرفت العلاقات تعقدا خاصة بسبب خطر وصول بعض التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة ، و خير مثال هو ما حدث بالجزائر ، مما كشف عن العديد من الأخطار خاصة التتطرف، الهجرة ...

و عليه فقد حدث نوع من عدم التوافق فيما يخص طبيعة الاحتياجات الأمنية للضفتين كون أن الجهود الأوروبية كانت منصبة أساسا حول خدمة مفهوم أمنها الإقليمي الذي تعتبر دول المغرب العربي جزءا منه ، بينما هذه الأخيرة كانت تعاني من غياب مقاربة إقليمية تتلاءم مع ما هو مطروح في بيئتها الإقليمية و الدولية بعد الحرب الباردة ، و هي فترة عرفت تحولات عميقة خاصة فيما يتعلق بالشأن الأمني ، الذي تم التعامل معه من طرف دول المغرب العربي وفق منطق مزدوج ، إذ في الوقت الذي كانت فيه معجبة بالنموذج الغربي كانت ترفض وجوده في آن واحد ، لكن تم الانحياز بسهولة للنموذج الغربي على حساب التيار القومي ، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها:

- تداعيات حرب الخليج التي أضعفت الخيار الأمني القومي العربي الذي كان في بداياته ، مما جعل الدول المغاربية تسقط هذا الخيار من حساباتها الإستراتيجية بطريقة غير مباشرة.

¹ مصطفى بخوش ، مرجع سابق ، ص 123.

- تراكم المشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي قضت على إمكانية بناء مفهوم أمن حديث متعدد الأبعاد و المجالات و الاتجاهات .
- غياب استراتيجية أمنية مشتركة مغاربية و أو عربيا امام التهديدات العابرة للأوطان.
- تقديم أوروبا لنفسها كأنسب خيار تفاعلي إقليمي لدول المغرب العربي، و محوره هو التعاون الأمني خاصة ما تعلق بالهجرة غير الشرعية، و التطرف .
- إغراء أوروبا لحكومات دول المنطقة المغاربية بمشاريع لتحسين الاقتصاد ، و ذلك لمساعدة الحكومات القائمة على البقاء في وجه الحركات الإسلامية ، و هو ما يخدم الضفة الأوروبية و يحافظ على مكاسبها بالمنطقة¹ .

غير أن هذا الانحياز المغربي للتفاعل مع دول غرب أوروبا لم يصمد امام سرعة نمو التهديدات الأمنية بالمنطقة خاصة ما تعلق منها ب:

- تمرد الطوارق.
 - الصحراء الغربية و محاربي البوليزاريو و اتباعهم بموريطانيا.
 - حرب ليبيا مع تشاد.
 - الأحداث الجديدة و موجة الاحتجاجات الشعبية (ما اطلق عليه بثورات الربيع العربي).
- كل هذا وفر فرصة لتقوية النشاط الإرهابي بالمنطقة المغاربية و جعل من دولها طرفا ضعيفا إزاء بروز الطرح الأمني الأمريكي كمنافس للطرح الأوروبي ، حيث أحسنت الولايات المتحدة الأمريكي استثمار المشكلات الأمنية للداخل المغربي لتمرير مقارنتها الأمنية المنفردة ، و تكريس التبعية الأمنية لدول المغرب العربي و هو ما ارتسمت معالمه بصفة واضحة غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر

1 سهام حروري ، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية" ، مجلة المفكر ، عدد: 08 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2012 ، ص 344.

2001 التي قدمت معطيات جديدة للأمن بالمنطقة حث دولها على انتهاج مسار مغاير للذي دأبت

عليه خلال الفترة السابقة ، و ذلك اعتقادا بنجاعة هذا الخيار الذي سيتم شرحه في العنصر الموالي .

الثاني: لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أعقاب الحرب الباردة بيئة ملائمة بدول المنطقة

المغاربية للتدخل بشؤونها الأمنية و فرض خياراتها على دوله و من أبرز مظاهر هذه البيئة :

- الأزمة الجزائرية.

- الوضع الاقتصادي الصعب لبعض دول المغرب العربي خاصة موريطانيا .

- قضية لوكربي .

- قضية الصحراء الغربية¹

حيث أحسنت الولايات المتحدة الأمريكية استثمار هذه البيئة لصالح عقيدتها الأمنية التي كانت تهدف

أساسا إلى:

1. وجوب عدم تعرض دول المنطقة لتأثيرات حرب العراق، لأنها ترى في دول المنطقة شريكا استثنائيا

يتطور لتغيير نفسه.

2. ضرورة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في مسعى دول المنطقة (تونس ، الجزائر ، المغرب) لبناء

عقيدة عسكرية جديدة لا تكون ضد الجار ، و كون الولايات المتحدة الأمريكية ترغب دائما في

صنع التحالفات لغدارة سياساتها.

3. التركيز على التحكم في مصدر القرار العسكري و الأمني لهذه البلدان .

4. الإبقاء على مشكلة الصحراء الغربية رغم مساعيها الدبلوماسية و هو ما يمكن استخلاصه من

قول : " وليام بيرنز " : " إن الولايات المتحدة لا تضغط على أحد من الفرقاء حول مسألة

الصحراء الغربية و لكنها تدعو الجميع إلى حل في أقرب الآجال لأن قيام دويلة صغيرة في فضاء

¹ سعيد الهوسي، مرجع سابق، ص 48.

مغربي يعاني مسبقا من تراكم النزاعات و التوترات يمكن أن يؤدي إلى عدم الإستقرار ، و يكون

عائقا امام الإستراتيجية الامريكية¹.

و هو ما كان له انعكاسات و نتائج سلبية على مسألة الأمن القومي العربي حيث:

- انكفأت الجزائر على أزمته الأمنية كدولة ذات شان على المستوى المغربي .
- تم تدويل قضية الصحراء الغربية و بقائها كمشكلة مزمنة .
- فصل المشرق عن المغرب من خلال محاربة البعثات الطلابية للمشرق و ربطها بولاءات غربية.
- توقيف نشاط ليبيا القومي و فعاليتها على المستوى المغربي من خلال العقوبات الدولية ، و أمام هذا الوضع توصلت الولايات المتحدة الامريكية إلى بعث خيارات أمنية جديدة لدول المنطقة ، التي أطرها حراك أمريكي غير مسبوق ، جعل من دول المنطقة المغربية تسلك توجهات استراتيجية نوعية و التي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

1. حوار دول المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ، تونس) مع منظمة الحلف الأطلسي NATO ، و هو ما أطلق عليه بالحوار المتوسطي كأحد مسارات التعاون الأمني الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التحولات الإستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

2. اتجاه دول المغرب العربي عقب الحوار المتوسطي إلى حراك أمني مكثف مع الولايات المتحدة ارتكز أساسا حول (المناورات العسكرية المشتركة ، الصفقات التسلحية . تبادل الخبرات من خلال البعثات التكوينية ، مكافحة الإرهاب...).

3. بروز دول المغرب كأطراف فاعلة مشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغربي الساحلي في مجال

. مكافحة الارهاب Pan-Sahel Initiative

¹ نفس المرجع ، ص 49.

4. دخول دول المغرب العربي في برنامج "التأهيل الأمني" للولايات المتحدة الأمريكية الذي خصصت

فيه 125 مليون دولار لدول المغرب العربي و الساحل الافريقي في مجال مكافحة الإرهاب امتد

لغاية 2010 ، و هذا بأول قمة لمسؤولي الدفاع في هذا الإطار في فيفري 2004 " بشتوتغارت"

الألمانية.

إذن ما يمكن استخلاصه من تغير السلوك الإستراتيجي لدول المغرب العربي نحو التنسيق و التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية هو ان الحرب على العراق حققت في المغرب العربي ما لم تحققه في العراق او الدول المجاورة ، و هو ما أثر بطبيعة الحال على الأمن القومي العربي ، حيث يمكن ايجاز هذه التأثيرات في النقاط الآتية :

- نجحت الولايات المتحدة الامريكية في ايقاف البرنامج النووي الليبي .
- ادخلت الولايات المتحدة الأمريكية البرنامج العسكري الجزائري في شراكة مع واشنطن .
- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب حليفاً لأمريكا خرج حلف الناتو NATO .
- دخول تونس في اطار أمن الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط.

و كل ذلك تحقق بواسطة القيادة الوسطى التي تتمركز في العراق¹.

و كنتيجة فقد أثر التوجه المغاربي نحو التنسيق و التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية على الاهداف التي وضعت لمشروع الأمن القومي العربي ، حيث بدا جليا أن المهم أمريكيا و إسرائيليا هو التحكم في مصدر القرار العسكري و الأمني لهذه البلدان ، لذا فقد أصبح من الطبيعي أن تنجح الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل في الدفاع عن دعم النظامين الدفاعيين بتونس و موريطانيا كحارين للرباط و الجزائر غلى الصيغة التي تنادي بأنه لا بد من توازن أطلسي متوسطي ، و توازن محدود في منطقة شمال غرب افريقيا ، كمنطقة استراتيجية في خارطة البنتاغون الأمريكي².

¹ نفس المرجع ، ص 54.

² نفس المرجع ، ص 53.

هذا من جهة و من جهة أخرى إذا تم اعتبار مشكلة الصحراء الغربية بؤرة توتر و اطلاق أمني ، فإنه كان من المفروض على الدول المغاربية بعد توجيهها نحو التعاون الامني مع كل من أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية ، ان تضع حلا لهذه المشكلة ، او على الأقل تسهم في التخفيف من حدتها كعائق أمام التنسيق الأمني المغاربي .

إلا انه إذا تم فحص الواقع لهذا التحدي فإن كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية كان لهما دور في استعصاء بناء تجربة أمنية مغاربية في المدى القريب ، و عربية في المدى المتوسط أو البعيد ، لذا فإنه يمكن تقدير بعض مخاطر علاقة كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار مشكلة الصحراء الغربية كتهديد أمني مزمن بمنطقة المغرب العربي في ما يلي :

1. تقاسم و/أو توزيع الأدوار بين كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية الدافعة لحل النزاع تارة و المثبطة لحله تارة أخرى كنوع من التظليل السياسي للإبقاء على الوضع القائم بما يخدم مصالحها .

2. إن ضمان استمرار الخلاف الجزائري- المغربي بالمنطقة يكفل لكل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية زبائن مميزين و سوقا واعدة لمنتجاتهم التسليحية التي تتضرر من حل المشكلة، و في هذا الصدد يقول فيليب لومارشاند Philip Lemarchand في أطلسه الجيو بوليتيكي عام 1994 : " إن الصناعات العسكرية المتوسطة في الغرب تتضرر كثيرا من السلام ... و السلطات السياسية تتعرض بل و تتأثر بضغوط لوبي الصناعات العسكرية ... لذا ما برح هذا الوبي من اختراع مصادر تهديد دولية دائمة ، جديدة و بؤر صدام"¹.

¹ قيس جواد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 81-82.

3. تشتت الاهتمامات الأمنية لدول المنطقة بهدف ابعادها عن أي تفكير بالتقارب مغاربا أو عربيا ، و اسقاط هذا الخيار الإستراتيجي من أجندتها الأمنية•.

4. الترويج لقيم أمنية عالمية عالية الدلالة ، تخدم أمن و استراتيجيات القوى الكبرى ، و تعمق من تبعية الأمن المغاربي لخارج النسق العربي ، مما يمس بخصوصية المنطقة.

كل هذه النقاط تثبت مدى خطورة استمرار مشكلة الصحراء الغربية على مستقبل أمن المنطقة المغاربية كطرف اساسي في معادلة الأمن القومي العربي الغائبة حاليا.

إلا أن الامر لا يتوقف فقط على منطقة المغرب العربي التي تم شرحها سابقا ، لذا يجدر التذكير و لو بصفة موجزة ببقية المناطق التي تشكل بؤر توتر أسهمت في استعصاء وضع مقارنة اقليمية للمنطقة العربي و هو ما توضحه النقاط الآتية:

- **منطقة الخليج•**: على اعتبارها احدى مناطق الوطن العربي ذات القيمة الاقتصادية و الإستراتيجية التي عرفت صعودا للعامل الأمني قبيل الحرب الباردة أي منذ الحرب العراقية الإيرانية 1980 ، حيث جاءت حرب الخليج الثانية لتعزز هذا العامل و تجعله محور التفاعلات و المشاكل بالمنطقة ، التي تقف بطبيعة الحال كعائق أمام وضع مقارنة اقليمية عربية ، و عليه يمكن ايجاز هذه المشاكل في النقاط الآتية :

1. أضافت حرب الخليج الثانية متغيرا إضافيا عزز من امكانية تعارض أمن الخليج و متطلبات الامن القومي العربي.

2. اضعاف الامن القومي العربي من خلال تدمير قوات العراق.

• و خير مثال على ذلك هو ما أحدثته أزمة مالي مؤخرا و التي أفرزت أبعادا خطيرة بالمنطقة الجنوبية للمغرب العربي ، الجزائر تحديدا .
تتمت هذه المنطقة على مساحة تقدر ب : 250.000 كلم² ، و امتلاكها لجزر يقدر عددها ب 130 جزيرة ، و التي تشكل في مجملها حاجزا طبيعيا للسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات البترول و القطع الحربية فهي صمام امان لتدفق البترول نحو العالم .

3. اخلاء النظام العربي من وظيفته الامنية على الأقل فيما يتصل بمنطقة الخليج¹
4. الاستعانة بضمانات أمن دولية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
5. بروز توجه استراتيجي خليجي يعتمد على الذات (قوات درع الجزيرة) وذلك منذ قمة الدوحة 1990 و ما تلاها من قمم.
6. بروز عوامل التفسخ السياسي ضد الموقف الجماعي الخليجي الذي أوصى في قمة ديسمبر 1993 بحشد 50 ألف جندي خليجي ، لكن لم يحدث ذلك و هو ما كشف عنه التحرك العراقي مجددا نحو الكويت في اكتوبر 1994 و هو ما يعني تدني الطموح الأمني الخليجي.
7. احتلال ايران عام 1992 ل:طنب الكبرى ، طناب الكبرى و أبو موسى عبر مراحل ، و هو ما كشف عن محدودية القدرة الأمنية الخليجية².
8. زيادة تلامس و تعقيد الملفين الإسرائيلي و العراقي بسبب الاجتياح العراقي للكويت ، حيث قامت الدوائر الصهيونية بلعب دور كبير في تحديد كيفية تحرير الكويت ، من خلال تحطيم قدرات العراق لضبط التوازنات لصالحها³. و تثبتت معادلتها و مفهومها الأمني.
9. حدوث انقلاب بارز في مفهوم و ممارسة الأمن القومي العربي ، حيث توجهت دول المنطقة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول العربية الأخرى ، و ساد إدراك تهديد Threat Perseption جديد بأن مصدر التهديد ليس إسرائيل و إنما هو العراق⁴.

¹ صلاح سالم ، مرجع سابق ، ص 151.

² نفس المرجع السابق ، ص 154 - 155.

³ حسام سويلم ، " العراق في الإستراتيجية الإسرائيلية ، مجلة دراسات استراتيجية " ، العدد الأول ، مرجع سابق ، ص 151.

⁴ أحمد صديقي الدجاني ، مرجع سابق ، ص 151.

المنطقة الشرقية: أو الضفة الشرقية من البحر المتوسط و التي تتحكم في أمنها العديد من بؤر التوتر الإقليمي ، التي و إن تعددت أسبابها إلا أنها غالبا ما تؤدي إلى افراز حالات غير مسبوقه من الصراعات التي يصعب التعامل معها في ضوء غياب استراتيجية عربية لها مركزاتها النظرية و أهدافها العملية اضافة على تشابك أبعاد هذه الصراعات ، غير أنه سيتم التركيز على أحد أقدم الصراعات بالمنطقة المشرقية و حتى العالم إلا و هو :

الصراع العربي الإسرائيلي : الذي عرف حركات مستمرة عبر مختلف مراحل تطوره التاريخية ، إلا أنه و رغم الزخم السياسي و الإعلامي العربي و العالمي حوله ، فإن الواقع الذي آل إليه ضمن البيئة الإقليمية العربية خاصة لما بعد الحرب الباردة لا يبعث على التفاؤل نظرا لاستمرار حركات اللأمن ، إذ يمكن الإستدلال ببعض الأرقام و الحقائق كأنموذج لخطورة الوضع:

1. بقاء ما يقدر ب 22% فقط من مساحة فلسطين مقسمة على 566 كلم² بالضفة الغربية ، و 365 كلم² بقطاع غزة.
2. قيام اسرائيل إلى غاية 2003 ببناء 342 موقعا استعماريًا بكل من الضفة الغربية و غزة ، 316 بالضفة و 26 بغزة¹.
3. تحلي حركة فتح منذ مؤتمر مدريد 1991 و بعده أوسلو عن خيار المقاومة .
4. ظهور الخلط بين المقاومة و الغرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مما اثر على القضية الفلسطينية²

كل هذا لخدمة المشروع الإستراتيجي الإسرائيلي الهادف أساسا إلى:

- إعادة توزيع السكان كهدف إستراتيجي من الدرجة الأولى.

¹ عبد الحميد دغبار ، مرجع سابق ، ص ص 65-66.

² كلايتون سويشر ، " صوت العقل مغيب وسط النخبة الأمريكية المثقفة ، العالم الإستراتيجي ، العدد : 03 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، ماي 2008 ، ص 15.

- السيطرة على المياه من بئر سبع حتى الجليل الأعلى كهدف قومي استراتيجي و قد ورد في هذا الصدد حسب الوثيقة الصهيونية ما يلي:

" ان التعايش و السلام الحقيقي سوف يسودان البلاد فقط اذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود و لا أمن دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر و أن أمنهم وكيانهم سيكون في الاردن فقط"¹ .

هذه الأهداف هي التي ضيقت على الفلسطينيين ووضعتهم أمام مشاكل جديدة تهدد أمنهم وبقاءهم ، أبرز هذه المشاكل :

1. تحول قطاع غزة إلى سجن كبير من خلال الإجراءات الصارمة لإغلاق المعابر الحدودية، وإجراءات معقدة في حال فتحها ، و هي مشكلة غير مسبقة تاريخياً.

2. زيادة تعقد و صعوبة خيار المقاومة ، و ذلك جراء اتفاق منع الأسلحة عن غزة الذي وقعته "كوندوليزا رايس" و "ليفني" يوم 2009/01/18 .

3. تطور النهج الاسرائيلي الذي اصبح يمارس سياسة معلنة و مباشرة دون ادنى رادع كإعلانها عن استمرار تهويد القدس ، و الحفر تحت المسجد الأقصى ، و الأردن كدولة بديلة ، و قوانين ضد عرب 1948² .

هذا ما يؤكد و يكشف عن حقيقة أن الصراع أبعد من كونه قابلاً للحل او التسوية لأن ذلك يعني المزيد من التنازلات بالقضية كمسألة محورية بالأمن القومي العربي ، فاستمرار الصراع على مدار أكثر من 60 سنة لم يضيف أي مكسب بل على العكس المزيد من التنازلات المتلاحقة ، مع إثبات الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 ان الصراع له دينامياته الخاصة.

¹ استراتيجية اسرائيل للثمانينات ، مرجع سابق.

² عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ، ص 58.

4. اثبات الانتخابات الفلسطينية الأخيرة 2006 أن هناك توجه جديد للقيادات الفلسطينية.
5. استثمار اسرائيل لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في ضرب المقاومة و اجهاض انتفاضة الأقصى على اعتبارها حربا ضد الإرهاب ، و عليه صورت الرئيس الفلسطيني " ياسر عرفات " على انه ارهابي لا يقل خطرا عن زعيم القاعدة سابقا " أسامة بن لادن" ، و صعدت اسرائيل بداية من يوم 2002/03/29 عملياتها ضد الشعب الفلسطيني فيما عرف باسم " السور الواقى "، و حاصرت مقر عرفات و عزلته من خلال عملها بعمليات السور الواقى ، و استمرارها في الدفاع عن مطالب الامن الإسرائيلي ، و تبرير عمليات الاجتياح بأنها دفاع عن النفس.
6. اعطاء ضوء أحضر لاحتلال المدن الفلسطينية و الدعوة للانسحاب بعد تحقيق أهدافها¹.
- أضف إلى ذلك ما يتعلق بالشأن اللبناني - السوري الذي لا يتسع المجال لشرح تفاصيله ، إلا أنه و باختصار يمكن القول أنه :
- يشكل توليفة من المشاكل المتداخلة و المركبة التي يصعب الإمام بها في عنصر واحد، كون أن لبنان و منذ الأربعينات شكلت بلدا محوريا في بناء العلاقات العربية -العربية سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا و حتى عسكريا.
 - تفرد و تميز لبنان في عدة جوانب البناء السياسي، النظام السياسي الأديان، الثقافات...و التي جعلت منه أنموذجا للتعدد و التوافق ، و هو ما فتح البلد على العديد من المشاكل أبرزها **الخلاف الحدودي الفريد من نوعه بينها و بين سوريا** الا أن خصوصيته تكمن في كونه خف قائم على لا زالت محتملة من قبل اسرائيل.

¹ محمود خليل ، " مازق الامن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 "، السياسة الدولية ، العدد :49 ، يوليو 2002، ص 244.

- تسجيل لبنان صيف 2006 كبلد فاعل بالمنطقة ، حيث أحدثت أهم تأثير اقليمي و المتمثل في اول انتصار عسكري عربي على اسرائيل منذ عام 1973 و هو انتصار بالمفهوم الإستراتيجي و النوعي¹.

هذا و تبقى هذه المنطقة تعاني من مسألة تعايش الأقليات المسلمة و أحيانا غير العربية مع الإسلام في نطاق حدود تكون دائما غير واضحة ، و تعتبر الحالة الإسرائيلية خير مثال على ذلك ، اضافة إلى المسيحيين الشرقيين و الدروز و العلويين في سوريا و شيعة لبنان العراق اضافة إلى الأكراد فهم يواجهون مشكلات متشابهة ، و نتج عن ذلك العديد من بؤر التوتر على الساحة العربية ابرزها الصراع اللبناني² .

غذ تجدر الإشارة هنا إلى أن الحرب الاهلية اللبنانية التي شكلت آخر محطات مواجهة القطبين الإتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الامريكية ، و التي شكلت فيها اسرائيل المستفيد الأكبر على المستوى الإقليمي .

- منطقة القرن الإفريقي تعد منطقة لا تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به بقية المشكلات العربية و الإفريقية ، فبعض الأحداث قد تبدو بعيدة كل البعد عن محيط العالمين العربي و الإسلامي مثل (مشكلة جنوب السودان اريتريا) و البعض الآخر يمكن أن يظهر في صورة مشكلات عرقية افريقية مثل الصومال ، جيبوتي ، اثيوبيا³ .

حيث ان تقسيم السودان إلى دولتين في انتخاب ابريل 2010 بطريقة هادئة غير مباشرة غير من ملامح المشهد الإقليمي العربي كون انه حصل تقسيم لأكبر دولة بالمنطقة العربية.

¹ عبد الحميد دغبار ، مرجع سابق ، ص 54.

2 Christian Harbulot , « L'absence de stratégie de puissance des pays arabes », école de guerre économique, group ésisca , janvier 2007, site internet : www.infoguerre.fr/fichiers/absence-strategie-puissance-pays-arabes.pdf.

1 Jean Lacouture, Ghasson Tuéni et Gérard D ·Khoury, **Un siècle pour Rien : Le Moyen -orient arabe de l'Empire Ottoman à l'Empire Américaine** , Paris : Edition Albin Michel, 2002, p 253 .

أضف إلى ذلك قضية الصومال و دعم الولايات المتحدة الامريكية للصومال " حكومة شريف شيخ أحمد" بالمال و السلاح عامي 2006 و 2007 ضد القاعدة و انتقلها إلى اليمن* .

و كخلاصة فإنه اذا تم الرجوع إلى وثيقة التعاون الإستراتيجي (انظر الملحق رقم 01) يظهر للدارس أن هذه المؤشرات و غيرها تثبت صحة الإستراتيجية الاسرائيلية و اصرارها على تحقيقها ، هذا ما يقابله تأثير كبير للوبي الصهيوني على القرار الأمريكي .

و عليه يمكن الوصول إلى نتيجة عامة حول تأثير بؤر التوترات الاقليمية بالمنطقة العربية على مسالة بناء مقارنة أمن اقليمية عربية مفادها أن هذه التوترات لم تأت من فراغ بل مهدت لها العديد من العوامل التي يمكن اعتبارها اهم أسباب استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية ، و التي يمكن ايجازها في التقاط الآتية:

- مثالية الطرح .
- انقسام المنطقة إلى نظم فرعية .
- ضعف الوظيفة الأمنية الجماعية .
- صعوبة الحديث عن منطقة لها نفس الشواغل الأمنية ,
- تراجع دور الدولة في ظل العولمة .

هذا عموما فيما يتعلق ببؤر التوترات الإقليمية كمتغير كلي مؤثر قلص من مجال تحرك دول المنطقة العربية في مجال تحرك دول المنطقة العربية في مجال الأمن القومي العربي من منظور جماعي ، الا أنه لا يمكن الجزم بأنه

* الذي أشار مؤتمر لندن يناير 2010 على أنه قد يصبح أفغانستان أخرى مع قتال الحوثيين شمالا و الحراك الجنوبي في عدن .

المتغير الوحيد المؤثر في هذه المسألة ، فالنظم الحاكمة كذلك تشكل أحد مسببات الاستعصاء الأمني بالمنطقة[•] و التي سيتم شرحها في العنصر الموالي:

2. أزمات النظم الحاكمة و الديمقراطية: مع نهاية الحرب الباردة ، و تغير تكوين النظم الحاكمة

العربية إلى القيم الغربية الديمقراطية ، و ذلك بشروط أمريكية مفروضة على كل الأنظمة العربية، حدث عجز لهذه النظم عن تحقيق متطلبات الجماهير من حيات كريمة ، و ما تطمح له من تقدم

حضاري مناسب للمرحلة التي تعيشها المنطقة¹.

هذا ما أدى إلى اضطراب الشارع العربي و عدم الاستقرار الأمني كون أن التغير جاء شكليا للأنظمة العربية من خلال تطبيق مقيد للديمقراطية.

حيث تميزت البيئة السياسية العربية خلال هذه الفترة بجملة من الخصائص أدت إلى الانسداد السياسي و ازمات على مستوى النظم الحاكمة يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

1. توجه السلطة السياسية في المجتمع العربي نحو المركزية في السلطة و الإدارة.

2. غياب التقاليد الخاصة بالممارسة الديمقراطية.

3. عدم وجود معارضة سياسية حقيقية تملك بدائل ممكنة لما هو قائم .

4. صراع الاجنحة داخل السلطة السياسية خصوصا عندما تكون الدولة ضعيفة.

هذا ما مهد لظهور العنف كبديل متاح للجماهير الساعية لإحداث التغير ، أو من جانب القابضين على السلطة السياسية لأجل الحفاظ على الوضع القائم².

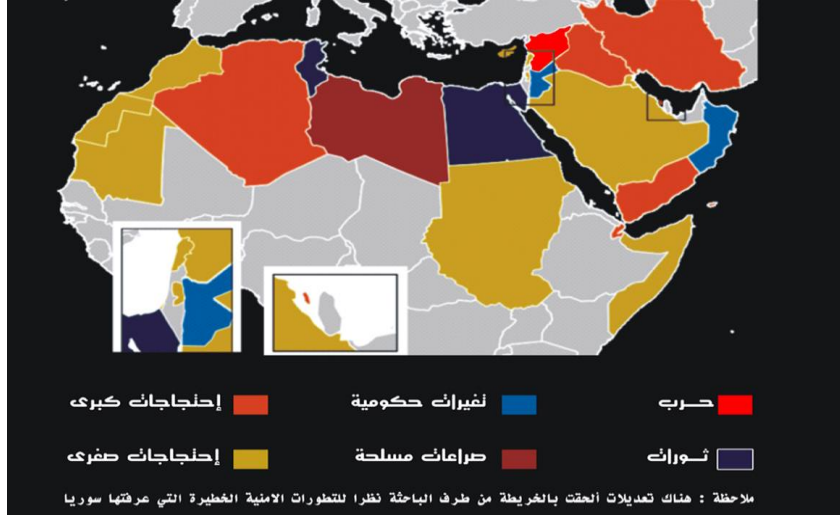
• و ما يعزز دور هذا المتغير هو ما حدث في أغلب دول المنطقة العربية من حراك شعبي واسع ضد النظم الحاكمة - أثناء فترة اعداد الدراسة - و ما صاحبها من أحداث عنيفة غيرت المشهد التقليدي للمنطقة العربية ، و عليه تجدر الإشارة الى أنه سيتم التركيز بصفة مقتضبة على مسألة كيفية تأثير الديمقراطية على الحالة الامنية بالمنطقة العربية كمتغير كلي ينطوي على متغيرات جزئية مؤثرة على مسألة الأمن القومي العربي خاصة بعد الحرب الباردة.

¹ رفيف حبيب، مرجع سابق، ص 42، 43.

² فوزي نور الدين ، "العنف السياسي و أزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، العالم الإستراتيجي ، العدد الاول ، مارس 2008، ص 17.

و هو ما افرز أنواع عديدة من الحركات الاجتماعية و السياسية بالمنطقة العربية ، حيث أصبحت دولها تمثل فسيفساء واسعة لهذه الحركات التي يمكن توضيحها من خلال الخريطة الآتية:

الخريطة رقم 04 : توزيع أنواع الحركات الاجتماعية و السياسية بالمنطقة العربية.



المصدر: تم تصفح الموقع يوم 2013/10/07

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9:%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

من هنا يتبين أن مسألة الديمقراطية لها علاقة وثيقة بطبيعة الحالة الأمنية بالمنطقة العربية و تراجع الأمن

القومي العربي، الا أن أبرز اشكال بالمنطقة العربية في هذا الاطار يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

- مدى الاختلاف بين مفهوم الأمن في النظم الديمقراطية و النظم غير الديمقراطية .

- اختلاف فلسفة الاداء الامني .

- اختلاف الأهداف الأمنية.

- اختلاف المهام الأمنية .

و أهم نتيجة يمكن الوصول اليها من خلال هذا العنصر هي أن الاعتبارات الديمقراطية تعود لتؤثر في

الممارسة الديمقراطية.

و خلاصة القول أن هذه العلاقة تختلف من مجتمع لآخر و بالنسبة للمجتمع الواحد من مرحلة تاريخية إلى مرحلة اخرى ، و هي نقطة على غاية من الأهمية اذا تعلق الأمر بمسألة تقييم أزمات النظم الحاكمة و الديمقراطية بالمنطقة العربية كمتغير كلي مؤثر على مسألة الأمن القومي العربي .

3. معضلة الموارد الطبيعية الإستراتيجية (المياه ، النفط):

أ. المياه: سجلت نهاية الحرب الباردة ارتفاعا حادا لاستهلاك المياه حيث وصل إلى 4130 مترا

مكعبا عام 1990 ليصل إلى 5190 مترا مكعبا عام 2000¹ ، و بطبيعة الحال مع الوتيرة

المتسارعة لزيادة السكان بالعالم ، ازدادت الحاجة إلى المياه بشكل كبير ، مما دفع إلى حدة

التنافس بين مختلف دول العالم .

و في هذا الصدد أشار تقرير صدر نهاية 1989 عن معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن ، إلى خطورة

متغير المياه الذي من الممكن أن ينذر باحتمال نشوب حرب في المنطقة العربية ، مما يهدد استقرارها حيث جاء فيه:

" ان الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات العشر حربا للسيطرة على المياه ، نظرا لتصارع الأعداد

المتزايدة من السكان على امتلاك أكبر حصص من الامدادات المتضائلة من المياه و يمكن ان تبرز هذه

الأزمة قبل نهاية القرن الحالي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الروابط الهشة اصلا بين دول الإقليم ، و

يؤدي إلى نشوب إلى نشوب نزاع لم يسبقه مثيل"²

من هنا يتعين على الدارس الاشارة لبعض الحقائق حول طبيعة الواقع الأمني المائي العربي الذي يمثل معضلة

استراتيجية و هو ما توضحه النقاط الآتية:

¹ بيان العساف ، مرجع سابق ، 106 .

1 محسن الخزندار ، "المياه و الامن القومي العربي" ، نضوب الموارد 2010 تم تصفح الموقع يوم: 03/10/2013

- يقدر نصيب العالم العربي من حجم الموارد المائية المتجددة في العالم ب : 0,5% مما يجعله من أكثر المناطق فقرا في العالم من حيث المياه.

- مواجهته لظاهرة طبيعية خطيرة تتمثل في ظاهرة التصحر • .

- 67% من موارد المياه تأتي من اراضي غير عربية لذا فالدول العربية ليس لها سيطرة على الموارد المائية.

- ارتكاز مناطق الصراع المائي في أربع أحواض لانهار (النيل ، الفرات ، الاردن الليطاني).

- تدفع دول الخليج تكلفة باهضة لتوفير المياه العذبة بتحلية مياه البحر، و لها معدلات استهلاكية عالية تصل أحيانا إلى حد الإسراف و تبديد الموارد¹ .

اذن فالنتيجة التي يمكن الوصول اليها هي ان هناك حالة من عدم التوازن بين حجم الموارد المائية

المتاحة و الطلب عليها ، فالنظام العربي - للأسف - لا يعير مسألة الامن المائي الاهتمام الكافي² .

ب. النفط : مع نهاية الحرب الباردة ظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على

آبار النفط العربية الرئيسية خلال حرب الخليج الثانية 1991 ، إذ شكلت الاتفاقية النفطية

المعلنة و السرية منذ مطلع القرن العشرين إلى ما بعد الحرب الباردة عاملا رئيسيا في تحديد

سياسات و علاقات الدول الصناعية و اقتسام النفوذ بالمنطقة العربية.

حيث تملك المنطقة العربية 63% من الاحتياطي العالمي للنفط و 22% من الاحتياطي العالمي للغاز.

• اضيف الى ذلك اعلان المجلس العالمي للمياه على ان استهلاك المياه ارتفع بنسبة 600 % في العقد الماضي.

2 " نفط " القرن 21... للشرب ! ، تم تصفح الموقع يوم: 2013/10/04 [http:// Resourcerisis-com/index-php/water/86L](http://Resourcerisis-com/index-php/water/86L).

• و على العكس فقد شكلت المياه محور الرئيسي في الفكر اليهودي قبل قيام اسرائيل و بعدها و هو ما أكده " تيودور هرتزل"² محسن الخزندار ، نفس المرجع.

لذا كان للنفط الدور الكبير خاصة بعد حرب الخليج الثانية في بداية عملية تدويل المنطقة العربية ، اذ أضيف للمنطقة العربية عامل جديد للاستقطاب و التدخل في الصراع و الاستعمار من الدول الكبرى بحثا عن النفط ، بوصفه سلعة استراتيجية يصعب إيجاد بديل لها¹.

حيث شهدت العديد من الدول العربية ازمت سياسية مترامنة نظرا لكونها دول مصدرة للنفط خاصة العراق كونه يمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم ، حيث تضررت قدرة العراق على انتاج النفط بفعل النزاع او التخريب .

إلا أن أهم ما يمكن التنبيه اليه هو أنه في أسواق الطاقة يشكل العامل الأمني عاملا ضمينا مؤثرا في سعر البرميل الذي تأثر بالتهديدات الأمنية و السياسية و الاقتصادية التي تطل انتاجه و تجارته ، كالنزاعات و التأميم و الانقلابات ، فمثلا حين بلغ البرميل مستوى 75-80 دولار عام 2006 كانت الأسواق المالية تقدر ان العامل الأمني الموجود ضمينا في هذا السعر هو بين 10-15 دولار للبرميل² .
و عليه فان المنطقة العربية تشهد تنوعا للمخاطر الأمنية بسبب ثروتها النفطية ، حيث يمكن ايجاز هذه المخاطر في النقاط الآتية:

مخاطر داخلية: و المتمثلة في :

1. النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة خاصة خلال العشر سنوات التي سبقت سنة 2007.
2. زيادة معدلات النمو السكاني بنسبة 2.4 % خلال 20 عاما الماضية (1985 - 2005) ، مع زيادة الدخل القومي في نفس الفترة بلغت 4.2% مما أدى لارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بالدول العربية ليصل إلى 12.8 برميلا عام 2020 ، اي بزيادة سنوية تقدر ب 2.1%.

¹ علي الحاج ، مرجع سابق ، ص 169.

3. زيادة معدلات استهلاك الغاز أكثر من ضعفين خلال 1985-2005 بزيادة سنوية بلغت 5.7% و يتوقع أن يصل الطلب على الغاز في الدول إلى 6.4 ملايين برميل عام 2020 مقارنة ب 3.3 ملايين عام 2005.

مخاطر خارجية:

1. النوبك الامريكى : وهو قانون وافق عليه مجلس النواب الامريكى يحمل عنوان : **قانون لا تكتلات لانتاج و تصدير النفط لعام 2007** ، حيث يعطي الحكومة الأمريكية امكانية مقاضاة منظمة الأوبيك OPEC و المنظمات المماثلة لها بدعوى التحكم في أسعار النفط ، و أول آثار هذا القانون هو إلغاء الحصانة السيادية لأعضاء الأوبك على ثرواتهم النفطية.
2. دخول دول جديدة في السباق على النفط العربي الخليجي حيث تستورد الهند 70% من استهلاكها من النفط ، مما دفعها لتوجيه اهتمام كبير لأمن و استقرار منظمة الخليج التي تعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على احتياجاتها النفطية.
3. الصراع العربي الإيراني و تأثيره على تدفقات النفط ، كون أن مضيق هرمز يشكل أهمية كبيرة من النواحي الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية كونه معبرا لحوالي ثلثي الانتاج النفطي الذي يستهلكه العالم.
4. مخاطر طبيعية مرتبطة بطبيعة النفط كمادة قابلة للنضوب و غير متجددة¹ حيث أن " الصدمة النفطية الثالثة" كما يطلق عليها في أسواق الطاقة بدأت فعليا عام 2004 ، اذ ارتفع سعر البرميل من أقل من 20 دولار ليصل تدريجيا إلى 147 دولار صيف 2008 ، و تشير التوقعات

¹ " أمن الطاقة العربي...مخاطر بالجملة" ، مركز النخبة للدراسات 2007، تم تصفح الموقع يوم 11.10.2013

إلى أنه مستمر بالارتفاع إلى اجل غير مسمى ، و مع نهاية عام 2010 دخلت الأزمة عامها

السابع لتصبح بذلك اطول أزمة للطاقة منذ بدء استخراج النفط و اخطرها¹

و النتيجة التي يمكن التوصل اليها مما سبق هي أنه يجب تغيير منطق التعامل مع التهديدات و المخاطر
الأمنية و ذلك لكون الانقسامات الاجتماعية و الثقافية و العرقية اضافة إلى التخلف الاقتصادي تشكل
تهديدا ذاتيا للأمن القومي العربي دون الحاجة لفعل خارجي.

¹ طوني صبغني ، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثالث

قبل الحديث عن مستقبل الأمن القومي العربي يجدر التذكير بأهمية التغيرات السريعة في شتى المجالات خاصة ميادين المعرفة والتكنولوجيا...، وهو ما خلق العديد من الظواهر الغير مألوفة على صعيد السياسة العالمية عموما وفي حقل العلاقات الدولية خصوصا، مما أسهم في صعود العديد من المواضيع على حساب تراجع مواضيع أخرى.

حسب هذا المنطق يشكل موضوع الأمن القومي عموما محور اهتمام غير مسبوق من طرف الساسة كما الباحثين، خاصة في الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أسفر عنها من احتلال للعراق (كدولة عربية) تحت مظلة مكافحة الإرهاب، ومفاهيم أخرى جاءت فيما بعد لتدعم هذا التوجه مثل: إعادة الإعمار، مراقبة استقرار الأوضاع الأمنية... التي تكفل استمرار تطبيق الأجندات الخارجية بالمنطقة العربية، وهو ما يضع مستقبلها الأمني على "المحك"؛ ويجعله مفتوحا اما كل الاحتمالات والرهانات.

من هنا يمكن الخطر، بمعنى أن يصبح مستقبل المنطقة مرهونا بعوامل خارجية لا يوجد فيها أدنى مستويات التدخل الواعي لمحاولة الإسهام (ولو جزئيا) في تشكل ملامحه. و عليه إذا حاول الدارس مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي - كسيناريو نظري لوضع مفترض - فإنه يتوجب وضعه ضمن الإطار العام للدراسات المستقبلية، و هو ما دفع بالباحثة إلى الاخذ بجملة من الخطوات الضرورية في الفصلين السابقين و المتمثلة في:

- تحليل الوضع الراهن للأمن القومي العربي من خلال رصد تطورات له لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية زمن إجراء الدراسة .

- رصد الملامح الأساسية للأمن القومي العربي و مكوناته.

- تحديد المتغيرات الجوهرية المؤثرة في الأمن القومي العربي و القوى المحركة له.

كقاعدة أساسية للتوصل إلى أهم النتائج التي يتم الانطلاق منها إلى تصور السيناريوهات المستقبلية¹ للأمن القومي العربي محل الدراسة ، و هو ما يشكل محور اهتمام هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول : حدود و إشكالات مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي .

المبحث الثاني: نحو محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي.

¹ علي صلاح محمود و آخرون ، نحو انشاء مركز الدراسات المستقبلية ، القاهرة : مركز الدراسات المستقبلية ، أكتوبر 2004 ، ص 06.

المبحث الاول: حدود و إشكالات مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي،

إن عملية مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي تكتنفها العديد من الإشكالات التي تحد من آفاق وضع رؤية استشرافية محددة للموضوع ، و عليه ارتأت الباحثة أنه من الضروري تحليل بعض جوانب هذه الإشكالات من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المعوقات على المستوى الإستيمولوجي : جدلية المفهوم .

تذهب أحد الدراسات المستقبلية العربية الحديثة على التعبير عن فكرة هامة بالنسبة لمستقبل مفهوم الأمن القومي العربي، حيث ترى : " أن الأمة التي لا تملك خريطة واضحة المعالم و التضاريس لهذا العالم السريع و شديد التعقيد ... هي أمة تزيد من تعريض مستقبلها لأخطار جسيمة " فلن يجيد مستقبلها عن أحد الإحتمالين الآتيين :

- أن يأتي مستقبل الأمة محصلة لعوامل عشوائية متضاربة ، بمعنى أنه يخضع لاعتبارات الصدفة ، و ليس من صنع العقل و التفكير (التدبير) و المصلحة الوطنية .

- أن تتحكم في رسم و تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهتمها سوى تحقيق مكاسبها¹.

ضمن هذا الواقع يوجد مفهوم الأمن القومي العربي في حالة تفتت غير مسبوقه ، حيث تتحاذبه العديد من الإشكالات الإستيمولوجية التي تقع في دائرة طبيعة تعامل الفكر الإستراتيجي العربي مع المفهوم حيث تميزت الدراسات المتخصصة بالأمن القومي العربي بتعاملها مع المفهوم من منطلقات إستيمولوجية متباينة و التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

1. عدم الاستعانة بالمفاهيم الأمنية الحديثة (الأمن اللين Soft Security) و التقنيات المصاحبة التي تزود الباحث بأدوات تحليل مساعدة على فهم الواقع الأمني القومي العربي بشكل

¹ إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 04.

أكثر دقة ووضوح و بالتالي الاقتراب من مفهوم أمني قومي عربي حديث يواكب المتغيرات الجارية في الساحة الإقليمية و الدولية.

2. عدم تعامل فئة واسعة من دارسي موضوع الأمن القومي العربي كمفهوم تبعا للظروف الزمانية و المكانية المحيطة به ، و هو ما يبقي المفهوم في دائرة نظرية ضيقة لا ترقى إلى بعد عملي (الذي نحن بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى) .

3. اختلاف طبيعة الأمن بالمنطقة العربية عن الأمن المحيط به إقليميا و عالميا - و المؤثرة فيه بطبيعة الحال - مما يجعله مفهوما مركبا يفتقر إلى رؤى علمية جديدة ، تعتمد على مداخل منهجية تحليلية استشرافية من شأنها تغيير الرؤى و إعطاء الموضوع قدرا من التمكين الموضوعي.

4. عدم تعامل الفكر السياسي الإستراتيجي العربي مع مفهوم الأمن القومي العربي بالاستناد إلى إمكانية التحول في المسلمات ، و ذلك بتسليمه بالوهن و العربي.

5. وجود إشكال عميق في طريقة معالجة مفهوم الأمن القومي العربي من طرف الباحثين حيث تتميز مناقشاتهم للمفهوم بالجدل وأحيانا تصادم بين أدلته الدينية و الإيديولوجية و العلمية و النظرية.¹

6. عدم الأخذ بالإسهامات النظرية الحديثة التي أضافت متغيرات هامة و معاصرة لها تأثير على مسار تطور مفهوم الأمن القومي العربي ، و هي نقطة على قدر من الأهمية خاصة في الدراسات الإستراتيجية المعاصرة المتخصصة بموضوع الأمن القومي.

7. تميز طرائق تحليل الأمن القومي بطابع متفرد يعتمد على ما يمكن وصفه بأنه تحليل بالأمانى wishful Analyses و ليس تحليلا استشرافيا .

¹ و هي نقطة تحتاج إلى مزيد من البحث و المناقشة على مستوى الدراسات المتخصصة بالموضوع بطريقة أكثر عمقا للوصول إلى نظرة توافقية علمية بهذا الشأن.

8. احتواء المفهوم على أخطاء إدراكية أثرت بشكل كبير على تطبيقاته العملية .
9. عدم وجود تعريف و حدود أو حتى اتفاق على مفهوم الإقليم الأمني بالمنطقة العربية ، و هو ما أضاف إشكالا آخر بالنسبة لطبيعة التعامل مع المفهوم .
10. المفاهيم الدخيلة التابعة لمشاريع خارجية كالشرق الأوسط أبعدت المفهوم عن دائرة الاهتمام البحثي عند فئة كبيرة من المتخصصين ، و حاصرته في رؤى محدودة .
11. الإنبهار بالمفاهيم الأمنية الدخيلة ذات الصناعة الغربية كالشرق الأوسط ، و هو ما يؤكد على مدى قدرة علب التفكير الغربية على التأثير في موضوع الأمن القومي العربي .
12. مرور مفهوم الامن القومي العربي بمرحلة تشويه متعمد ، حيث تجاهلت مدرسة العلاقات الدولية المفهوم .
13. ضغط المفاهيم المنبثقة من داخل البيئة الأمنية العربية و من خارجها ، فمثلا يشكل مفهوم "التأمين الذاتي" الذي يكفل أمن الأنظمة و الأحكام أحد المفاهيم ذات التأثير العميق على مدى استمرارية و ثبات مفهوم الأمن القومي العربي ، أضف على ذلك الدور الكبير الذي تلعبه مفاهيم الأمن الخارجية الكثيرة الوافدة على المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة في تفتيت و تقزيم مفهوم الأمن القومي العربي و محاصرته من كل الجهات (و هو ما تم مناقشته ضمن الفصل الأول من الدراسة) .
- إلا أن الشيء المهم الذي يمكن التوصل إليه هو أن مسألة التعامل مع المفهوم كأداة للنظر إلى المستقبل تبقى محورا إستيمولوجيا هاما ، يتطلب الخضوع لمنطق حذر، بمعنى أن يأخذ الدارس بالحسبان حقيقة أنه ليس هناك مسلمة مفاهيمية بهذا الشأن (أي تعريف الأمن القومي العربي) فهو مفهوم غير ثابت •

• يتطلب المزيد من الدراسة و التمحيص و المناقشة في ضوء تفاعلات السياسة العالمية و الإقليمية العربية ، خاصة في الفترة الحالية المتسمة بكثافة الحركات الشعبية - المواكبة لفترة إعداد الدراسة -

المطلب الثاني: المعوقات على المستوى الإمبريقي: تحديات التطبيق.

في ضوء ما تقدم ، فإنه من الصعب التوصل إلى توافق أممي ، وذلك لعدم توافر العناصر الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي و التي تتطلب تجاوز العديد من المعوقات عند محاولة تطبيق المفهوم ، غذ يمكن إيجاز بعض هذه المعوقات في النقاط الآتية:

1. عدم حسم الدول العربية موقفها الإستراتيجي و العملي من التحولات الأمنية في عصر إعادة

التموقع الإستراتيجي و تشكل بيئة عالمية جديدة وهو ما يتوافق مع رأي Roberto Garcia

Moritan في كتابه **Developing World and New World Order** الذي تم

شرحه ضمن الفصل الأول.

2. عدم استثمار الدول العربية في الأوضاع الجديدة بعد الحرب الباردة لتحقيق تكتل لإقليمي

أممي رغم أهمية هذا المسار في مستقبلها.

3. عالمية مشكلة الأمن ، و انفراد الأمن بالمنطقة العربية بالبعد القومي (و هو اعتبار معنوي و

نفسى) له نتائج سياسية مهمة انعكست على تطبيقات مفهوم الأمن القومي العربي و تتلخص

هذه النتائج السياسية في :

أ. تيار فكري سائد و حركة سياسية متقاطعة دائما معه.

ب. تأثير البعد القومي على طبيعة التفاعل بين اجزاء النظام الإقليمي العربي ، حيث انه لا يجعل

هذا التفاعل بين الدول فقط بل يعطيها بعدا رمزيا و قيمة خاصة.

4. أصبحت المنطقة العربية ميدانا لنشر القوة و السيطرة على الطرق الإستراتيجية و الثروات و

الأمكنة الرمزية كما رأى ذلك **Alexandre Duvay** في كتابه **La Géopolitique**.

عدم خضوع الأمن القومي لاعتبارات الجيو سياسة المعاصرة العلمية ، التكنولوجية و السياسية.

6. تأثر المفهوم بالتكنولوجيا التي حررت السياسيين من مستلزمات الوسط الجغرافي العربي •.
7. قلة اهتمام دارسي الأمن القومي العربي بجاني التحولات الدولية في شقها الإقتصادي لمقاربة الموضوع أو ما يطلق عليه الاقتصاد السياسي الجديد **New Political Economy** نظرات لما لهذا الجانب من أهمية تحليلية و تطبيقية، و هنا لا بأس من التذكير بما تم شرحه في الفصل الأول ، حيث أن عملية تحرير الأسواق العالمية أنتجت :
- أ. فوضى دول ذات سيادة.
- ب. رأسماليات متنافسة.
- ج. مناطق لا تخضع لدولة معينة ...••
8. عدم تطوير آليات حديثة لتطبيق مفهوم الأمن القومي العربي على مستوى جامعة الدول العربية ، أمام موجة التطورات التي حدثت في الحقبة الأخيرة (خاصة فترة ما بعد الحرب الباردة و أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001) و هو ما أسهم في تصاعد الإحساس باللاأمن .
9. بداية جيل جديد يتسلم السلطة لبعض البلدان العربية دون أن يكون هؤلاء القادة قدرات أو مهارات قيادية كافية ••• تمكن من وضع رؤية استراتيجية للواقع الأمني العربي تفيد في إرساء اللبنة الأساسية لوضع أمني قومي عربي مستقبلي أفضل.
10. توظيف اغلب القادة العرب لمفهوم الأمن القومي العربي في ضوء الأزمات المفاجئة بصفة روتينية و اعتمادا على الخبرات السابقة في قراراته⁴ حيث أخذ طابعا خطايا جماهيريا أكثر من

• يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للاتجاه الذي يضع العالم العربي بمضمونه الأمني ضمن إطار جغرافي أوسع وهو العالم الإسلامي كضرورة تحافظ على الخصوصية في التحليل و هو ما يدافع عنه " علاء طاهر" في كتابه " العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة".

•• و هي نقطة على قدر من الأهمية البحثية لذا تدعو الباحثة على مزيد من التعمق فيها في إطار بحوث و دراسات أكاديمية اخرى

••• و ذلك حسب دراسة حديثة حول " الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة" أجريت بالرياض بجامعة نايف للعلوم الأمنية عام 2006.

1 موسى الزعبي ، دور القيادات الإستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية و المدنية في الجمهورية العربية السورية ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010،ص43.

كونه واقعا عمليا ، و هو ما يوجه الموضوع نحو المستقبل بخطى غير مدروسة و محددة ،أضف إلى ذلك أنه يزيد من تعريض الأمن القومي العربي خاصة في شقه المجتمعي الاقتصادي إلى أخطار و تهديدات نوعية .

11. بقاء اسرائيل كدولة وحيدة بالمنطقة العربية لم توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي .

12. عدم وجود بديل عربي للتعامل مع الملف النووي الإيراني حال تحوله من الاستخدام السلمية على ملف نووي ذي طابع عسكري .

13. بقاء الخطر التركي في أقل التقديرات بين الجانب الجيوسياسي أو الإستراتيجي ، رغم جهودها المبذولة في لإصلاح علاقاتها مع جيرانها العرب.

14. ظهور ما يسمى بالثورات العربية كمتغير أمني جديد و مفاجئ عمق من حالة استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية ، و أحدث حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهة بسطة تضاهي سلطة الدولة¹ كما هو الحال في دول الربيع العربي خاصة سوريا.

هذا ما زاد من تعميق الخلافات العربية -العربية التي ترى فيها الباحثة أنها أخطر عائق عملي يحول دون الوصول إلى صيغة أمن قومي عربي توافقية كمسألة استراتيجية مستقبلا لوضع مفترض

15. عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية ، و تطور نسب الفقر أضف إلى ذلك صعود إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية إلى 162.260.0 مليون دولار ، و ذلك حسب

2 مبروك ساحلي ، " مستقبل الثورات و التغيرات في الوطن العربي" ،جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي، الجزائر، تم تصفح الموقع يوم (2013/10/06)
http://176-32-230-18/bchaib-net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=141%3A-Securite=&catid=ç%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=2

بيانات أولية لاستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 و مصادر وطنية و دولية أخرى¹.

16. تصاعد الضغوط الديموغرافية كتزايد حركة اللاجئين على خارج الدولة او تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري ، أضف إلى ذلك الإرث العدائي لدى الشعوب و ظاهرة هروب العقول و الكفاءات.

17. تراجع قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأمنية لوجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسسي ، و تزايد حدة التدخلات الخارجية من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.

18. انتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان و تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون. إلا أن النتيجة التي يمكن التوصل إليها بهذا الشأن هو أن مسألة تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي يجب أن تخضع لمعايير علمية و عملية ذات طابع استشاري ، تمكن من تجاوز هذه المعوقات و غيرها و إن كان بصفة جزئية خاصة على مستوى السياسة الخارجية كأحد مجالات الأمن القومي ، و كذا جانب الاقتصاد السياسي للبلدان العربية ، و مستوى صناعة القرار الإستراتيجي الأمني الذي يجب ان يكون تحت إشراف خبراء و مختصين بهذا الشأن.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 402.

المبحث الثاني : نحو محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي

إن الأساس المعمول به في هذا المبحث هو محاولة الاقتراب من مستقبل الأمن القومي العربي كمسألة إستراتيجية لوضع مفترض في ضوء العلاقات الدولية الحالية المتسمة بالتسارع و الاضطراب و اللابقيين ، حيث عرفت المنطقة العربية على الصعيد الإستراتيجي الأمني حسب المعطيات التي تم التطرق إليها ضمن الفصلين السابقين تغيرات عميقة خاصة بعد ما عرف مؤخرًا ب " الثورات العربية" و " الربيع العربي " و غيرها من المصطلحات التي وإن اختلفت طرق التعبير عنها بحسب المرجعية الفكرية لمستخدميها من مفكرين و سياسيين و أكاديميين ، إلا أنها بوصفها حركات شعبية واسعة النطاق مست مختلف مناطق العالم العربي ، بداية من تونس فإنها أثرت على طبيعة التموضع الإستراتيجي لدول المنطقة العربية ، الذي يشكل الأساس الواقعي الذي يستند إليه الدارس في عملية وضع المسارات المختلفة لمسألة الأمن القومي العربي ، وذلك لما لهذا العنصر من أهمية تحليلية بالنسبة للدراسات الاستراتيجية الاستشرافية.

علما أن الدراسات العربية في هذا الشأن (الأمن القومي العربي) قد تميزت باعتمادها على منطق التحليل بالأمامي *wishful Analyses* و ليس التحليل الاستشرافي *Prospective Analyses* ، إلا أنه سيتم من خلال هذا المبحث وضع محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة كمرحلة متقدمة من الدراسة سبقتها مراحل أساسية و مهمة في الفصلين السابقين و هي كالآتي :

1. مرحلة الإعداد *Preparation* : أين قامت الباحثة بتحديد فضاء السيناريو *Scenario*

*Space*¹ من خلال تحديد:

- القضية محل البحث و المتمثلة في الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة -الواقع و الآفاق-
- عرض بعض آراء الأكاديميين و الدارسين للموضوع ،من خلال إبرازهم للقوى المحركة و المؤثرة في مستقبل الأمن القومي العربي.

¹ علي صلاح محمود ، مرجع سابق ، ص 20.

2. مرحلة التطوير Development : تم تحديد بعض معايير القياس الرئيسية Difine Key

Measures و هي المعايير التي يتم بحث تأثير السيناريوهات المختلفة عليها¹ • و التي قد تضم

على سبيل المثال النمو الاقتصادي ، الموارد الإستراتيجية ، النظم السياسية أو التوترات الإقليمية...

كما تستوجب هذه المرحلة عدم إغفال جملة من العمليات الضرورية للوصول إلى مرحلة وضع السيناريوهات ، و التي أجرتها الباحثة بصفة جزئية من خلال :

- ملاحظة بعض الوقائع غير المقصودة أو المتعمدة التي لا يمكن لمتخذ القرار التحكم بها خلال الفترة الزمنية التي يغطيها السيناريو مثل الثورات العربية.

- وضع احتمالات لتكرر مثل هذه الأحداث أو حدوث غيرها (كالظروف المناخية ، الكوارث الطبيعية ، الإكتشافات التكنولوجية و هي في مجملها مجموعة المتغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها في عملية بناء السيناريوهات.

- إسقاط معايير القياس الرئيسية (بؤر التوترات الإقليمية ، أزمات النظم الحاكمة و الديمقراطية ، معضلة الموارد الطبيعية الإستراتيجية خاصة المياه و النفط) من خلال السلاسل الزمنية المختلفة لتلك المعايير (مراحل تطورها)••

- إعداد التفسيرات للإسقاطات و العلاقات المسببة لها و كان ذلك من خلال المطلب الثاني من المبحث الأول في هذا الفصل الخاص ب المعوقات على المستوى الإميريقي : تحديات التطبيق.

1 نفس المرجع السابق.

• يجب الحرص عند اختيار تلك المعايير بحيث أن يتم إختيار المعايير ذات التأثير الكامن على ناتج السيناريو.

•• و هنا ركزت الباحثة على فحص تطور الواقع الأمني بالمنطقة المغاربية كجانب محيد في العديد من الدراسات المتخصصة بموضوع الأمن القومي العربي.

3. مرحلة إعداد التقارير و التطبيق Reporting and utilization و التي يمثلها هذا المبحث

، أين سيتم الإقتصار على إعطاء تقارير السيناريوهات التي تم التمهيد لها في المراحل السابقة

لتكون مرفقة بجدول توضيحي للسيناريوهات المستقبلية للأمن القومي العربي مقترح من طرف

الباحثة.

لكن قبل هذا لا بد من تبيان عنصر على قدر من الأهمية ألا و هو :

ضرورة الدراسات المستقبلية كطريقة بحثية لمقاربة موضوع الامن القومي العربي:

لقد أضحت الدراسات المستقبلية تعتمد على تقنيات تركز على كيفية إيجاد طرائق بحثية تربط بين

التطور التكنولوجي و الاجتماعي المستقبلي و الذي تجلّى بشكل كبير في بعض التقنيات المعروفة مثل

تقنية دلفي **Delphi Technique** أو مصفوفة التأثير المتبادل **Cross Impact Matrix**

، إلا أنها تولى الأبعاد السياسية أهمية واضحة.

و ما يهم في هذا المقام هو أنه سيتم الإعتماد على **تصنيف مينوستا** (نسبة للولاية الأمريكية) في

المدى الزمني لهذه الدراسة¹ المستقبلية المحدودة و القائم على خمسة أبعاد التي يمكن توضيحها في

الجدول الآتي:

¹ وليد عبد الحفي ، "الدراسات المستقبلية : النشأة و التطور و الأهمية"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/10/10
www.altasamoh.net/Article.asp?id=44

الجدول رقم: 01 تصنيف مينوستا للمدى الزمني للدراسات المستقبلية.

و يمتد لعامين	المستقبل المباشر
و يمتد من عامين إلى خمسة	المستقبل القريب
و يمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما	المستقبل المتوسط
و مدته بين عشرين إلى خمسين عاما	المستقبل البعيد
أكثر من خمسين عاما	المستقبل غير المنظور

المصدر: وليد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية : النشأة و التطور و الأهمية"، مرجع سابق.

حيث سيتم تقديم محاولة استشرافية للأمن القومي العربي كظاهرة اجتماعية لها بعد سياسي إستراتيجي ، و ذلك من خلال اعتماد أحد أكثر مناهج البحث في الدراسات المستقبلية استخداما من طرف دارسي حقل العلاقات الدولية، ألا و هو منهج السيناريوهات ، أضف إلى ذلك اعتماد الباحثة على تقديم هذه السيناريوهات حسب مدى زمني متوسط و الذي يمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما ، كما تم توضيحه في الجدول أعلاه ، وذلك لعدة أسباب موضوعية أهمها:

1. قلة الخبراء المختصين في استشراف مستقبل الأمن القومي العربي كوضع استراتيجي مفترض.
2. اقتصار الدراسة على متغيرات محددة لوضع المسار العام للأمن القومي العربي ، بوصفها متغيرات

• حاكمة له

3. اعتماد السيناريوهات كطريقة تحليلية احتمالية لتتبع تطور وضع الأمن القومي العربي انطلاقا من

وضعه الحالي للوصول إلى توقعات مستقبلية.

• دون الإشارة إلى العلاقة الجدلية بين هذه المتغيرات المؤثرة في مستقبل الأمن القومي العربي ، و التي تحتاج بدورها إلى بحوث أخرى معمقة .

من هنا تبرز ضرورة تحديد مبسط لمعنى السيناريو و أنواعه كخطوة أساسية لوضع السيناريوهات المستقبلية للأمن القومي العربي.

- **معنى السيناريو:** لقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على تعريف مبسط للسيناريو ، حيث يمكن إيجازه بالقول أنه "عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين"¹

كما يجدر توضيح نقطة عللى قدر منم الأهمية ، و هي أن هدف السيناريو ليس إعطاء نظرة دقيقة و محددة للمستقبل ، بقدر ما يهدف لإلى برجة للحاضر و إعطاء رؤية جديدة للحاضر ليكون أكثر وضوحا ، كما يهدف إلى فتح المجال أمام منظورات جديدة ، تعطي إمكانية لاختيارات رشيدة²

أنواع السيناريوهات : تجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاث أنواع :

- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** إذ يفترض استمرار سيطرت الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل.

- **السيناريو الإصلاحي (التفاوضي):** يفترض حدوث تغيرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة ، حيث قد تحدث هذه الإصلاحات ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة ، و هو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة و يسمح ببلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوقت الحالي للظاهرة.

- **السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي):** يفترض حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي و الخارجي للظاهرة ، و يضيف متغيرات تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات و

¹ ساحلى مبروك ، "مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط "، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، تم تصفح الموقع يوم : 2013/10/10
www.nauss.edu.sa/Ar/.../Scientific forms/act.../003.p...
² Allen Hammond, Op-cit, p 15

الاتجاهات السابقة للظاهرة ، إذ يقوم هذا السيناريو على التطورات و القفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة¹.

و بذلك فإنه قد تم إعطاء نظرة مبسطة عن المنهجية المستخدمة في هذا المبحث ، و التي تحتاج إلى المزيد من البحث و التعمق كمنهج تحليلي يتعين أن يفعل في دراسة الأمن القومي العربي بصفة خاصة و العلاقات الدولية بصفة عامة.

و استنادا إلى عملية التفاعل بين السياسة و الاقتصاد و الاعتماد على أطر نظرية و منهجية اجتازت الطرحات التقليدية كالاعتماد على تحول المسلمات ، وفق هذا التصور ستحاول الباحثة تقديم الصور المستقبلية الأكثر احتمالا للأمن القومي العربي ، و ذلك من خلال ثلاث سيناريوهات سيتم شرحها ضمن ثلاث مطالب رئيسية:

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للأمن القومي العربي.

المطلب الثاني:تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر بعث مشروع الأمن القومي العربي.

المطلب الثالث: تغير الحالة الراهنة للأمن القومي العربي.

إلا أنه يجب التنبيه إلى ملاحظة مهمة قبل تقديم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأمن القومي العربي ، و هي أن الباحثة ستعتمد في تقديم هذه السيناريوهات على :

- التركيز على تتبع الآثار البعيدة و على الاتجاهات Trends و ليس على الأحداث Events

1 ساحلي ميروك ، مرجع سابق.

• في هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال ، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا.

- ربط الرؤية الاستراتيجية بالفعل Action لا برد الفعل Reaction¹ الذي ميز طرائق معالجة موضوع الأمن القومي العربي خاصة على المستوى العملي.

- التحرك وفق كون الأمن القومي العربي طموح محدد ، حتى و إن لم تتوفر إمكاناته حالياً Prahold Hamel ، لتصبح الرؤية تعبيراً عن إرادة ، و ليس مجرد أوهام و خطب ذات أهداف آنية².

و وفق هذه القواعد المنهجية تم وضع ثلاث سيناريوهات رئيسية سيتم شرحها ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : استمرار الوضع القائم للأمن القومي العربي.

و يفترض هذا السيناريو أنه إذا استمر تغييب الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية لوضع مفترض من طرف صناع القرار ، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى استمرار الوضع القائم لحالة الأمن القومي العربي. حيث يستند هذا السيناريو إلى جملة من الحقائق أبرزها:

- بقاء ثوابت نظرية الأمن القومي الإسرائيلية القائمة على : "...لأمن دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر..."³ ، أضف إلى ذلك سعي لجنة مريدور لإعادة بلورة المفهوم الأمني لإسرائيل لتطوير ردع جديد من ناحية مفهومية و تكنولوجية .

- عجز النظم العربية عن توفير بيئة ديمقراطية داخلية سليمة ذات أبعاد دولية ، و ما يدل على ذلك هو طبيعة تسيير علاقاتها الخارجية فيما بينها ، و إزاء الدول الكبرى و يمكن إبراز هذا العجز بصفة أدق من خلال الإبقاء على أساليب العمل الجامد⁴ التي لا تحيد عنها أو تتراجع مثل جامعة الدول العربية كإطار قانوني دولي للأمن القومي العربي ، حيث تحيط بها جملة من الضغوط

¹ وليد عبد الحي ، "الدراسات المستقبلية : النشأة و التطور و الأهمية" ، مرجع سابق.

³ سليم قلاله ، "هندسة الرؤية: عناصر منهجية" ، تم تصفح الموقع يوم : 2013/10/26

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/181362.htm>

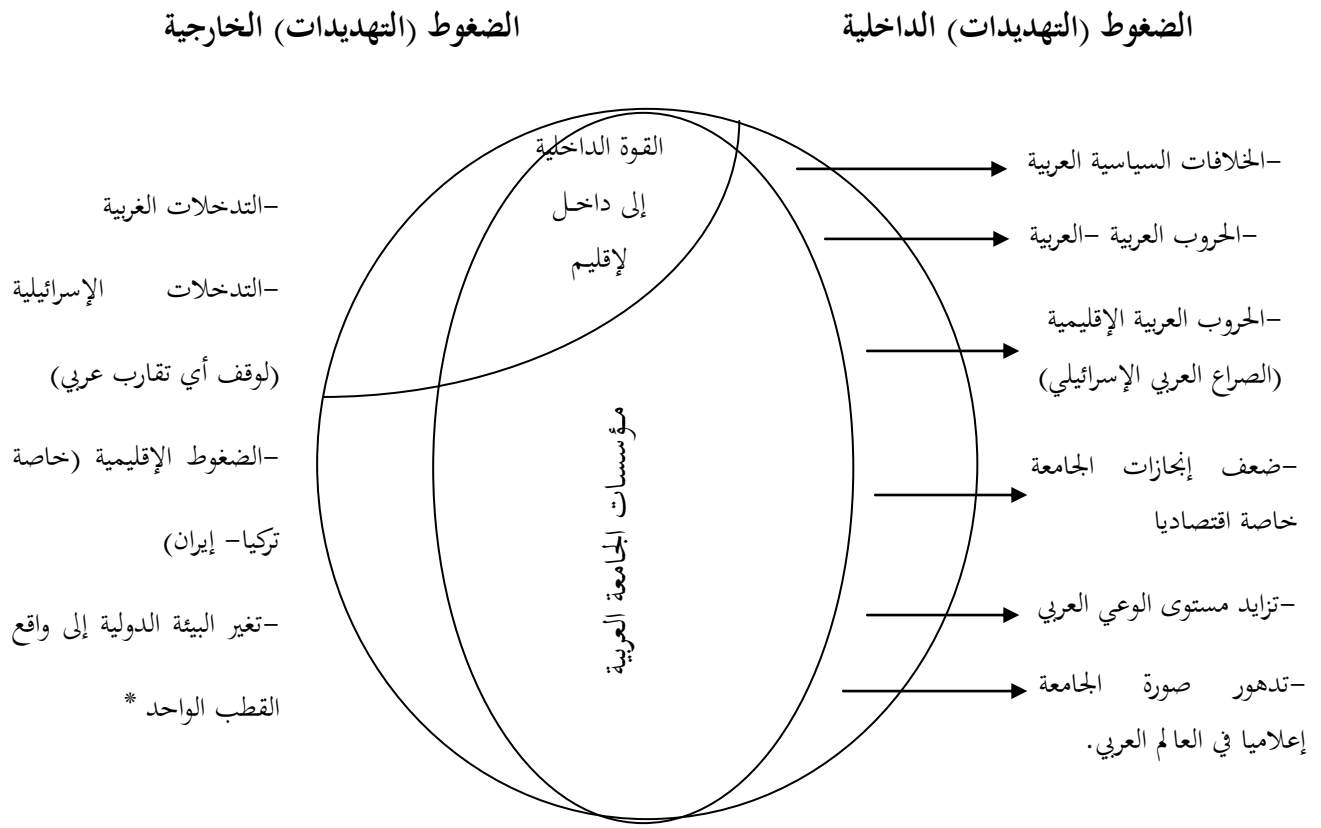
³ إستراتيجية إسرائيل للثمانينات ، مرجع سابق.

⁴ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجيات الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، الكويت: د.د.ن 1983، ص 13.

و التهديدات الداخلية و الخارجية التي لا تملك إزاءها اية إستراتيجية أمن قومي قائمة على بيئة ديمقراطية داخل جامعة الدول العربية تمتد بدورها إلى الخارج ليكون لها دور و تموقع فاعل ضمن بيئة إقليمية و دولية مليئة بالتهديدات ، حيث يمكن إيضاح هذه الحالة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 6: الضغوط و التهديدات الداخلية والخارجية على الجامعة العربية لاسيما بعد

عام 1990



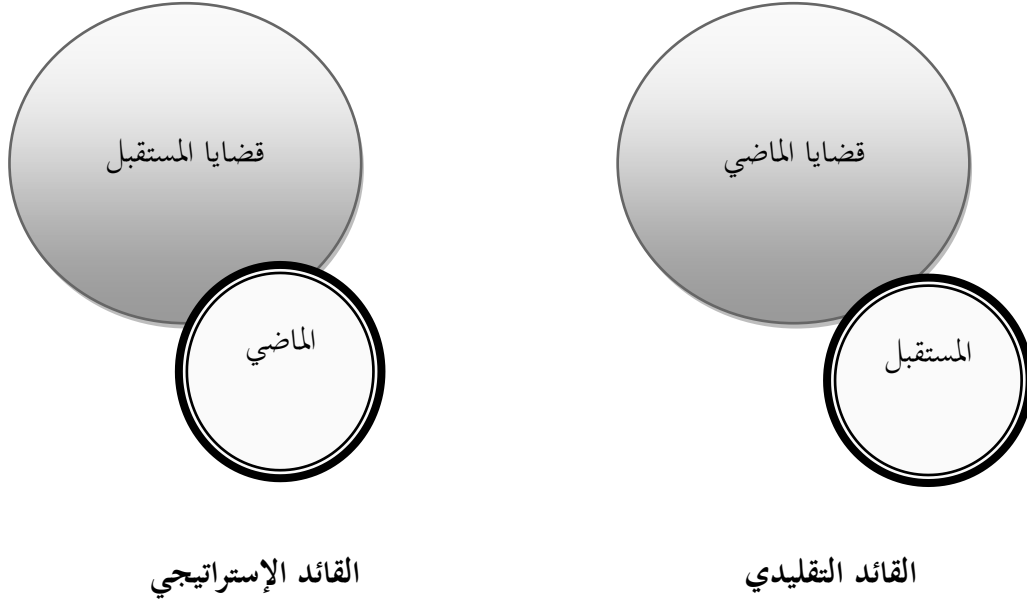
المصدر: محمد المصالحة، " إصلاح الجامعة العربية بين المعطيات الداخلي والمؤثرات الخارجية"،

مجلة المفكر، العدد الأول، مارس 2006، ص 22.

إضافة إلى خضوع العديد من الدول إلى المؤسسات الأجنبية في قطاعات حساسة بالنسبة للأمن القومي العربي كالاقتصاد و الثقافة و السياسة .

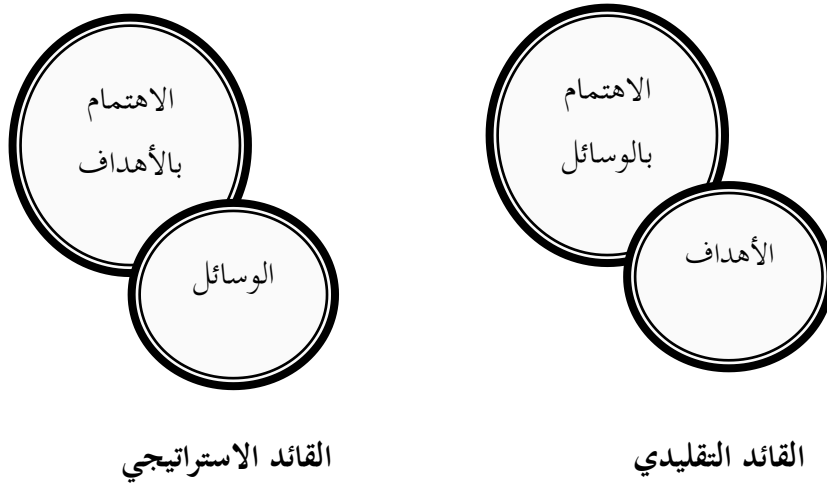
- عدم اهتمام صناع القرار بالأمن القومي العربي كمسألة إستراتيجية مستقبلية لوضع مفترض إذ يمكن توضيح هذه المسألة من خلال الشكلين الآتيين:

الشكل رقم: 07 التمييز بين القائد الإستراتيجي والقائد التقليدي



المصدر: موسى الزعي، دور القيادات الإستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية والمدنية في الجمهورية العربية السورية ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 43.

الشكل رقم: 08 التمييز بين القائد الإستراتيجي من حيث محور الإهتمام الأمن



المصدر: موسى الزعي، نفس المرجع.

- عمق التوترات الإقليمية العربية-العربية و التي تسببت في استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية و التي تم شرحها ضمن المبحث الثالث من الفصل الثاني.
- حدة التدخلات الخارجية بالمنطقة العربية خاصة المباشرة منها ، و ليس أدل على ذلك مما حدث بليبيا عقب الثورة.
- عمق سيطرة الأجنبي على موارد الطاقة خاصة بعد ظهور قانون النوبيك القاضي بإعطاء الحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك و المنظمات المماثلة لها بدعوى التحكم في أسعار النفط ، حيث أن أول آثار هذا القانون هو إلغاء الحصانة السيادية لأعضاء الأوبك على ثرواتهم النفطية ، إضافة إلى مشكلة المياه العذبة التي يأتي نسبة 67% منها من أراضي غير عربية ، و وجود أربع أحواض بالمنطقة العربية محل صراع (النيل ،الفرات، الأردن، الليطاني).
- شدة الضغوطات الاقتصادية و الديموغرافية فمثلا حسب مقياس الدول الفاشلة لعام 2013 عن مجلة Foreign Policy جاء ترتيب الدول العربية في هذا المقياس من بين 178 دولة كالاتي:

الجدول رقم: 02 ترتيب الدول العربية في مقياس الدول الفاشلة لعام 2013.

ترتيب الدولة	إسم الدولة
1	الصومال
2	السودان
3	جنوب السودان
6	اليمن

العراق	11
سوريا	21
مصر	34
لبنان	46
ليبيا	54
الجزائر	73
تونس	83
السعودية	102
البحرين	124
الكويت	127
عمان	136
الإمارات العربية المتحدة	142
قطر	143

المصدر: من إقتراح الباحثة إستنادا إلى Failed States Index 2013 تم تصفح الموقع

يوم : 2013/10/27 <http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable>

حيث تدل هذه المراكز المتقدمة التي احتلتها الدول العربية على درجة خطورة الضغوطات الاقتصادية خاصة الفقر كأحد المعايير الأساسية التي اعتمدها مقياس الدول الفاشلة لقياس درجة الفشل عبر 178 دولة ، إضافة إلى معيار الضغوطات الديموغرافية.

- استمرار حالة ازدواجية المسؤولية الأمنية بالدول العربية التي عرفت حركات شعبية عنيفة ، و إدراك النخب الحاكمة بأبعاد و مخاطر التهديد الذي يحدق بها.

- شدة تأثير متغيرات أخرى كالتسلح بالدول العربية و توقعات تزايد الطلب العالمي على الطاقة (أنظر الجدول و الرسم البياني الآتي):

الجدول رقم 03: الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام 2011

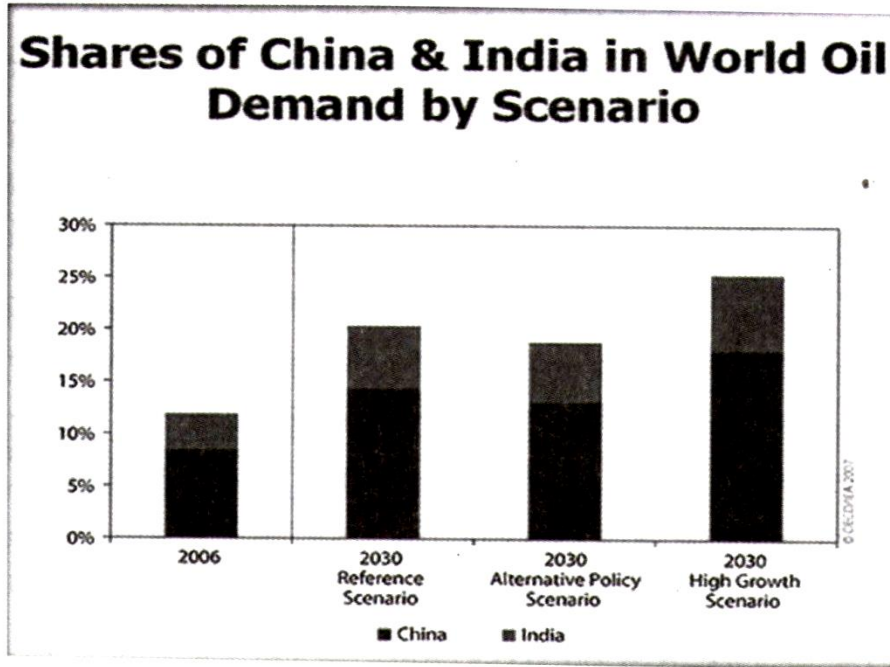
الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة
مصر	479	7,150	16	السودان	109,3	1,991	-
السعودية	233,5	39,200	26	تونس	35,8	0,548	-
سوريا	304	1,800	35	صومال	17,6	-	-
العراق	276,6	17,900	36	عمان	42,6	4,047	-
الجزائر	435	6	38	المغرب	195,8	3,256	-
ليبيا	119	1,500	39	موريتانيا	15,9	0,115	-
الأردن	100,7	1,400	43	الإمارات	51	15,749	-

-	0,037	10,5	جيبوتي	48	0,490	401	اليمن
-	0,731	8,2	البحرين	52	0,875	60	لبنان
-	108,305	2921,8	المجموع	53	4,700	14,5	كويت
				55	0,816	11,8	قطر

المصدر: تم تصفح الموقع يوم : 29/10/2013 <http://www.globalfirepower.com>

& <http://www.sipri.org>

الرسم البياني رقم 09: الصين و الهند كمثال عن سيناريوهات تطور الطلب العالمي على الطاقة.



المصدر: طوني صغيبي، الأزمة الأخيرة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 60.

- وجود إمكانية ظهور متغيرات أمنية مفاجئة غير متوقعة تزيد من تعقيد المشهد الأمني العربي.

المطلب الثاني: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر بعث مشروع الأمن القومي العربي.

و يفترض أنه إذا تم توفير بيئة ديمقراطية داخلية كقاعدة أساسية لتحقيق أبعاد دولية للديمقراطية ، فإن ذلك سيفتح فرصا جديدة لظهور توازنات أمنية إقليمية عربية و عالمية جديدة من شأنها إعطاء رؤية أوضح لمستقبل الأمن القومي العربي، و يدعم هذا الافتراض جملة من الحقائق :

- إمكانية تغير ثوابت العقيدة الأمنية الإسرائيلية للأمن القومي ، حيث ظهرت أعقاب حرب لبنان 2006 حركة تحديثية في صلب نظرية الأمن القومي لإسرائيل ، إدراكا منها للفجوة التي أحدثتها الحرب في عقيدة إسرائيل الأمنية كمؤسسة و نظرية.

- وجود احتمال توفر بيئة ديمقراطية بالدول العربية من خلال حدوث إصلاحات سياسية (بغض النظر عن مداها) ، و ذلك لإدراك النخب بمخاطر و أبعاد التهديد الذي يهدد شرعية السلطة و ديمومتها و قدرتها على التعامل مع الواقع و احتواء الأزمات المحتملة¹ لذا فإن مستقبل الأمن القومي سيكون في جزء منه محكوما بالمطالب الديمقراطية للشعوب العربية، واستجابة الحكومات لدعاوى الإصلاح على مختلف الأصعدة التي من شأنها ان تحد من حدة التفاعل بين التهديدات الأمنية الداخلية و الخارجية ، إذ أنه حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 " نحو الحرية و الحكم" فقد وضع الحكم الصالح كحل جذري لتجاوز البدائل المدمرة التي ينطوي عليها بديل "الخراب الآتي" كونه يتيح قنوات سليمة و فعالة لدفع المظالم بكفاءة و يقضي على مقومات الخراب.

1 مبروك ساحلي ، "مستقبل الثورات و التغيرات في الوطن العربي" ، أم البواقي :جامعة العربي بن مهدي، تم تصفح الموقع يوم: 2013/10/06
http://176.32.230.18/bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=141%3A-securite-&catid=9%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=2

فالموازنة بين هذه المعطيات من شأنها تحديد المسار المستقبلي للعلاقات الدولية بصفة عامة إضافة إلى أن خلق التوازن بين هذه المعطيات السابقة ثم محاولة إسقاط هذا الميكانيزم التوازني على المستقبل¹، من شأنها إعطاء الباحث رؤية واضحة حول ملامح مستقبل الأمن القومي العربي (ولو في أحد أبعاده الأساسية) ، كونه مجال بحثي خصص يفتح آفاق علمية عديدة وواسعة تتطلب المزيد من التخصص المركز و الدقيق.

— الحد من استمرارية حالة ازدواجية المسؤولية الأمنية بالدول العربية من خلال محاولة التعامل مع هذه الحالة من خلال محاولة التعامل مع هذه الحالة من خلال تشكيل مجلس أمن يتألف من تخصصات متنوعة ، حتى تكون أكثر فاعلية و أقدر على إدارة شؤون الأمن القومي العربي، و هو ما رآه السفير الدكتور عزمي خليفة ، مستشار رئيس مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري².

— تراجع التسلح بالمنطقة العربية ، من خلال الحد من الانتشار النووي و جعل المنطقة خالية من السلاح النووي (مع إسرائيل).

تراجع احتمالات ظهور متغيرات أمنية مفاجئة تهدد أمن المنطقة العربية.

المطلب الثالث: تغير الحالة الراهنة للأمن القومي العربي.

ويفترض أنه إذا تم التعامل مع دول المنطقة العربية وفق مفاهيم و مقاربات أمنية إقليمية متعددة (مختلطة) في ضوء منطق إستراتيجي عالمي يحكم التفاعلات الأمنية ، فإن ذلك سيؤدي إلى الحد من مجال الفعل العربي و بالتالي زيادة غموض مستقبل الأمن القومي العربي و إختلاط المتغيرات المؤثرة في مستقبله مما يحول دون هندسة وؤية إستراتيجية للأمن القومي العربي .

و يدعم هذا السيناريو جملة من الحقائق :

¹ وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص 154-155.
² عالم من عدم اليقين : "كيف تتعامل الدول مع تحولات إستراتيجية شديدة التعقيد" ، ملحق إبحارات نظرية ، مجلة السياسة الدولية، العدد: 185، يوليو 2011 .

لا يمكن التعامل مع دول المنطقة العربية ككتلة أمنية واحدة رغم أوجه الشبه بين دول المنطقة ،
فعميقة إسرائيل تجاه فلسطين ليست العميقة نفسها تجاه الجزائر على سبيل المثال ، فهي ثابتة
بالداخل الفلسطيني من خلال التدمير و التخريب ... و متغيرة إزاء الدول العربية بحسب ظروف
التموقع الإستراتيجي لكل دولة.

اختلاف المعطيات الديمقراطية من دولة عربية إلى أخرى ، فلا يمكن مقارنة التجربة الديمقراطية بالجزائر
التي كانت أعقاب الحرب الباردة و التي عرفت تطورات إيجابية كبيرة لا يمكن إنكارها ، بالتجربة
الديمقراطية في النظم التي بقيت لعقود طويلة تتبنى نظاما ملكية لم يعد لها فعالية في إطار علاقات
الدولية تسيير نحو تحرر من القيود التقليدية لإدارة شؤون الحكم ، و ذلك استعانة بالوسائط التكنولوجية
التي كان لها الأثر البارز في إحداث الثورات العربية.

يصعب قياس مدى اهتمام صناع القرار العرب بمسألة الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية
مستقبلية لوضع مفترض و ذلك لوجود معظم الدول العربية حاليا (زمن إجراء الدراسة) في مراحل
انتقالية حرجة بالنسبة للقائمين على صناعة القرار الإستراتيجي .

تباين درجة عمق التوترات الإقليمية من بلد عربي لآخر و ذلك بحسب الأهمية الإستراتيجية و الأمنية
التي تحتلها بؤرة التوتر فلا يمكن مقارنة الصراع العربي الإسرائيلي بمشكلة الصحراء الغربية.

اختلاف طبيعة التدخل الخارجي بالمنطقة العربية ، إذ أنه يتراوح بين التدخل المباشر و غير المباشر
بحسب طبيعة الأزمة و المنطقة التي تتحرك فيها .

وجود سيطرة كلية على الموارد الطبيعية الإستراتيجية خاصة بمنطقة المشرق (دول الخليج العربي) و
سيطرة جزئية بمناطق أخرى (من خلال فواعل دولية غير تقليدية كالشركات متعددة الجنسيات)

تباين الضغوط الاقتصادية و الديموغرافية من دولة لأخرى (و التي تم التفصيل فيها ضمن المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل السابق).

تباين درجة ازدواجية المسؤولية الأمنية للدول العربية ، وذلك بحسب درجة الدعم الذي تتلقاه القوى المعرضة للنظام ، و مدى خبرة كل دولة عربية على حدى في التعامل مع هذه التهديدات البنوية. عدم وجود أوجه شبه بين الدول العربية في مسألة التسلح و الطلب على الطاقة ، فبالنسبة للتسلح يمكن الرجوع إلى الجدول رقم... الخاص بالحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام 2011 ، أما فيما يتعلق بالطلب على الطاقة فإنها المسألة الأساسية التي كانت سببا في الانخراط الأمريكي في المنطقة العربية حيث كان ذلك نتيجة مباشرة لنمو الاستهلاك الأمريكي من النفط الأجنبي من 10% من مجمل الاستهلاك المحلي عام 1970 إلى 65% في عام 2004¹ .

وجود احتمالات ظهور متغيرات أمنية مفاجئة في دول ساحنة حاليا كسوريا ، و عدم وجودها في دول عربية أخرى كدول مجلس التعاون التي تحظى بحماية أمريكية للمصالح النفطية. و كنتيجة يمكن القول أن قيام الباحثة بوضع هذه السيناريوهات ما هي إلا محاولة و اجتهاد خاص لوضع رؤية استشرافية مستندة إلى قواعد البحث العلمي و ليس التحليل الشخصي و الفتوي أو السياسي الضيق ، حيث يمكن تلخيص هذه السيناريوهات من خلال اقتراح الجدول الآتي:

¹ طوني صغيبي ، مرجع سابق ، ص 35.

الجدول رقم 04: جدول توضيحي للسيناريوهات الممكنة لمستقبل الأمن القومي العربي وفقا للمتغيرات المؤثرة فيه و المحركة له.

احتمالات ظهور متغيرات مفاجئة تزيد من درجة التهديدات الأمنية		متغيرات أخرى (التسلح، الطلب على الطاقة)		مدى استمرارية حالة ازدواجية المسؤولية الأمنية بالدول العربية.		درجة الضغوط الاقتصادية و الديموغرافية.		مدى سيطرة الأجنبي على الموارد الطبيعية الاستراتيجية بالمنطقة العربية.		طبيعة التدخل الخارجي بالمنطقة العربية.		درجة عمق بؤر التوترات الإقليمية.		مدى اهتمام صناع القرار العرب بمسألة الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية مستقبلية لوضع مفترض.		مدى توفر بيئة ديمقراطية داخلية ذات أبعاد دولية.		مدى استمرارية ثوابت عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية.		المتغيرات المؤثرة و المحركة	
																				السيناريوهات المختلفة	
غير واردة	واردة	متراجعة	متصاعدة	مؤقتة	مستمرة	ضعيفة	عالية	جزئية	كلية	غير مباشر	مباشر	سطحية	عميقة	عدم اهتمام	اهتمام	غير متوفرة	متوفرة	متغيرة	ثابتة		
	+		+		+		+		+		+		+		+					+	السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم للأمن القومي العربي.
+		+		+		+		+		+		+			+		+	+			السيناريو الثاني: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر بعث مشروع الأمن القومي العربي.
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	السيناريو الثالث: تغير الحالة الراهنة للأمن القومي العربي.

المصدر : من اقتراح الباحثة استنادا إلى : صلاح محمود و آخرون ، مرجع سابق،ص 22. (المستند الى The Futures Group,Scenarios,AC/UNU Millennium Project,1994)

و بذلك يمكن القول أن الباحثة قد قدمت ولو صورة جزئية عن المستقبلات الممكنة للأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية مستقبلية لوضع مفترض ضمن علاقات دولية لا تزال تتسم بالاضطراب و اللايقين خاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة .

و أهم ما لاحظته الباحثة من خلال تتبع اتجاهات تطور مسألة الأمن القومي العربي بعد الاجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990 هو أن المنطقة العربية قد شهدت منذ ذلك التاريخ تغيرات أمنية عميقة و متتابة كانت تبلغ ذروتها تقريبا كل عشر سنوات و ذلك من خلال تكرر الهزات الأمنية العنيفة بالمنطقة و ذلك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و بعدها عام 2011 و ظهور ما عرف " بالثورات العربية" أو "ثورات الربيع العربي" التي يبدو أنها تسير بالمنطقة نحو اتجاهات عديدة من شأنها أحداث تغيرات تموقع استراتيجية لم تشهدنا المنطقة في أي فترة سبقت ، وذلك وفقا لثوابت عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية و أهدافها الاستراتيجية المحددة من طرف القيادة الصهيونية ، لتكون محور إدارة الصراع ضد الشعب الفلسطيني ، و المنطقة الإسلامية الراضة للمشروع الصهيوني بهدف ضمان نجاح كيانها "إسرائيل" و استمرارته في منطقة معادية له ، إذ يمكن إيجاز تلك الأهداف في النقاط الآتية :

1. إقامة شبه تحالف استراتيجي مه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رأسمالية غربية.
2. إقامة مؤسسات " الدولة" اليهودية.
3. مضاعفة حركة هجرة اليهود إلى إسرائيل .
4. تصفية الوجود البشري و السياسي للشعب الفلسطيني المسلم نهائيا.
5. الحيلولة دون وجود ازدواجية لدولتين : اسلامية عربية ، و يهودية على أرض فلسطين.

6. إضعاف المنطقة الإسلامية العربية من خلال تفجير التوترات بها لمنعها من تشكيل أي تهديد حاضرا و مستقبلا للكيان الإسرائيلي.

و رغم أن هذا الهدف الإستراتيجي الأخير يخرج عن إمكانيات الكيان الإسرائيلي لتحقيقه فإن مسيرة الأحداث قد أثبتت على يومنا هذا ، إن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA³³⁸ هي التي تولت و ما تزال مهمة تحقيق ذلك الهدف الإستراتيجي الصهيوني بالوكالة عن الكيان الإسرائيلي و الحركة الصهيونية العالمية و لحسابها.³³⁹

لذا فإن الواقع العربي بحاجة إلى مسألة ضرورية و هي الاهتمام بقضايا استشراف المستقبل و محاولة تحديد بعض ملامحه كخطوة عملية ألى لإحياء مفهوم الامن القومي العربي كمفهوم إستراتيجي ، و التركيز على شقه الاقتصادي المجتمعي ، الذي يشكل حسب رأي الباحثة القاعدة المفصلية للتأسيس لأمن قومي بمضامين مفاهيمية أشمل و أوسع (توافقية).

1 عثمان عبد عثمان ، السياسة الخارجية للدول الإسلامية و الإستراتيجية في إدارة الصراع الدولي ، بيروت : دار مكتبة الهلال ، 1994 ، ص 144 .³³⁹ نفس المرجع.

خاتمة

يجري عادة التنبيه إلى أن الدراسات المستقبلية لا تسمح بوضع خاتمة لها ، كون أن هذه الأخيرة تحيل الباحث إلى نقطة نهاية معينة ، لذا فإن اضطلاع هذه الدراسة بمحاولة استشراف مستقبل الأمن القومي العربي كمسألة استراتيجية لوضع مفترض ، يدل على أن الحراك الأمني بالمنطقة في حالة استمرارية، كون أن الثورات الشعبية منذ 2011 شكلت نقطة بداية لتغيرات أمنية ستشهدها المنطقة العربية و دول الحوار الإقليمي خاصة (تركيا و إيران) و بالتالي تغير الخارطة السياسية في المستقبل. و عليه قامت الباحثة برصد جملة من النتائج التي تم التوصل إليها عبر مختلف مراحل هذه الدراسة و هي كالآتي:

- لا يمكن أن يكون الأمن القومي العربي مجرد حالة جمع بين الأمن الوطني لكل دولة بأشكاله العديدة، فهو مفهوم كلي متحد مع الإقرار بتعدد و اختلاف الأجزاء و الأعضاء و الوظائف.
- إن التهديدات الأمنية الموجهة للأمن القومي العربي عادت إلى نقطة بدايتها الأولى حيث أصبحت تتمحور حول الأمن المائي ، الغذائي و الصراع حول الأرض خاصة مناطق النفوذ الإستراتيجية و الأماكن المقدسة (الدينية و إن كانت تعلن بمسائل عديدة تبقى هذه هي حقيقتها).
- الأمن القومي العربي هو مفهوم ثري بالتخصصات و التطبيقات و رافد بحثي هام لبلورة رؤية استراتيجية استشرافية.
- يشكل مفهوم الامن القومي العربي موضوع جدل أكثر منه موضوع دراسة و بحث استشرافي عبر أغلب مراحل تطوره العلمية.

- إن تفاعل المجالين الخارجي و الداخلي للأمن القومي العربي كمجال عام للتهديدات يؤثر في طبيعته و مساره المستقبلي .

- لقد تأثر الأمن القومي العربي بضغط المفردات الأمنية الحديثة المتداولة في أوساط النخب الفكرية العربية ، مما أثر على احتمالات بقاءه و منطق تواجده في المرحلة الراهنة و ذلك لسقوطه من الأولويات الإستراتيجية لدى صناع القرار .

- يمكن تأكيد قاعدة أساسية لمفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم مستقبلي لوضع إستراتيجي مفترض

و هي : " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية و الخارجية في مواجهة التهديدات في السلم و الحرب ، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر و المستقبل تحقيقا للأهداف القومية"³⁴⁰

- يمكن اعتبار المدخل الديمقراطي مدخلا نظريا مناسباً و مفيداً لبناء مقاربة حديثة للأمن القومي العربي، مع أفراد هذا المدخل بعنصر الخصوصية التي تتميز بها المنطقة العربية على مختلف الأصعدة.

- تميز الدول العربية بغياب النفوذ الإستراتيجي كطموح و الذي تعتمد عليه الدول الكبرى في القيام بالدراسات الاستشرافية لتحديد سلم أولوياتها السياسية و الاقتصادية

و الاجتماعية و الثقافية و كذا الأمنية و الدفاعية (و هو ما تحدث عنه "كريستيان هاريلو" Christian Harbulot الخبير الاقتصادي و الإستراتيجي و الباحث في مركز

³⁴⁰ هشام محمد الأقداحي ، مرجع سابق ، ص 123 .

• Infoguerre و رئيس مجموعة العمل التي أعدت دراسة "غياب استراتيجية النفوذ لدى الدول العربية".

- عدم امتلاك المعارضة على مستوى الدول لمشروع لإدارة الدولة و آليات البناء الجديد ، إضافة إلى وجود الفساد داخل المعارضة قبل النظام ، و هو ما يسهم في تحصين الأمن القومي لإسرائيل و تهديد الأمن القومي العربي ، فهي بذلك تقدم خدمات مجانية للرؤى الغربية.

- تداخل عوامل عديدة و تفاعلها لخلق المشهد الأمني العربي الراهن فهي مختلفة من حيث المظهر و الحدة و الاستمرار من دولة لأخرى تبعاً لتكوينها التاريخي و الاجتماعي و شكل النظام التسلسلي الذي سقط و نوع القوى و الحركات الاجتماعية القائمة للثورة ، و أولويات إدارة عملية الانتقال.

لذا فإن تفاعل هذه العوامل و آثارها أدى إلى عدم الاستقرار الذي نشهده ، مما يدل على إعادة تموضع العلاقات الأمنية الإستراتيجية و إعادة تعريف الحدود و هو ما يراه " علي الدين هلال" إذ يصف هذه الحالة ب " دراما الانتقال"¹ .

- يمكن التوصل إلى أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية شهدت بعد الثورات العربية تكثيفاً في الاعتماد على الثوابت المركزية ، و ذلك لشعورها بعدم اليقين في المحيط الإقليمي و كثافة التهديدات المحيطة بأمنها القومي و التي زادت من توجيهها نحو العدوانية في سياستها الدفاعية

. 2

* و هو موقع فرنسي مستقل معني بدراسات استراتيجيات القوة و النفوذ على الأصعدة المختلفة في العالم المعاصر.

¹ ! علي الدين هلال ، "دراما الإنتقال" ، السياسة الدولية ، تم تصفح الموقع يوم: 2013 /10/27

2 محمد عبد الله بونس ، " استباق التهديدات : العقيدة العسكرية الإسرائيلية عقب الثورات العربية"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/10/27

www.Siyassa-org-eg/New content/3/110/3176/

- عدم قدرة الدول على التكيف مع الأوضاع لعدم وجود قاعدة استراتيجية صلبة تكفل أمنها القومي بالحاضر و المستقبل ، مما يضعها بصفة متكررة من مرحلة لأخرى أمام الأمر الواقع المتميز بالانكشاف الأمني و قد تكررت هذه الصورة غداة الحرب الباردة و أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و الثورات العربية 2011.

لذا فإن هذه النتائج تثبت أن الواقع العربي الأمني بحاجة إلى منهجيات تفكير أمني (مستقبلي) أكثر من أي وقت مضى ، كون أن منهجيات التفكير الاستراتيجي هي الكفيلة بوضع البنى الأساسية و المنطلقات الفكرية المفاهيمية ، نحو بناء منظومة فكرية عربية أمنية إقليمية أو وضع استراتيجيات ، فهي عبارة عن تحصيل حاصل لما تم التأسيس له على المستوى الفكري ، و هو ما يعني وجوب إيلاء المزيد من الاهتمام بدراسة هذا الحقل من العلاقات الدولية المتخصص، و الذي يخدم البيئة الأمنية العربية ليسيير بها نحو وضع أفضل . هذا ما يثبت الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الدراسات في تغيير النظرة التقليدية للموضوع ، التي يبدو أنها سيطرت على التفكير البسيط و امتدت لتؤثر على الكثير من الدراسات ذات الصلة التي تقترب في كثير من الأحيان من التحليلات و التفسيرات العامة التي تزيد منت تعقيد الموضوع بدل توضيحه و تشخيصه بدقة و رصد محدداته ...

أمام هذه النتائج يمكن القول أن الواقع الأمني العربي الحالي مفتوح امام العديد من الاحتمالات و المشاهد المستقبلية ، كان من الصعوبة رصدها ضمن دراسة لها محدودياتها الموضوعية و المنهجية ، إلا أن الباحثة قد عمدت في صياغة السيناريوهات المستقبلية وفقا

لجملة من الاعتبارات النظرية و المنهجية التي تحدث عنها بروس بوينو ميسكيتا Bruce

• Bueno Demesquita و هي:

1• من يشارك في صناعة القرار الأمني بالمنطقة العربية خاصة بعد الحرب الباردة ؟

2• ماذا تريد الاطراف الخارجية سواء فواعل تقليدية أو غير تقليدية من تدخلها بالمنطقة

العربية؟³⁴⁶

وهو ما تم رصده من خلال مواقفهم الإستراتيجية التي مكنت الباحثة من العمل

باستنتاجات عن أفكار هؤلاء الفواعل في صنع القرار الإستراتيجي.

أما الاعتبارات المنهجية فقد تم العمل وفق المتغيرات المؤثرة في مستقبل الأمن القومي العربي

التي تم تحديدها في الفصل الثاني من الدراسة و المتمثلة في :

- انكماش التركيز الأمني على مفهوم الأمن القطري.
- التحالف مع القوى الخارجية كأولوية أمنية عربية.
- قيام التصور الأمني العربي القطري على تناقضات تفاعلية .
- توظيف الدولة لمجال الأمن القومي توظيفاً سلبياً .
- إختزال الأمن الداخلي في بعض الأبعاد العسكرية الخارجية .
- التركيز على أمن السلطة (الفئة الحاكمة).
- الإلتزام بالتعاون الدولي كخيار أمني قطري .

• خبير في العلوم السياسية من جامعة ميشيغان Michigan Queens College و يعمل على النموذج الرياضي و المعلوماتي للتنبؤ بتطور حالة سياسية أو اقتصادية.

1 بروس بوينو دو ميسكيتا، "محاضرة حول : الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية معايير السيناريو: إيران كمجال تطبيقي"، تم تصفح الموقع يوم :

وهي متغيرات متعلقة بصانع القرار، أما بالنسبة للأطراف الخارجية فهي تهدف من خلال

تدخلها بالمنطقة العربية إلى:

- تغليب مواقفها الإستراتيجية بالمنطقة و هو ما تسبب في الاستعصاء الأمني بالمنطقة العربية.
- الإبقاء على استمرارية بؤر التوترات الإقليمية بالمنطقة العربية مما يبقى على أزمات النظم السياسية و يؤدي إلى التدخل الأجنبي.

- العمل على إحكام السيطرة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية خاصة (المياه ،النفط).

مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها هو أن الأمن القومي هو أكثر أملا في المستقبل البعيد، و أقل من واقع في المستقبل القريب و ليس مجرد سيناريو نظري لوضع افتراضي.

الملاحق

الملحق رقم: 01

الوثيقة الصهيونية لتفتيت الأمة العربية

نص الوثيقة الصهيونية

أولاً: نظرة عامة على العالم العربي والإسلامي

- 1- إن العالم العربي الإسلامي هو بمثابة برج من الورق أقامه الأجنب (فرنسا وبريطانيا في العشرينيات)، دون أن توضع في الحسبان رغبات وتطلعات سكان هذا العالم.
- 2- لقد قسم هذا العالم إلى 19 دولة كلها تتكون من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة، ولتي تعادي كل منهما الأخرى وعليه فإن كل دولة عربية إسلامية معرضة اليوم لخطر التفتت العرقي والاجتماعي في الداخل إلى حد الحرب الداخلية كما هو الحال في بعض هذه الدول.
- 3- وإذا ما أضفنا إلى ذلك الوضع الاقتصادي يتبين لنا كيف أن المنطقة كلها، في الواقع، بناء مصطنع كبرج الورق، لا يمكنه التصدي للمشكلات الخطيرة التي تواجهه.
- 4- في هذا العالم الضخم والمشتت، توجد جماعات قليلة من واسع الثراء وجماهير غفيرة من الفقراء. أن معظم العرب متوسط دخلهم السنوي حوالي 300 دولار في العالم.
- 5- إن هذه الصور قائمة وعاصفة جدا للوضع من حول إسرائيل، وتشكل بالنسبة لإسرائيل تحديات ومشكلات وأخطار، ولكنها تشكل أيضا فرصا عظيمة...

ثانياً: مصر

- 1- في مصر توجد أغلبية سنية مسلمة مقابل أقلية كبيرة من المسيحيين الذين يشكلون الأغلبية في مصر العليا، حوالي 08 مليون نسمة. وكان السادات قد أعرب في خطابه في مايو من عام 198 عن خشيته من أن تطالب هذه الأقلية بقيام دولتها الخاصة أي دولة لبنانية مسيحية جديدة في مصر..

- 2- والملايين من السكان على حافة الجوع نصفهم يعانون من البطالة وقلة السكن في ظروف تعد أعلى نسبة تكس سكان في العالم.
- 3- وبخلاف الجيش فليس هناك أي قطاع يتمتع بقدر من الانضباط والفعالية.
- 4- والدولة في حالة دائمة من الإفلاس بدون المساعدات الخارجية الأمريكية التي خصصت لها بعد اتفاقية السلام.
- 5- ان استعادة شبه جزيرة سناء بما تحويه من موارد طبيعية ومن احتياطي يجب إذن أن يكون هدفا أساسيا من الدرجة الأولى اليوم... أن المصريين أن يلتزموا باتفاقية السلام بعد إعادة سناء، وسوف يفعلون كل ما في وسعهم لكي يعودوا إلى أحضان العالم العربي، وسوف نضطر إلى العمل لإعادة الأوضاع في سيناء إلى ما كانت عليه...
- 6- إن مصر لا تشكل خطرا عسكريا استراتيجيا على المدى البعيد بسبب تفككها الداخلي، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونية 1967 بطرق عديدة.
- 7- إن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية قد تبددت في عام 1956 وتأكد زوالها في عام 1967.
- 8- إن مصر بطبيعتها وبتركيبتها السياسية الداخلية الحلية هي بمثابة جثة هامدة فعلا بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل. إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسي في الثمانينات على جبهتها الغربية.
- 9- إن مصر المفككة والمقدسة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هي عليه الآن، سوف لا تشكل أي تهديد لإسرائيل بل ستكون ضمانا للزمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم متناول أيدينا.
- 10- إن الدولة مثل ليبيا والسودان والدول الا بعد منها سوف يكون لها وجود بصورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التي ستعرض لها مصر. فإذا ما تفككت مصر فستفكك سائر الدول الأخر، إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر -بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم- هي وسيلتنا لأحداث هذا التطور التاريخي. أن التفتت للبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العلم العربي بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية.

ثالثا: ليبيا

إن القذافي يشن حروبه المدمرة ضد العرب أنفسهم انطلاقا من دولة تكاد تخلو من وجود سكان يمكن أن يشكلوا قومية قوية وذات نفوذ. ومن هذا جاءت محاولاته لعقد اتفاقيات باتحاد مع دولة حقيقية كما حدث في الماضي مع مصر ويحدث اليوم مع سوريا.

رابعا: السودان

وأما السودان أكثر دول العالم العربي الإسلامي تفككا فإنها تتكون من أربع مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى، فمن أقلية عربية مسلمة تسيطر على أغلبية غير عربية إفريقية إلى وثنين إلى مسيحيين.

خامسا: سوريا

1- إن سوريا لا تختلف اختلافا جوهريا عن لبنان الطائفية باستثناء النظام العسكري القوي الذي يحكمها. ولكن الحرب الداخلية الحقيقية اليوم الأغلبية السنية والأقلية الحاكمة من الشيعة العلويين الذين يشكلون 12% فقط من عدد السكان تدل على مدى خطورة المشكلة الداخلية.

2- إن تفكك سوريا والعراق في وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، كما هو الحال في لبنان، وهو هدف إسرائيل الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، فسوف تفتت سوريا تبعا لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة كما هو الحال الآن في لبنان.

3- وعليه فسوف تظهر على الشاطئ دولة علوية

4- وفي منطقة حلب دويلة سنية.

5- وفي منطقة دمشق دويلة سنية أخرى معادية لتلك التي في الشمال

6- وأما الدروز فسوف يشكلون دويلة في الجولان التي نسيطر عليه.

7- وكذلك في حوران وشمال الأردن وسوف يكون ذلك ضمنا للامن والسلام في المنطقة بكاملها على المدى

القريب وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا.

سادسا: العراق

- 1- إن العراق لا تختلف كثيرا عن جارتها ولكن الأغلبية فيها من الشيعة والأقلية من السنة، إن 65% من السكان ليس لهم أي تأثير على الدولة التي تشكل الفئة الحاكمة فيها 20% إلى جانب الأقلية الكردية الكبيرة في الشمال.
- 2- ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول، لما كان بالإمكان أن يختلف مستقبل العراق عن ماضي لبنان وحاضر سوريا.
- 3- إن بشائر الفرقة والحرب الأهلية تلوح فيها اليوم، خاصة بعد تولي الخميني الحكم، والذي يعتبر في نظر الشيعة العراقيين زعيمهم الحقيقي وليس صدام حسين.
- 4- إن العراق الغنية بالبترول والتي تكثر فيها الفرقة والعداء الداخلي هي المرشح التالي لتحقيق أهداف إسرائيل.
- 5- إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا.
- 6- إن في قوة العراق خطورة على إسرائيل في المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من قوة أبو دولة أخرى.
- 7- وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية كما حدث في سوريا في العصر العثماني.
- 8- وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات (أو أكثر) حول المدن العراقية.
- 9- دولة في البصرة، ودولة في بغداد، ودولة في الموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن الشمال السني الكردي في معظمه.

سابعا: لبنان

أما لبنان فإنها مقسمة ومنهارة اقتصاديا لكونها ليس بها سلطة موحدة، بل خمس سلطات سيادية (مسيحية في الشمال تؤيدها سوريا وتتزعمها أسرة فرنجية، وفي الشرق منطقة احتلال سوري مباشر، وفي الوسط دولة مسيحية تسيطر عليها الكتائب، وإلى الجنوب منها وحتى نهر الليطاني دولة لمنطقة التحرير الفلسطينية هي في معظمها من الفلسطينيين، ثم دولة الرائد سعد حداد من المسيحيين وحوالي نصف مليون من الشيعة).

(ملحوظة من المحرر: كان هذا هو الوضع اللبناني زمن كتابة الوثيقة، ولكن القوى الوطنية اللبنانية نجت في إعادة الوحدة الوطنية).

ثامنا: السعودية والخليج

- 1- إن جميع إمارات الخليج وكذلك السعودية قائمة على بناء هش ليس فيه سوى البترول.
- 2- وفي البحرين يشكل الشيعة أقلية السكان ولكن لا نفوذ لهم.
- 3- وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل الشيعة أغلبية السكان.
- 4- وكذلك الحال في عمان.
- 5- وفي اليمن الشمالية وكذلك في جنوب اليمن... توجد أقلية شيعية كبيرة.
- 6- وفي السعودية نصف السكان من الأجانب المصريين واليمنيين وغيرهم بينما القوى الحاكمة هي أقلية من السعوديين.
- 7- وأما في الكويت فإن الكويتيين يشكلون ربع السكان فقط.
- 8- إن دول الخليج والسعودية وليبيا تعد أكبر مستودع في العالم للبترول والمال ولكن المستفيد بكل هذه الثروة عي أقليات محدودة لا تستند إلى قاعدة عريضة وأمن داخلي، وحتى الجيش ليس باستطاعته أن يضمن لها البقاء.
- 9- وإن الجيش السعودي بكل ما لديه من عتاد لا يستطيع تأمين الحكم ضد الأخطار الفعلية والخارج. وما حدث في مكة عام 1980 ليس سوى مثال لما قد يحدث.
- 10- إن شبه الجزيرة العربية بكاملها يمكن أن تكون خير مثال للإخيار والتفكك كنتيجة لضغوط من الداخل ومن الخارج وهذا الأمر في مجمله ليس بمستحيل على الأخص بالنسبة للسعودية سواء دام الرخاء الاقتصادي المترتب على البترول أو قل في المدى القريب. أن الفوضى والإخيار الداخلي هي أمور حتمية وطبيعية على ضوء تكون الدول القائمة على غير أساس.

تاسعا: المغرب العربي

- 1- ففي الجزائر هناك حرب أهلية في المنطقة الجبلية بين الشعبين الذين يكونان سكان هذا البلد.
- 2- كما أن المغرب والجزائر بينهما حرب بسبب المستعمرة الصحراوية الاسبانية بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التي تعاني منها كل منهما.
- 3- كما أن التطرف الإسلامي يهدد وحدة تونس.

عاشرا: إيران وتركيا وباكستان وافغانستان

- 1- فايران تتكون من النصف المتحدث بالفارسية والنصف الآخر تركي من الناحية العرقية واللغوية، وفي طباعه أيضا.
- 2- وأما تركيا منقسمة إلى منتصف من المسلمين السننية أترك الأصل واللغة، والنصف الثاني أقليات كبيرة من 12 مليون شيعي علوى و6 مليون كردي سننى.
- 3- وفي أفغانستان خمسة ملايين من الشيعة يشكلون حوالى ثلث عدد السكان.
- 4- وفي باكستان السننية حوالى 15 مليون شيعي يهددون كيان هذه الدولة.

الأردن وفلسطين

- 1- والأردن هي في الواقع فلسطينية حيث الأقلية البدوية من الأردنيين هي المسيطرة، ولكن غالبية الجيش من الفلسطينيين وكذلك الجهاز الإداري. وفي الواقع تعد عمان فلسطينية مثلها مثل نابلس.
- 2- وهي هدف استراتيجي وعاجل للمدى القريب وليس للمدى البعيد وذلك أنما لن تشكل أي تهديد حقيقي على المدى البعيد بعد تفتيتها.
- 3- ومن غير الممكن أن يبقى الأردن على حالته وتركيبته الحالية لفترة طويلة. أن سياسة إسرائيل -أما بالحرب أو بالسلم- يجب أن تؤدي إلى تصفية الحكم الأردني الحالي ونقل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية.
- 4- إن تغيير السلطة شرقي نهر الأردن سوف يؤدي أيضا إلى حل مشكلة المناطق المكتنظة بالسكان العرب غربي النهر سواء بالحرب أو في ظروف السلم.
- 5- إن زيادة معدلات الهجرة من المناطق وتجميد النمو الاقتصادي والسكاني فيها هو الضمان لأحداث التغيير المنتظر على ضفتي نهر الأردن.
- 6- ويجب أيضا عدم الموافقة على مشروع الحكم الذاتي أو أي تسوية أو تقسيم للمناطق...
- 7- وأنه لم يعد بالإمكان العيش في هذه البلاد في الظروف الراهنة دون الفصل بين الشعبين بحيث يكون العرب في الأردن واليهود في المناطق الواقعة غربي النهر.

- 8- إن التعايش والسلام الحقيقي سوف يسودان البلاد فقط إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود ولا أمن دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر، وأن أمنهم وكيانهم سوف يكونان في الأردن فقط.
- 9- إن التميز في دولة إسرائيل بين حدود عام 1967 وحدود عام 1948 لم يكن له أي مغزى
- 10- وفي أي وضع سياسي أو عسكري مستقبلي يجب أن يكون واضحاً بأن حل مشكلة عرب إسرائيل سوف يأتي فقط عن طريق قبولهم لوجود إسرائيل ضمن حدود أمنة حتى نهر الأردن وما بعده.
- 11- تبعاً لمتطلبات وجودنا في العصر الصعب (العصر الذري الذي ينتظرنا قريباً)
- 12- فليس بالإمكان الاستمرار في وجود ثلاثة أرباع السكان اليهود على الشريط الساحلي الضيق والمكتظ بالسكان العصر الذري.
- 13- إن إعادة توزيع السكان هو إذن هدف استراتيجي داخلي من الدرجة الأولى، وبدون ذلك فسوف لا تستطيع البقاء في المستقبل في إطار أي نوع من الحدود، أن مناطق يهودا والسامرة والجليل هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة.
- 14- وإذا لم تشكل أغلبية في المنطقة الجبلية فإننا لن نستطيع السيطرة على البلاد. وسوف نصبح الصليبيين الذين فقدوا هذه البلاد التي لم تكن ملكاً لهم في الأصل وعاشوا غرباء فيها منذ البداية.
- 15- إن إعادة التوازن السكاني الاستراتيجي والاقتصادي لسكان البلاد هو الهدف الرئيسي والأسمى لإسرائيل اليوم.
- 16- إن السيطرة على المصادر المائية من بئر سبع وحتى الجليل الأعلى، هي بمثابة الهدف القومي المنبثق من الهدف الاستراتيجي الأساسي، والذي يقضي باستيطان المناطق الجبلية التي تخلو من اليهود اليوم.

الملحق رقم (2):

1- تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
الأردن	1980			44.20
	1987/1986	3.0	0.00	36.06
	1992	14.4	2.77	43.36
	1997	21.1	1.51	36.42
	2003/2002	14.2	1.16	38.87
	2006	13.0	0.38	37.72
الإمارات	2007			38.30
البحرين	2003	11.0	0.00	
	1985	7.7	8.65	43.43
تونس	1990	6.7	5.87	40.24
	1995	6.2	6.48	41.66
	2000	4.2	2.55	40.81
	2005	3.8		41.30
	1988	8.1	6.61	40.14
الجزائر	1995	14.1	6.79	35.33
	2000	12.1		36.90
	2005	5.7		
	1995	54.7		
جزر القمر	2000	60.0	46.11	64.30
	2004			
	1996	9.6	4.76	36.77
جيبوتي	2000	42.0		.
	2002		18.84	39.96
	2006			40.00
	1992	77.5	.	
السودان	1996	90.5	.	
	2002	50.0		
	1997	14.3		33.70
سورية	2004-2003	11.4		37.40
	2007-2006	12.3		33.80
	2002	43.2	.	.
الصومال	2002			
العراق	1993			37.00
	1998			51.00
	2004			41.50
	2007	22.9		
عمان	2000			39.90
فلسطين	2003	47.0		
	2007	34.5		
قطر	2007			35.50

34.70 36.00			1987 1999	الكويت
36.00		6.3 8.0	1996 2005/2004	لبنان
32.00 30.13 32.76 32.14	4.46 2.46 1.81 1.99	17.2 24.3 19.4 16.7 19.6	1982/1981 1991/1990 1996/1995 2000/1999 2005/2004	مصر
54.00 39.19 39.20 39.46 40.63 40.88	8.42 2.45 6.76 6.25 2.50	21.1 13.1 19.0 18.0 1402 9.0	1980 1985/1984 1991/1990 1999/1998 2001/2000 2004/2003 2007	المغرب
43.94 50.05 37.29 29.04 39.30	41.32 42.79 23.40 21.16	56.6 50.5 51.0 46.7	1987 1990 1993 1996/1995 2000 2004	موريتانيا
39.45 33.44 37.69	4.53 12.88 17.53	19.1 40.1 34.8	1992 1998 2006/2005	اليمن

*خط الفقر 1.25 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار للعام 2005.

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية.

Bipi S. and M.Nabli (2010)poverty and Inequality in the Arab Region,pRR no.33, Economic Research Forum.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009؛ ومصادر وطنية ودولية متفر

2-الاكتشافات البترولية في الدول العربية
(2009-2005)

الاكتشافات البترولية (العدد)										
2009 ⁽¹⁾		2008		2007		2006		2005		
غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	
46	84	37	64	25	26	37	63	16	57	اجمالي الدول العربية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإمارات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البحرين
-	1	2	11	-	3	1	4	-	1	تونس
8	8	9	2	15	5	7	12	3	5	الجزائر
5	5	-	-	-	2	2	-	2	3	السعودية
1	5	-	2	1	1	1	-	-	-	سورية
1	3	-	-	-	-	-	1	-	-	العراق
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطر
-	1	-	-	-	1	-	1	-	2	الكويت
-	6	-	8	2	5	3	7	-	2	ليبيا

24	40	24	37	7	9	22	29	11	38	مصر
-	-	-	-	-	-	-	4	-	1	السودان
-	5	1	3	-	-	-	-	-	2	عمان
3	-	1	-	-	-	-	-	-	-	المغرب
1	9	-	1	-	-	1	5	-	3	اليمن
3	1	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين

(1) بيانات أولية

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2009، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)

3- احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، 2005-2009

(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

نسبة التغير (%) 2009/2008	2009 ⁽¹⁾	2008	2007	2006	2005	
0.00	6.091	6.091	6.072	6.040	6.060	الإمارات
0.00	92	92	92	92	93	البحرين
0.00	65	65	55	64	78	تونس
0.00	4.504	4.504	4.504	4.504	4.580	الجزائر
0.00	7.447	7.447	7.305	7.153	6.899	السعودية
0.00	285	285	290	290	310	سورية
0.00	3.170	3.170	3.170	3.170	3.170	العراق
0.00	3.170	3.170	3.170	3.170	3.170	قطر
0.00	25.466	25.466	25.172	25.636	25.783	الكويت
0.00	1.784	1.784	1.780	1.780	1.586	ليبيا
0.00	1.557	1.557	1.540	1.420	1.491	مصر
0.00	2.128	2.128	2.024	1.910	1.890	السودان
0.00	85	85	85	86	85	عمان
0.00	950	950	950	914	830	اليمن
0.00	479	479	555	515	479	
0.00	54.103	54.103	53.594	53.574	53.334	إجمالي الدول العربية
3.16	3.002	3.100	2.659	2.659	2.769	إندونيسيا
0.00	272	272	270	270	46	أنغولا
0.00	29.610	29.610	26.850	26.850	27.580	إيران
0.00	4.983	4.983	4.708	4.708	4.315	فنزويلا
0.04	5.247	5.249	5.215	5.215	5.152	نيجيريا
0.00	8	8	9	9	10	الأكوادور
0.23-	43.122	43.222	39.816	39.711	39.872	إجمالي دول أوبك غير العربية
0.11	93.141	93.241	89.359	89.414	89.441	إجمالي دول أوبك

0.27-	364	365	348	303	326	البرازيل
14.87-	292	343	412	476	531	المملكة المتحدة
0.00	2.313	2.313	2.241	2.892	3.286	النرويج
2.91	6.928	6.732	5.977	5.925	5.452	الولايات المتحدة
3.49-	360	373	392	408	412	المكسيك
6.95	1.754	1.640	1.648	1.622	1.603	كندا
8.58	61.301	56.458	57.052	56.171	57.227	كومنولث الدول المستقلة منها:
0.00	47.573	47.573	47.572	47.651	47.574	روسيا
0.00	2.407	2.407	2.832	3.000	1.841	كزاخستان
0.00	850	850	849	840	850	اذريجان
0.00	7.504	2.662	2.832	2.860	2.011	تركمانستان
181.89	1.841	1.841	1.841	1.820	1.875	اوزبكستان
0.00	3.030	2.265	2.272	2.449	2.350	الصين
33.77	13.591	11.475	11.406	17.456	15.846	باقي دول العالم
18.44						
4.39	187.158	179.289	175.158	180.987	180.239	اجمالي العالم
	28.9	30.2	30.6	29.6	29.6	نسبة الدول العربية للعالم (%)

(1) بيانات تقديرية

المصدر: مصادر الملحق (1/5)

4- الصادرات والواردات العربية الإجمالية

(2009/2005)

الدول	الصادرات الإجمالية (نوب)					معدل التغير السنوي %		الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي %	
	2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008-2005	2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008-2005
مجموع الدول العربية	568.974.1	692.465.7	807.370.4	1.067.801.9	726.131.7	23.3	32.0	603.324.6	705.024.9	535.342.6	400.835.4	350.165.1	263	14.4-
الأردن	3.625.1	4.131.6	4.490.4	6.250.0	5.040.0	19.9	17.1-	14.095.2	17.011.6	13.712.5	11.548.3	10.497.7	17.5	17.1-
الإمارات	117.288.0	145.587.5	178.630.4	239.212.7	192.192.9	26.8	14.9-	170.514.3	200.327.0	150.123.8	100.055.7	84.652.5	33.3	14.9-
البحرين	10.348.7	12.339.8	13.790.2	17.491.2	12.051.9	19.1	32.5-	10.862.7	16.098.3	12.345.8	11.247.7	10.024.0	17.1	32.5-
تونس	10.648.5	11997.6	15.164.6	19.203.0	14.428.0	21.7	22.5-	19.039.9	24.568.4	19.092.7	15.425.6	13.348.9	22.5	22.5-
الجزائر	46.321.4	54.729.2	60.174.4	78.129.2	45.085.1	19.0	1.8-	36.760.3	37.451.7	25.992.3	20.680.1	19.847.5	23.6	1.8-
جيبوتي	40.0	55.0	58.0	76.0	113.0	23.9	10.8	844.8	762.3	531.3	419.1	306.9	35.4	10.8
السعودية	180.571.7	211.023.7	233.174.1	313.461.9	189.701.0	20.2	17.0-	95.567.6	115.134.1	90.156.8	69.707.2	59.346.2.7	24.6	17.0-
سورية	4.824.3	5.656.6	8.897.2	11.670.5	7.833.7	34.2	3.6	9.690.9	9.351	8.775.5	8.073.5	6.756.8	11.4	3.6
الضومال	8.026.9	9.873.2	11.594.6	15.228.0	12.613.0	23.8	5.4-	17.076.4	18.059.8	13.707.6	10.387.6	9.503.8	23.9	5.4-
العراق	243.3	293.1	356.3	427.9	443.0	20.7	11.6-	1.015.7	1.148.5	918.1	814.6	615.9	23.1	11.6-
عمان	23.69.4	30.019.2	39.988.3	63.460.5	38.993.7	38.9	7.5	38.014.7	35.348.1	20.331.5	20.543.8	23.532.0	14.5	7.5
قطر	18.691.8	21.586.5	24.691.8	37.719.1	27.648.0	26.4	10.9-	20.436.5	22.924.6	15.979.7	10.897.5	8.827.0	37.5	10.9-
الكويت	25.761.8	34.050.8	42.019.5	52.448.1	45.355.0	26.7	13.2-	24.922.0	28.724.2	23.429.6	16.441.2	10.060.9	41.9	13.2-
لبنان	45.301.4	56.446.9	62.489.1	87.039.1	50.305.6	24.3	28.0-	17.908.7	24.863.6	21.332.3	17.231.1	15.801.0	16.3	28.0-
ليبيا	1.879.8	2.282.5	2.816.3	3.478.3	2.948.7	22.8	2.9-	15.669.0	16.136.7	11.815.3	9.397.6	9.339.9	20.0	2.9-
مصر	28.848.8	39.353.0	46.970.0	60.257.0	37.469.0	27.8	0.3-	25.941.4	26.027.3	20.002.5	13.520.5	12.626.7	27.3	0.3-
المغرب	16.073.2	20.545.6	24.454.6	29.849.0	23.089.3	22.9	19.5-	45.564.3	56.623.2	45.255.6	33.270.9	27.358.5	27.4	19.5-
موريتانيا	20.545.6	1.359.8	1.464.5	1.706.1	1.359.5	39.9	27.9-	30.396.4	42.159.4	31.894.3	23.938.7	20.798.4	26.6	27.9-
اليمن	623.2	6.679.5	6.315.1	7.604.9	5.586.8	10.7	20.4-	1.474.9	1.852.7	1.441.4	1.161.2	1.424.0	9.2	20.4-
	5613.2						28.0-	7.528.9	10.451.9	8.514.0	6.073.6	5.380.1	24.8	28.0-

*بيانات أولية.

المصادر: -الاستبيان للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومصادر وطنية أخرى

-صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2010.

5- الصادرات والواردات العربية الإجمالية
(2009/2005)

الدول	الصادرات الإجمالية (فوب)					الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005		
مجموع الدول العربية	48.280.6	58.649.4	70.952.7	92.992.0	74.697.1	24.4	19.7-	24.4	19.7-	23.9	19.5-	
الأردن	1.545.1	1.760.8	1.964.8	2.608.4	2.598.2	19.1	0.4-	19.1	0.4-	16.2	21.4-	
الإمارات	9.252.2	9.010.9	11.692.6	14.370.2	11.691.2	15.8	18.6-	15.8	18.6-	26.0	20.4	
البحرين	1.646.7	1.971.6	2.523.7	3.106.0	2.533.8	23.6	18.4-	23.6	18.4-	25.8	27.6-	
تونس	932.1	1.086.2	1.375.0	1.866.0	1.760.6	26.0	5.6-	26.0	5.6-	38.5	41.1-	
الجزائر	993.3	1.122.8	1.390.5	2.309.4	1.354.6	32.5	41.3-	32.5	41.3-	20.4	46.5	
جيبوتي	29.2	36.3	41.5	42.5	40.1	13.4	5.6-	13.4	5.6-	22.1	71.0-	
السعودية	21.505.0	26.813.6	31.538.9	38.587.6	29.611.3	21.5	23.3-	21.5	23.3-	20.1	25.3-	
السودان	384.7	549.6	423.2	756.8	866.0	25.3	14.4-	25.3	14.4-	6.6	12.7-	
سورية	1.296.7	3.693.4	4.554.3	7.739.2	4.460.4	81.4	42.4-	81.4	42.4-	33.1	22.5-	
الصومال	202.6	248.3	315.5	391.5	298.3	24.5	23.8-	24.5	23.8-	22.2	29.4-	
العراق	763.1	933.2	1.451.6	1.402.4	861.7	22.5	38.6-	22.5	38.6-	21.6	7.5	
عمان	2.064.0	2.681.7	3.695.4	3.849.2	2.881.6	23.1	25.1-	23.1	25.1-	28.9	13.0-	
قطر	1.442.4	1.588.3	1.691.0	2.080.7	1.786.7	13.0	14.1-	13.0	14.1-	13.0	15.3-	
الكويت	1.309.5	1.554.6	1.787.8	2.003.9	1.782.1	15.2	11.1-	15.2	11.1-	14.9	17.0-	
لبنان	1.006.3	999.1	1.322.6	1.636.1	1.546.8	17.6	5.5-	17.6	5.5-	17.9	12.8-	
ليبيا	857.3	941.8	979.7	1.287.3	1.069.6	14.5	16.9-	14.5	16.9-	24.1	25.3-	
مصر	2.093.3	2.406.3	2.760.0	6.902.4	8.257.9	48.8	19.6	48.8	19.6	33.7	30.8-	
المغرب	384.4	453.9	515.5	724.3	673.6	23.5	7.0-	23.5	7.0-	32.5	31.5-	
موريتانيا	1.4	11.5	4.4	4.8	4.0	50.5	17.1-	50.5	17.1-	14.2	14.7-	
اليمن	571.4	785.4	924.6	1.323.2	618.6	32.3	53.2-	32.3	53.2-	33.5	48.7-	

بيانات أولية
المصادر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2009.

اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة
(2009-2005)

*2009	2008	2007	2006	2005	
162.260.0	157.009.3	154.341.0	140.944.8	149.853.4	الدول العربية المقترضة
5.449.2	5.127.0	7.399.0	7.304.9	7.122.1	الأردن
20.949.0	21.929.0	19.291.0	18.121.0	18.995.0	تونس
5.413.0	5.586.0	5.606.0	5.612.0	17.191.0	الجزائر
655.0	579.0	441.0	427.0	424.0	جيبوتي
35.785.0	33.542.0	31.873.0	28.457.0	27.006.0	السودان
4.677.2	5.371.8	5.636.8	5.480.7	5.521.8	سوريا
...	الصومال
6.700.3	6.879.0	5.962.0	4.819.0	4.028.0	عمان
20.952.0	20.863.0	20.940.0	20.044.0	18.860.0	لبنان
33.287.0	32.123.0	32.840.0	28.958.0	29.692.0	مصر
19.368.0	16.492.0	15.823.0	13.709.0	12.527.0	المغرب
2.989.7	2.623.0	2.709.0	2.541.0	3.318.0	موريتانيا
6.034.6	5.894.5	5.820.0	5.471.1	5.168.5	اليمن

• بيانات أولية

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

قائمة المراجع و

المصادر

(البيليوغرافيا)

أولاً: باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-الأقداحي هشام محمود، معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008.

2-الدجاني أحمد صدقي و آخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3-الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4- اللداوي مصطفى ، قراءة في العقل السياسي الإسرائيلي، الجزائر: قرطبة للنشر و التوزيع ، 2008.

5-احسان محمد الحسين، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1982.

6-السعيد إدريس محمد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001.

7-السيد سعيد محمد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة كتب عالم المعرفة، فبراير 1992.

8-العزاوي قيس جواد، العرب و الغرب على مشارف القرن الحادي و العشرين: مؤشرات إستراتيجية، فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

- 9- العيسوي إبراهيم ، الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020، القاهرة: منتدى العالم الثالث، سبتمبر 2000.
- 10- الخزرجي ثامر كامل محمد، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي، الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004.
- 11- بدران ودودة، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.
- 12- بوزنادة معمر، الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 13- بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 14- برجنسكي زغنيو، الفوضى: الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي و العشرين، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، 1998.
- 15- برقايوي أحمد و آخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.
- 16- بخوش مصطفى ، حوض البحر المتوسط: دراسة في الرهانات و الأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
- 17- جراد عبد العزيز، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع، ترجمة: صالح بالحاج، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- 18- دهام دهام محمد ، الأقليات و الأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدولي، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، 2003.

- 19-دغبار عبد الحميد، جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة: قراءة في المواقف و القرارات، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008.
- 20-هويدي أمين، أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟، بيروت: دار الشروق، 1991.
- 21-هويدي أمين، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: زلزال عاصفة الصحراء و توابعه، القاهرة: دار الشروق، 1998.
- 22-هلال علي الدين، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 23-حبيب رفيق، حروب الديمقراطية: معارك الإصلاح و الهيمنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
- 24-ظاهر علاء، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.
- 25-طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- 26-كندي بول، الإعداد للقرن الواحد و العشرين: التحولات الاقليمية، الجزء الأول، ترجمة: نظير جاهل، سرت: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 1995.
- 27-كرامر هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي المائل أمام كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: العبيكان، 2001.
- 28-ماكنامارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: دار القومي للنشر و التوزيع، 1970.

- 29- مهنا محمد نصر، مصادر التهديد الداخلية و الخارجية للأمن القومي العربي، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- 30- محمد الشريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها و وسائل مكافحتها دوليا و عربيا، القاهرة: دار الشروق، 2004.
- 31- مطر جميل، هلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الخامسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985 .
- 32- ميرل مارسيل، العلاقات الدولية المعاصرة، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار العالم الثالث، 1999.
- 33- مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجيات الدولية في عالم متغير: قضايا و مشكلات، الكويت: د.د.ن، 1983.
- 34- سعيد عبد المنعم ، العرب و دول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- 35- عباس الخفاجي نعمة، الفكر الإستراتيجي : قراءة معاصرة، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008.
- 36- عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب ، 1991.
- 37- عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، 1994.
- 38- عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجيات و طرق بحث الظواهر السياسية : سلسلة الكتب الدراسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة و النشر، 2000.
- 39- عبد أسعد محمد توهيل، هذه هي العولمة: المنطلقات و المعطيات و الآفاق، الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح، 2002.

- 40- عبد عثمان عثمان، السياسة الخارجية للدول الإسلامية و الإستراتيجية في إدارة الصراع الدولي، بيروت: دار مكتبة الهلال، 1994.
- 41- علي محمد محمد، علم الإجتماع و المنهج العلمي : دراسة في طرائق البحث و أساليبه ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983.
- 42- علي صلاح محمد و آخرون ، نحو انشاء مركز الدراسات المستقبلية ، القاهرة : مركز الدراسات المستقبلية ، أكتوبر 2004.
- 43- عشقي أنور ماجد، التخطيط الأمني لمواجهة العولمة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2006.
- 44- صغيني طوني، الأزمة الأخيرة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011.
- 45- قزم جورج، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006)، ترجمة: محمد علي مقلد، بيروت: دار الفرابي، 2006.
- 46- ربيع حامد عبد الله، خطابات إلى الأمة و القيادة: ثلاثون رسالة سياسية حول دور المفكر السياسي و مسؤوليته المجتمعية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- 47- روز كرانس ريتشارد، توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد إلى الخارج، ترجمة: عدلي برسوم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2001.
- 48- شعبان أحمد بهاء الدين ، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الإبتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد ، القاهرة : سيناء للنشر، 1993.
- 49- شعبان عبد الحسين، الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، سوريا: دار الحوار للنشر و التوزيع، 1985.

50- ثابت أحمد و آخرون، العولمة و تداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الثانية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

51- غلاب عبد الكريم، أزمة المفاهيم و انحراف التفكير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

52- .، التسليح و نزع السلاح في العصر النووي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، ترجمة: محمود فلاح، دمشق: دار الثقافة و الارشاد القومي، 1983.

ب-الدوريات و المجالات:

1- أحمد أحمد يوسف، " تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري"، المستقبل العربي، العدد: 269، 2001.

2- البرصان أحمد سليم، " اللوبي الصهيوني و الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد: 150، أكتوبر 2002.

3- الزيود محمد سليمان، " التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي (1991-1999) "، المستقبل العربي، العدد: 270، أوت 2001.

4- اللباد مصطفى، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية حكرا على أدوار غير عربية؟"، شؤون عربية، العدد: 135، 2008.

5- الهوسي سعيد، " مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: 33، شتاء 2012.

6- المصالحة محمد، "اصلاح جامعة الدول العربية بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الخارجية"، مجلة المفكر، العدد الأول، مارس 2006.

7- إسماعيل عصام، "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، شؤون الأوسط، العدد:

111، 2003

8- بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:

21، جوان 2004.

9- بن عنتر عبد النور، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد: 133،

2008.

10- زرد السيد، "الأمن القومي العربي: مصادر التهديد و سبل الحماية"، المستقبل العربي، عدد:

135، 1990.

11- حروري سهام، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر، عدد: 08، كلية

الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012.

12- مالكي أحمد، "قراءة نقدية في تجربة التجمعات الإقليمية العربية"، المستقبل العربي، العدد

:367، سبتمبر 2009.

13- نور الدين فوزي، "العنف لسياسي و أزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، العالم الاستراتيجي،

العدد الأول، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، مارس 2008.

14- نعمان عصام، "مشروع استراتيجيا المؤتمر القومي- الإسلامي و برنامجه المرحلي للسنوات الأربع

القادمة"، المستقبل العربي، العدد: 321، نوفمبر 2005.

15- سويد ياسين، "استراتيجية التحالف الإسرائيلية و خطرها على الأمن القومي العربي"، شؤون

الأوسط، العدد: 70، مارس 1998.

- 16- سوبلم حسام ، " العراق في الاستراتيجية الإسرائيلية "، دورية دراسات استراتيجية ، العدد الأول ، الجزائر : مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، جانفي 2006.
- 17- سويشر كلايتون ، " صوت العقل مغيب وسط النخبة الأمريكية المثقفة، العالم الاستراتيجي، العدد : 03، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، ماي 2008.
- 18- علوي مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، سلسلة مفاهيم، العدد الرابع، السنة الأولى، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، أبريل 2005.
- 19- فؤاد نبيل، الأبعاد الأمنية العسكرية لإصلاح النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 155، يناير 2004.
- 20- فتحي أنيس ممدوح، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي؟، السياسة الدولية، العدد 130، 1997.
- 21- شوقي ممدوح، الأمن القومي و العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد: 127، 1997 .
- 22- خليل محمود ، " مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 " ، السياسة الدولية ، العدد: 49، 2002،
- 23- - ، دورية دراسات إستراتيجية، العدد الرابع، جويلية 2007، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2006.
- 24- - ، مجلة آفاق المستقبل، العدد الرابع، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2010.
- 25- _____ ، " عالم من عدم اليقين : كيف تتعامل الدول مع تحولات استراتيجية شديدة التعقيد " ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد: 185، 2011.

ج-ندوات و مؤتمرات:

1- أعمال ندوة: الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية،فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1996.

2- كراسات الملتقى الوطني الأول : التحول الديمقراطي في الجزائر المنعقد يومي 10-11 ديسمبر 2005، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.

3- مجموعة باحثين، العرب و العالم اليوم : الندوة السنوية لجمعية البحوث و الدراسات من 16 إلى 17 ديسمبر 2003، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005.

4- المؤتمر القومي العربي التاسع: حال الأمة العربية: الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 1999.

د- الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1-إبراهيم موسى آل يوسف نوال، الطبيعة السياسية و الاجتماعية للمليشيات في العالم العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه تخصص العلوم السياسية، إشراف السيد عليوة حسين ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، كوبنهاغن، سبتمبر 2009.

2- العساف بيان ، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن و الرافدين ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005.

2-الزعي موسى ، دور القيادات الإستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية و المدنية في الجمهورية العربية السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010.

3- جندلي عبد الناصر ، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2004- 2005.

4- زقاغ عادل ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص : العلاقات الدولية، ، جامعة الحاج لخضر- باتنة-2008-2009.

ه- المطبوعات غير المنشورة :

برقوق أمحمد ، " التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقارنة الأمن الإنساني " ، محاضرة غير منشورة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007.

و- الموسوعات و القواميس:

- 1- الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة،الأردن:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2004.
- 2- مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلوم الدولية، الجزائر:د.د.ن،2005.
- 3- عبد الكافي إسماعيل عب الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي-إنجليزي)،القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب،2005.

ز- وثائق و تقارير:

- 1-أوضاع العالم:تقرير معهد وورلد ووتش حول التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء ، ترجمة: حسين حجاج،عمان:الدار الأهلية للنشر،1999.
- 2-ميثاق جامعة الدول العربية، مطبعة جامعة الدول العربية،مارس/آذار،2009.
- 3-التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2009.

ح - مواقع الأنترنت :

1- ايغن صموئيل ، " نفقات اسرائيل الدفاعية" ، ترجمات الزيتونة (54)، بيروت : مركز الزيتونة

للدراسات و الاستشارات ، ماي 2010، في: <http://alzaytouna.net>

2- الكيلاني هيثم، " مشروع النظام الشرق أوسطي في بعده الأمني" ، المركز اللبناني للدراسات السياسية ،

في: http://lcps-Lebanon.org/arabic/pub/abaad/nu/abaad_4b.html

3-آلفر يوسي ، " العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا و ايران : بعد شد الأطراف" ، مركز صناعة السلام

النرويجي ، سلسلة ترجمات الزيتونة (61) ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ديسمبر

2010، في: <http://www.alzaytouna.net>

4- الخزندار محسن ، " المياه و الأمن القومي العربي" ، نضوب الموارد 2010، في:

[www.Resourcerisis.com/idex php...68 - water 556-5](http://www.Resourcerisis.com/idex.php...68 - water 556-5)

5- ديجتر آفي ، "محاضرة يشرح فيها تقدير الكيان الصهيوني للوضع في المنطقة" ، سلسلة الترجمات (17)

، قسم الدراسات الاستراتيجية ، غزة، فلسطين ، مركز إبداع للأبحاث و الدراسات الإستراتيجية و

التدريب ، 2011 في: <http://www.creativity.ps>

6- هاريلو كريستيان، " لماذا أصبح العرب بلا استراتيجية نفوذ؟" : رؤية فرنسية، في:

<http://www-Islamonline.net/servlet/satellite ?c=Article A& Cid>

7- يسين السيد ، " البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية " ، مركز بحوث البحر الأبيض

المتوسط ، مكتبة الاسكندرية، 17 ديسمبر 2006 في:

<http://Ramses 2 :mmsch.univ.aix.fr>

8- يعقوبيان منى ، " الترويج للديمقراطية بالشرق الأوسط " ، تقرير معهد السلام الأمريكي رقم 127 ،

ترجمة : معهد السلام الأمريكي ، في : <http://www.Usip.org>

9- ساحلي مبروك ، " مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط " ، جامعة العربي بن

مهدي ، أم البواقي، الجزائر ، في : www.nauss-edu.sa/Ar/.../Scientific
[forms/act.../003.p...](http://www.nauss-edu.sa/Ar/.../Scientific/forms/act.../003.p...)

10- ساحلي مبروك ، " مستقبل الثورات و التغييرات في الوطن العربي " ، جامعة العربي بن مهدي، أم

البواقي، الجزائر، في :

http://176.32.230.18/bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=141%3A-Securite=&catid=ç%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=2

11- سيدي أحمد، " التسهيلات و الاتفاقيات العسكرية الامريكية في العالم العربي " ، ملف العالم العربي

ما بعد 11 سبتمبر الواقع و التحديات ، في : <http://www.aljazeera.net>

12- عبد الحي وليد ، " الدراسات المستقبلية : النشأة و التطور و الأهمية " ، في :

www.altasamoh.net/Article-asp?Id=44

13- قلالة سليم ، " هندسة الرؤية: عناصر منهجية " ، في :

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/181362-htm>

14- تاكايوكي يامامورا ، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية " ، ترجمة : عادل زقاغ، في :

<http://www.geocities.com/adelzgagh/pub>

15- غودي ميشال ، " الاستشراف الاستراتيجي : المشاكل و المناهج " ، ترجمة : قيس الهمامي ، الكراس

رقم : 20 ، في :

<http://www.Lapropective.fr/dyn/Francais/memoire/cahier20arabe-france.pdf>

16- _____ ، الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام 2011، في :

<http://www.globalfirepower.com&http://www.Spiri.org>

17- _____ ، " أمن الطاقة العربي...مخاطر بالجملة" ، مركز النخبة للدراسات 2007، في :

<http://www.Resourecisis.com/index.php/oil/257.85>

18- "استراتيجية اسرائيل للشمانينات" ، مترجمة من العبرية عن مجلة **كيفونيم** : قراءة و تقديم : محمد

<http://www.Thirdpower.org> سيف الدولة، في:

19- موقع المنطقة العربية الجيوسياسي ، في:

<http://www.algazalishool.com/ddcs/generl/index.php>

20- خريطة توزيع أنواع الحركات الاجتماعية و السياسية بالمنطقة العربية، في:

<http://www.marefa.org/index.php>

21- _____ ، " اوهام الأمن القومي العربي" ، في:

<http://www.egyptongreens.com/ddcs/generl/index.php>

ثانياً: باللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية):

A-Books/Livres:

1- Booth Ken, Smith Steve, **International Theory today** ,Great Britain:The pênsylvania state university press,1997.

2- Burchill Scott and Linklater Andrew, **Théories of international relations** , London : Macmillon,1996.

3- Carlojean·M Gén, **Coséquences politique et sécuritaire de la globalisation : mondialisation et sécurité** ,Algérie :édition ANEP ,2002.

4- De Senarclens Pierre , Ariffin Youhan , **La politique international : Théories et enjeux contemporin**,Paris : Armand colin,2006.

5- Dussauy Gérard ,**Les théories de l'intetrétatique : traité de relation international** , Tome 2,Collection pouvois comparés, Paris :édition L'Armatton,2008.

6- Hammoud Allen,**Quel monde pour demin?**,Paris : imprimé par Jauve,2000.

7- Lacouture Jean,Tuéni Chasson et D·Khoury Gérard,**Un Siècle pour rien : Le Moyen- Orient arabe de L'empire Ottman à L'empire Américaine**,Paris,Edition Albin Michel,2002·

8- Philippe Charls David et Roche Jean Jacques,**Théorie de la sécurité : approches et concept de la sécurité**, Paris : édition montchrestien clefs politiques, 2002.

B- Periodicals& Working paperrs :

1- Eriksson Johan, Gaieamello Gaimpiero, The International relations :(IR)Relevant Teory ?
,International political sciences review,vol:27,N°3,2006.

- 2- Macleod Alex, Masson Isabelle et Morin David, Identité National, **Sécurité et la théorie des relation international**, vol :XXXV,N°1 , Mars 2004
- 3- Messari Nizar, The state and dillimmes of security , The midel east and the Balkans, **Security dialogue**, vol:33,N°4, Décembre 2002.
- 4- Smith Steve, The cocept of security befor and after sebtember 11 th , **Working paper** , Singapors:Institut of defence and strategic studies,my 2002.
- 5- Tita Moruis, “ Méditerranée: un espace enquête de sécurité” , **Revue Europ**, Hors série, Mai, 1997.

C – Encyclopedias& Dictionaries:

- 1- **L’Année Stratatégique 2006**:Analyse des enjeux internationaux, Paris:edition Dalloz,2005.
- 2- **Dictionnaire Hachette** encyclopédique illustré,Parps,1998.

D-News Papers:

- 1-Arieh O’Sullivan,” Newest F-16 Univeiled”, **Jerusalem Post**,(15.11.2003).
- 2-_____, “Israel’s security chiefs welcome arrival of new F-16 Jets”, **Haartez**,(19.02.2004)

E-Internet Links :

1-Ba Omar, Castaneda Dorly et Garia Gabrielsen, "Les Etats Fragiles" Constituent-ils une menace pour la sécurité internationale ?" dans:

< <http://www.peacecenter-sciences-po.fr/conf-27March07-comptendu.pdf>

2- Harbulot Christian, " L'Absence de stratégie de puissance des pays arabes", école de guerre économique, group ésisca, Janvier 2007, dans:

< www.infoguerre.fr/fichier/absence-Strategie-puissance-pays-arabes.pdf

3- Roche- Jean Jacques, "Quelle politique de sécurité-pour l'après- guerre froide? Une approche de la sécurité à l'aube de XXI siècle", dans:

< www.dandurand-Uqam.ca/download/pdf

4- Failed States Index, in:

<http://FFP-State-index.org/Rankings-2013- Sortable>

قائمة الجداول
والخرائط والرسوم
والأشكال البيانية

أ- الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
206	تصنيف مینوستا للمدى الزمنى للدراسات المستقبلية	الجدول رقم 01
214-213	ترتيب الدول العربية في مقياس الدول الفاشلة لعام 2013	الجدول رقم 02
216-215	الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام 2011	الجدول رقم 03
222	جدول توضيحي للسيناريوهات الممكنة لمستقبل الأمن القومي العربي وفقا للمتغيرات المؤثرة فيه و المحركة له.	الجدول رقم 04

ب- الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
86	موقع المنطقة العربية الجيوسياسي	الخريطة رقم 01
131	موقع ايران بالنسبة للدول العربية	الخريطة رقم 02
135	موقع تركيا بالنسبة للدول العربية	الخريطة رقم 03
187	توزيع أنواع الحركات الاجتماعية و السياسية بالمنطقة العربية	الخريطة رقم 04

ج- الرسوم و الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الرسم	رقم الرسم
39	مسار تطور و تجدد مضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية	الرسم رقم 01
78	منطقة التقاطع المفاهيمي للأمن التقليدي و الأمن الحديث	الرسم رقم 02
79	مثلث مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة	الرسم رقم 03
80	مستويات تحليل الأمن القومي	الرسم رقم 04
129	إعادة صياغة المفهوم الأمني الإسرائيلي	الرسم رقم 05
211	الضغوط و التهديدات الداخلية و الخارجية على الجامعة العربية بعد عام 1990	الرسم رقم 06
212	التمييز بين القائد الاستراتيجي و القائد التقليدي	الرسم رقم 07
212	التمييز بين القائد الإستراتيجي و القائد التقليدي من حيث محور الاهتمام الأمني	الرسم رقم 08
216	الصين و الهند كمثال عن سيناريوهات تطور الطلب العالمي على الطاقة	الرسم رقم 09
218	مثلث التوازن الأمني لتتبع اتجاهات مستقبل الأمن القومي العربي	الرسم رقم 10

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

وفاء و عرفان

شكر و تقدير

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

خطة البحث

مقدمة..... ص 13 - 23

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري للدراسة..... ص 24-26

المبحث الأول: تصورات و مضامين الأمن القومي في العلاقات الدولية : المرجعيات الفكرية و دلالاتها ص 27

المطلب الأول : تعريف مفهوم الأمن القومي في إطار العلاقات الدولية..... ص 28

التأصيل التاريخي لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية..... ص 29-30

تعريف مفهوم الأمن القومي..... ص 33-37

علاقة مفهوم الأمن القومي بالإستشراف..... ص 37-40

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها المفاهيمية..... ص 41-44

فلسفة التهديدات و منطق الأمن..... ص 44

المفهوم السلمي للأمن..... ص 44-45

المفهوم الإيجابي للأمن..... ص 45-48

المبحث الثاني: دور التجديد النظري للدراسات الأمنية في تأطير مفهوم الأمن القومي..... ص 49-51

المطلب الأول: أهمية المقاربات التقليدية في تأطير مفهوم الأمن القومي..... ص 52-

55

المقاربة الواقعية..... ص 56-59

مفهوم المعضلة الأمنية..... ص 59-61

المقاربة الليبرالية..... ص 62-67

المطلب الثاني: دور الطرحات الحديثة في تكوين مفهوم أمن قومي جديد.....	ص 67-68
المقاربة النقدية.....	ص 68-73
المقاربة البنائية.....	ص 73-77
المطلب الثالث: الإفرازات المفاهيمية الأمنية لحركة التجديد النظري.....	ص 77-81
المبحث الثالث: دور المقاربة الإقليمية في بناء مفهوم أمني عربي: بين المتطلبات التحليلية و المعوقات العملية.....	ص 82-84
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ضمن مقاربة إقليمية.....	ص 85
تعريف الأمن القومي العربي من منظور جيوسياسي.....	ص 85-89
تعريف الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي تنموي.....	ص 89-92
تعريف الأمن القومي العربي من منظور جامعة الدول العربية.....	ص 92-97
المطلب الثاني: المحددات الفكرية لمفهوم الأمن القومي العربي ضمن تصور إقليمي.....	ص 98
ضغط المفاهيم الأمنية (الفرعية) الدخيلة على مفهوم الأمن القومي العربي.....	ص 98-102
غموض مفهوم الأمن القومي بالمنطقة العربية على المستوى الفكري.....	ص 102-103
الفصل الثاني: التهديدات و المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي: مصادرها و طبيعتها.....	ص 104-106
المبحث الأول: المصادر الخارجية للتهديدات و المخاطر الموجهة للأمن القومي العربي....	ص 107
التهديدات الاقتصادية.....	ص 107
التهديدات السياسية.....	ص 108
التهديدات الاجتماعية.....	ص 108-109
التهديدات العسكرية.....	ص 109-111
المطلب الأول: الإستراتيجيات الانفرادية للقوى الكبرى و الكيان الاسرائيلي...ص	ص 112-117
طبيعة المنظور الامني الإسرائيلي كتهديد للأمن القومي العربي.....	ص 118-121
1 الردع النووي.....	ص 121-123
2 بلقنة المنطقة.....	ص 123-124
3 شد الأطراف.....	ص 124-126
مخطط تحويل اللاجئين العرب.....	ص 126-127

اجتذاب بعض الأنظمة العربية.....	ص127-128
المطلب الثاني: طموحات القوى المحيطة (إيران- تركيا).....	ص130-131
ايران.....	ص131-134
تركيا.....	ص134-139
المبحث الثاني: المصادر الداخلية للتهديدات و المخاطر السالبة للأمن القومي العربي.	ص140...
المطلب الأول: هشاشة البنى الاقتصادية.....	ص141-143
الفقر.....	ص143
البطالة.....	ص144-146
المطلب الثاني: إشكالات الفئة الحاكمة و الديمقراطية.....	ص147-149
انعكاسات غياب الديمقراطية على الأمن بالمنطقة العربية.....	ص150-151
المطلب الثالث: ظواهر اللأمن المجتمعية.....	ص151
احياء النزعة القبلية.....	ص152
انتشار العنف.....	ص152-153
المبحث الثالث: الطبيعة المركبة للتهديدات الأمنية و انعكاساتها على واقع مقارنة أمن المنطقة العربية.....	ص155-156
المطلب الأول: محدودية المقاربة القطرية لأمن المنطقة العربية.....	ص157-
المطلب الثاني: استعصاء المقاربة الإقليمية لأمن المنطقة العربية.....	ص162-
1بؤر التوترات الإقليمية.....	ص165-166
المنطقة المغاربية.....	ص166
الواقع الأمني للمنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة.....	ص167-179
منطقة الخليج.....	ص179-181
المنطقة الشرقية.....	ص181-184
منطقة القرن الإفريقي.....	ص184-186
2أزمات النظم الحاكمة و الديمقراطية.....	ص186-188
3معضلة الموارد الطبيعية الاستراتيجية (المياه ، النفط).....	ص188

أ- المياه.....	ص 188
ب- النفط.....	ص 189-190
مخاطر داخلية.....	ص 190-191
مخاطر خارجية.....	ص 191-192
الفصل الثالث: الآفاق و التوجهات المستقبلية لدراسة الأمن القومي العربي.....	ص 193-195
المبحث الأول: حدود و إشكالات مقارنة مستقبل الأمن القومي العربي.....	ص 196
المطلب الأول: المعوقات على المستوى الإبتيمولوجي: جدلية المفهوم.....	ص 196-198
المطلب الثاني: المعوقات على المستوى الإمبريقي: تحديات التطبيق.....	ص 199-202
المبحث الثاني: نحو محاولة استشرافية لمستقبل الأمن القومي العربي.....	ص 202-208
المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للأمن القومي العربي.....	ص 208-216
المطلب الثاني: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر مشروع الأمن القومي العربي.....	ص 217-219
المطلب الثالث: تغير الحالة الراهنة للأمن القومي العربي.....	ص 219-224
خاتمة.....	ص 225-231
الملاحق.....	ص 232-248
قائمة المراجع و المصادر.....	ص 249-267
فهرس المحتويات.....	ص 268-273
قائمة الجداول و الخرائط و الرسوم و الاشكال البيانية.....	ص 274-276